

الدراسات العليا
قسم المحاسبة



جامعة التحدي
كلية الاقتصاد

دراسة تحليلية للإتجاهات المعاصرة للمحاسبة عن التدفقات النقدية لتقييم
أداء الوحدات الاقتصادية

إعداد الطالب
طارق ميلاد مصباح أبوحرارة
بكالوريوس - محاسبه - 1999 - جامعة التحدي سرت

إشراف
الأستاذ الدكتور/ عارف عبدالله عبدالكريم
قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة 7 أكتوبر بمصراتة

قدمت هذه الدراسة، استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العالية (الماجستير)
بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة التحدي - سرت

فصل الربيع 2008

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

جامعة التحدي
الدراسات العليا

دراسة تحليلية للاتجاهات المعاصرة للمحاسبة عن التدفقات النقدية لتقييم
أداء الوحدات الاقتصادية

إعداد الطالب : طارق ميلاد مصباح أبو حراره

(055302)

لجنة المناقشة تتكون من :

التوقيع:

مشرفاً ورئيساً
ممتحناً داخلياً
ممتحناً خارجياً

د. عارف عبدالله الكريم
د. مسعود عبدالحفيظ البدري
د. عوض أحمد الروياتي

د. علي مفتاح محمد البريشني

مدير مكتب الدراسات العليا بالكلية

يعتمد /
أ. علي محمد عبد السلام

أمين اللجنة الشعبية لكلية الاقتصاد
الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
جامعة التحدي كلية الاقتصاد
مكتب الدراسات العليا والتدريب



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

سورة البقرة الآية 32

إهداء

إلى أبي رمز التضحية والفداء

إلى أمي رمز المحبة والعطاء

إلى جميع إخوتي وأخواتي ملاذي الأول والأخير أهدي هذا العمل
المتواضع.

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد السجود لله سبحانه وتعالى حمداً وشكراً على إتمام هذا البحث أود أن أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان والعرفان بالجميل لكل من قدم لي يد العون والمساعدة في إتمام هذه الرسالة ، و اخص بالشكر والتقدير أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور / عارف عبد الله عبد الكريم على ما بذله من جهد ووقت وما قدمه للباحث من توجيهات وإرشادات ساعدت كثيراً في إنجاز هذا البحث ، وكذلك كلية الاقتصاد بجامعة التحدي وبالأخص موظفي مكتبة الكلية و موظفي مكتب الدراسات العليا بالكلية ، جزأهم الله عني خير الجزاء ومتعهم جميعاً بموفور الصحة والعافية . كما يسعدني أن اعبر عن شكري وتقديري الكبير إلى أعضاء لجنة الحكم على الرسالة على تفضلهم بالمشاركة على الرغم من مسؤولياتهم وأعبائهم الكثيرة ، جزأهم الله عني خير الجزاء ومتعهم بموفور الصحة والعافية وبارك الله لهم فيما رزقهم .

وكذلك أتوجه بجزيل الشكر والتقدير لكل من قدم لي العون لإتمام الدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي ، وكل من ساهم في خروج هذا البحث إلى النور ، فلهم مني جميعاً خالص الشكر والتقدير ، وجزأهم الله عني خير الجزاء .

والحمد لله من قبل ومن بعد

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الباحث

فهرس محتويات البحث

رقم الصفحة	الموضوع	
أ	الآية القرآنية	
ب	الإهداء	
ج	الشكر والتقدير	
د	فهرس محتويات البحث	
ح	فهرس الأشكال و الجداول	
ط	ملخص البحث	
الفصل الأول: الإطار العام للبحث		
1		
2	مقدمة البحث	1.1
4	الدراسات السابقة	2.1
12	مشكلة البحث	3.1
14	أهمية البحث	4.1
14	أهداف البحث	5.1
15	منهج البحث	6.1
15	فرضيات البحث	7.1
16	حدود البحث	8.1
16	محتويات البحث	9.1
الفصل الثاني : مفهوم تقييم الأداء ودور المعلومات المحاسبية		
في تحقيقة		
17		
18	مقدمة	1.2
18	مفهوم تقييم الأداء	2.2
20	تقييم الأداء من وجهات نظر متعددة	3.2

21 الفرق بين مفهوم تقييم الأداء والرقابة	4.2
23 الفرق بين تقييم الأداء وقياس الأداء	5.2
24 أهمية تقييم الأداء	6.2
25 طرق تقييم الأداء	7.2
26 تقييم الأداء باستخدام مقاييس فعلية للأداء	1.7.2
26 تقييم الأداء على أساس الأداء الماضي	1.1.7.2
26 المقارنات مع المنافسين ومتوسطات الصناعة	2.1.7.2
27 تقييم الأداء باستخدام مقاييس محددة مقدما	2.7.2
27 التقييم على أساس الأداء المستهدف (المخطط)	1.2.7.2
27 أسلوب المعايير	2.2.7.2
28 التحليل المالي	3.7.2
28 تعريف التحليل المالي	1.3.7.2
29 أهمية التحليل المالي واستخداماته	2.3.7.2
30 دور المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء	8.2
31 ماهية نظام المعلومات المحاسبية	1.8.2
34 أهداف نظام المعلومات المحاسبية	2.8.2
35 خصائص جودة المعلومات المحاسبية	3.8.2
..... الفصل الثالث: تقييم الأداء باستخدام المعلومات المحاسبية المُعدّة		
37 وفقاً لأساس الاستحقاق	
38 مقدمة	1.3
	أوجه القصور في المعلومات المحاسبية التي تُعد وفقاً لأساس	2.3
38 الاستحقاق المحاسبي	
38 مفهوم مقابلة الإيرادات بالمصروفات	1.2.3
39 جوانب القصور في قياس المصروفات - (النفقات المستفدة)	1.1.2.3

46	جوانب قصور قياس الإيرادات.....	2 .1 .2 .3
47	فرض ثبات وحدة النقد كقياس للقيمة - أوجه القصور.....	2 .2 .3
49	مبدأ التكلفة التاريخية - أوجه القصور.....	3 .2 .3
50	فرض الفترية - أوجه القصور.....	4 .2 .3
51	الأساليب التقليدية لتقييم الأداء - أوجه القصور.....	3 .3
53	أسلوب المؤشرات المالية.....	1 .3 .3
54	مؤشرات قياس وتقييم السيولة.....	1 .1 .3 .3
56	رأس المال العامل - أوجه القصور.....	2 .1 .3 .3
57	مؤشرات قياس وتقييم الربحية.....	2 .3 .3
61	أوجه القصور في المقارنات.....	3 .3 .3

الفصل الرابع: قائمة التدفقات النقدية واستخدامها

65	في تقييم الأداء.....	
66	مقدمة.....	1 .4
66	مفهوم التدفقات النقدية.....	2 .4
67	صافي التدفقات النقدية بالمفهوم التقليدي.....	1 .2 .4
67	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الجارية.....	2 .2 .4
67	رأس المال العامل.....	3 .2 .4
67	صافي التدفقات النقدية بالمفهوم الحديث.....	4 .2 .4
68	تعريف قائمة التدفقات النقدية.....	3 .4
69	أهداف قائمة التدفقات النقدية.....	4 .4
70	أهمية قائمة التدفقات النقدية.....	5 .4
73	تبويب قائمة التدفقات النقدية.....	6 .4
78	طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية.....	7 .4
79	تحديد صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.....	1 .7 .4

85 تحديد صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل	2.7.4
85 الانتقادات الموجهة للمعيار الأمريكي رقم 95	8.4
89 المؤشرات المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية	9.4
91 مؤشرات القدرة على السداد في الأجل القصير	1.9.4
92 مؤشرات القدرة على السداد في الأجل الطويل	2.9.4
93 مؤشرات تقييم العائد على الاستثمار	3.9.4
95 مؤشرات تقييم جودة الدخل	4.9.4
97 مؤشرات تقييم العمليات الاستثمارية	5.9.4
	الفصل الخامس: الدراسة الميدانية	
101	
102 مقدمة الدراسة	1.5
102 إجراءات الدراسة	2.5
102 طبيعة مجتمع الدراسة وتحديد حجم العينة	1.2.5
104 أسلوب جمع البيانات	2.2.5
104 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة وقاعدة قبول أو رفض الفرضيات...	3.5
104 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات	1.3.5
105 القاعدة التي تتبع لاتخاذ قرار قبول أو رفض الفرضيات	2.3.5
106 التحليل الوصفي للبيانات	4.5
106 المجموعة الأولى : تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى.....	1.4.5
109 المجموعة الثانية : تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية.....	1.4.5
113 التحليل الإحصائي ونتائج اختبار فقرات الفرضية الأولى.....	5.5
121 التحليل الإحصائي ونتائج اختبار فقرات الفرضية الثانية.....	6.5
133 النتائج والتوصيات	
140 قائمة المراجع	
149 الملاحق	

فهرس الأشكال والجداول

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
31	العلاقة بين البيانات والمعلومات.....	(1-2)
	التداخل بين نظام المعلومات الإداري ونظام المعلومات	(2-2)
33	المحاسبي.....	
	تحديد صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل وفقاً	(1-4)
80	للطريقة المباشرة.....	
	تحديد صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل وفقاً	(2-4)
83	للطريقة غير المباشرة.....	

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
	إعداد قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفقاً	(1-4)
81	للطريقة المباشرة.....	
	إعداد قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفقاً	(2-4)
84	للطريقة غير المباشرة.....	
	إعداد قائمة التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار	(3-4)
86	والتمول.....	
94	نسب العائد على الاستثمار.....	(4-4)
103	ملخص بيانات العينة.....	(1-5)
106	نتائج التحليل الوصفي لفقرات الفرضية الأولى.....	(2-5)
109	نتائج التحليل الوصفي لفقرات الفرضية الثانية.....	(3-5)
113	نتائج التحليل الإحصائي لفقرات الفرضية الأولى.....	(4-5)
123	نتائج التحليل الإحصائي لفقرات الفرضية الثانية.....	(5-5)

ملخص البحث

تناول هذا البحث دراسة تحليلية للإتجاهات المعاصرة للمحاسبة عن قائمة التدفقات النقدية لتقييم أداء الوحدات الاقتصادية ، وقد تبين للباحث أن الاهتمام المعاصر بقائمة التدفقات النقدية قد انطلق من مجموعة من الانتقادات وأوجه القصور التي تعاني منها القوائم المالية المُعدّة وفقاً لأساس الاستحقاق، والتي تؤثر سلباً على صلاحية تلك المعلومات المحاسبية المستخرجة من تلك القوائم لأغراض تقييم أداء الوحدات الاقتصادية، وبالتالي ينعكس سلباً على قرارات مستخدمي هذه المعلومات وخاصةً المستخدم الخارجي لهذه المعلومات ، حيث يهتم هؤلاء المستخدمين بنوعية المعلومات التي سوف تمكنهم من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية التي سوف تحققها الوحدة الاقتصادية ؛ وذلك لتقييم قيمة الوحدة الاقتصادية وكذلك قدرتها على سداد التزاماتها المالية .

وتتمثل مشكلة البحث في إن أساس الاستحقاق وحده لا يكفي أن يقدم مؤشرات وافية وصادقة لتقييم أداء الوحدة الاقتصادية، وخاصةً تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار وسداد التزاماتها ، وذلك لأن هذا النظام بمفرده لا يستطيع أن يكشف عن التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة من الوحدة الاقتصادية في وقت حاضر أو مستقبلي ، وإنما يقوم على معلومات وبيانات مالية قد حدثت في السابق، وبالتالي لا يستطيع تقييم أداء الوحدات الاقتصادية إلا في حالة استخدام معه الأساس النقدي جنباً إلى جنب .
وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- 1- تحديد أوجه القصور والانتقادات التي تكتنف مؤشرات أساس الاستحقاق لتقييم الأداء بالوحدة الاقتصادية .
- 2- دراسة دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء.
- 3- تحديد أهم مؤشرات التدفقات النقدية اللازمة لتقييم أداء الوحدة الاقتصادية بفاعلية.

ولتحقيق الترابط بين أجزاء الدراسة اي بين مشكلة البحث وأهدافه وأهميته فان فرضيتي البحث كانت على النحو التالي:

الفرضية الأولى:

إن المعلومات المحاسبية المُعدّة وفقاً لأساس الاستحقاق لا تصلح لوحدها لتقييم أداء الوحدات الاقتصادية .

الفرضية الثانية :

تساهم المعلومات المحاسبية التي توفرها قائمة التدفقات النقدية في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية بشكل أفضل إذا ما استخدمت جنباً إلى جنب مع المعلومات أساس الاستحقاق.

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي في الجانب النظري والميداني ففي الجانب النظري للدراسة قام الباحث بإستقراء الفكر المحاسبي فيما يتعلق بتقييم مدى صلاحية المعلومات المحاسبية المُعدّة وفقاً لأساس الاستحقاق في أغراض تقييم الأداء ، وكذلك فيما يتعلق بأهمية وفائدة معلومات التدفقات النقدية لإغراض تقييم الأداء .

أما في الدراسة الميدانية فإن الباحث اعتمد على المنهج الاستقرائي لاستقراء آراء الأخوة المسؤولين على تقييم أداء الوحدات الاقتصادية ، وذلك بأسلوب استمارات الاستبيان ، وكذلك لاختبار الفروض والعموميات التي توصل إليها الباحث في الدراسة النظرية .

وقد تناول الباحث قائمة التدفقات النقدية التي تعدها جميع الوحدات الاقتصادية فيما عدا المنشآت المالية مثل المصارف وشركات التأمين ، كما يقتصر نطاق البحث على تناول تقييم أداء الوحدات الاقتصادية من منظور المستخدم الخارجي .

وقد تناول الباحث بالحصص والتحديد ماهية الانتقادات التي توجهه للقوائم المالية المُعدّة وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي، والتي تتركز في تعدد البدائل المحاسبية لقياس المصروفات والإيرادات وكذلك عامل التقدير الشخصي الذي يلجأ إليه المحاسبين عند قياس تلك المصروفات والإيرادات، سواء كانت ناتجة عن خدمات فورية أو ناتجة عن خدمات الأصول طويلة الأجل والتي يجري تخصيصها على الفترات الزمنية بإتباع أسس تقديرية ، وكذلك المرونة في

السياسات المحاسبية البديلة والتي تعطي للإدارة حرية الاختيار والتلاعب في هذه السياسات ، وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج من أهمها :

– إن المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية يمكنها أن تعالج هذه الانتقادات ولو بشكل نسبي، وتوفر معلومات أكثر موضوعية وقل تحيزاً مما يعطيها الأفضلية والاعتماد عليها لأغراض تقييم الأداء.

– يمكن الاعتماد على العديد من المؤشرات المالية والمعدة وفقاً للأساس النقدي في تقييم السيولة والقدرة على تغطية الأعباء والقدرة على السداد في الأجل القصير والطويل وكذلك تقييم الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للوحدة الاقتصادية، وكذلك قدرة اعتماد الوحدة الاقتصادية على تمويل مشاريعها التوسعية، أو الجديدة من خلال التمويل الداخلي للوحدة .

– هناك أوجه قصور في البيانات المحاسبية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق والتي تؤثر بشكل سلبي على صلاحيتها في عملية تقييم الأداء . وتتركز تلك الانتقادات في اثر تعدد البدائل والسياسات المحاسبية و وجود قدر كبير من التقدير الشخصي في قياس الأصول والمصروفات والإيرادات ، والتي تؤثر على موضوعية المعلومات الناتجة ومدى الاعتماد عليها لأغراض المقارنة وتقييم الأداء.

– المعلومات الناتجة عن قائمة التدفقات النقدية يمكن الاعتماد عليها لأغراض تقييم الأداء، حيث تزداد صلاحيتها في المقارنات لتقييم الأداء المرجعي وقياس المقدرة المالية والتشغيلية للوحدة الاقتصادية وقدرتها على سداد التزاماتها اتجاه المقرضين ومانحو الأموال ودفع توزيعات الأرباح للملاك والمستثمرين .

وبهذا يوصي الباحث بإصدار معيار ملزم بإعداد قائمة التدفقات النقدية في البيئة الليبية، ونشر الوعي بأهميتها وفائدتها لمختلف الأغراض وعلى رأسها أغراض تقييم أداء الوحدات الاقتصادية من قِبَل المستخدم الخارجي للمعلومات.

الفصل الأول
الإطار العام للبحث

1-1 مقدمة البحث

تعتبر المحاسبة عن التدفقات النقدية من الموضوعات التي نالت اهتماماً متزايداً في الآونة الأخيرة من جانب المحاسبين والإداريين ، حيث لم تعد القوائم المالية المُعدّة وفقاً لأساس الاستحقاق تجيب على العديد من الاستفسارات المرتبطة بالسيولة وقيمة وتوقيت ونوعية التدفقات النقدية المستقبلية، وقد أفصح Mar عن هذه الأهمية بقوله أن النقدية هي الملك (cash is king) وقد أضاف أن المحللين الماليين لا يعتمدوا فقط على بيانات التدفقات النقدية ، ولكنهم ينظرون إليها باعتبارها أداة هامة لتجنب الاستدلالات الخاطئة لأرقام الأرباح المعتمدة على محاسبة الاستحقاق⁽¹⁾.

وتمثل القوائم المالية المنشورة مصدراً مهماً للمعلومات الكمية التي تحتاجها عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمنظمات سواء كان متخذ القرار من الأطراف الداخلية للمنظمة أو من خارجها⁽²⁾. حيث يعتبر توفير المعلومات عن الموقف المالي للوحدة الاقتصادية وأدائها والتغيرات الحادثة في مركزها المالي هو الهدف الأساسي للقوائم المالية.⁽³⁾

وتتمثل أهمية المعلومات المحاسبية المستخرجة من تلك القوائم في وفائها باحتياجات متخذي القرارات والتي تتسم بالزيادة المتلاحقة نتيجة اتساع أنشطة الوحدات الاقتصادية. ومن المعروف أن القوائم المالية التقليدية مقصورة على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، ولكن هذه القوائم لا تكفي لوحدها للوفاء بكل احتياجات متخذي القرارات ، حيث يجد المطلع على المعرفة المحاسبية تزايد الاهتمام منذ نهاية القرن الماضي على أهمية قائمة التدفقات النقدية باعتبارها تطوراً جوهرياً لتلك القوائم التقليدية .

(1) دردير ، أمل صلاح ، (2003) ، مقارنة الدقة التنبؤية التبادلية لنماذج التدفقات النقدية ونماذج الإرباح ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، جامعة القاهرة ، العدد الستون ، ص 1 .
(2) الحصادي ، سالم إسماعيل، (2005)، مفاهيم - أساليب وأدوات - مجالات تطبيقية - تحليل القوائم المالية، منشورات المكتب الوطني للبحث والتطوير ، طرابلس ، ليبيا ، الطبعة الأولى ، ص - 7
(3) حماد ، طارق عبد العال ، (2006) ، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ، منشورات الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، ص 175 .

وقد ظهرت هذه القائمة نتيجة الطلب المتزايد على معلومات التدفقات النقدية من قبل مستخدمي القوائم المالية لما تقدمه هذه القائمة من معلومات مفيدة في ترشيد القرارات المالية عن الوحدة الاقتصادية.

ولعل من أهم المبررات التي يمكن أن تقدمها المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً للأساس النقدي هي إمكانية الوحدات الاقتصادية الوطنية الناجحة في تدبير احتياجاتها التمويلية بدلاً من الاعتماد على الدولة ، كذلك تحديد أسعار الأوراق المالية وخاصة بعد أن فعلت الدولة الليبية في الآونة الأخيرة سوق الأوراق المالية، وكذلك تعتبر من أكثر مداخل التقييم التي تكفل تحديد قيمة الوحدة الاقتصادية محل الخصخصة.

وكنتيجة طبيعية لهذا الطلب المتزايد على معلومات التدفقات النقدية ، اهتم الباحثون على المستوى النظري ومستوى الممارسة العملية بمشاكل القياس والإفصاح عن هذه المعلومات . وقد تجلّى هذا الاهتمام في تعدد الإصدارات المهنية بشأن قائمة التدفقات النقدية في كثير من الدول . حيث اصدر المجمع الكندي للمحاسبين القانونيين بكندا نشرته الخاصة بإعداد قائمة التدفقات النقدية في 1983 وذلك من خلال المعيار رقم 1546 ، ثم تلاه مجمع المحاسبين في نيوزيلندا بإصدار نشرته في أكتوبر 1985 ، بينما صدر المعيار الأمريكي رقم 95 بواسطة مجلس معايير المحاسبة المالية في نوفمبر 1987، تلاه بعد ذلك مجمع المحاسبين القانونيين بشمال إفريقيا بإصدار المعيار الخاص به في يوليو 1988 ، أما مجلس المعايير المحاسبية في المملكة المتحدة وجمهورية أيرلندا فقد أصدر المعيار الخاص بتلك القائمة في سبتمبر 1991 ، وكذلك أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية مشروع المعيار الخاص بتلك القائمة في يوليو 1991⁽¹⁾ .

وقد بدأ الجدل حول فاعلية هذه القائمة منذ بداية الثمانيات في القرن الماضي حيث تزايد إفلاس الوحدات الاقتصادية، وأصبح ينظر إلى القوائم المالية التقليدية والمعلومات التي تقدمها، والمُعَدّة وفقاً لأساس الاستحقاق، على أنها لا تفي

(1) السوافيري، فتحي رزق، (1995)، تطوير نموذج الإفصاح المحاسبي لقائمة التدفقات النقدية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد الأول مارس ، ص 4.

باحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية لوحدها للوصول إلى قرارات سليمة ، فهناك الكثير من الوحدات الاقتصادية التي تبدو ناجحة في ظل المقاييس التي تم بنائها على معلومات القوائم المالية المُعدّة وفقا لأساس الاستحقاق، إلا أنها آلت إلى الإفلاس والخروج من السوق بسبب نقص المعلومات عن التدفقات النقدية ، ومن الأمثلة التقليدية والهامة عن ذلك ما حدث لشركة (w.t.grant) في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أدى إفلاس هذه الشركة إلى تغيير في طرق تحليل القوائم المالية وأهميتها، وكذلك الطريقة التي تفصح بها الوحدات الاقتصادية عن المعلومات المالية. حيث كانت هذه الوحدة الاقتصادية من اكبر الوحدات الاقتصادية في تجارة التجزئة، وكانت منتظمة في توزيع الأرباح النقدية لمدة 67 عام من سنة 1906 إلى سنة 1973، ولم تكشف المعلومات المُعدّة وفقا لأساس الاستحقاق عن المشاكل التي تعاني منها تلك الوحدة الاقتصادية⁽¹⁾.

1 - 2 الدراسات السابقة:

1-2-1 دراسات خارجية:

- دراسة (Beaver ، 1966)⁽²⁾

تعتبر هذه الدراسة من أقدم الدراسات التي اهتمت بالتنبؤ بالفشل المالي ، حيث قارنت 79 شركة فاشلة و أخرى ناجحة . وقد اعتمدت علي اختيار التصنيف الثنائي في اختبار المقدرة التنبؤية للنسب المالية . وقد أوضحت النتائج أن نسبة (التدفق النقدي/ مجموع الالتزامات) تعد مؤشرا مهما في التنبؤ بالفشل المالي . ومن الجدير بالذكر أن هذه الدراسة اعتمدت علي مقياس تقريبي للتدفق النقدي وهو(صافي الدخل مضافا إليه الاستهلاك) .

(1) حماد ، طارق عبدا لعال، (2006)، مرجع سابق، ص174.

(2) - William H. Beaver , "Financial Ratios as Predictors of Failure" *Journal of Accounting Research* , Vol .4 (Supplement), 1966 , pp. 71-111.

وقد انتقد هذا المقياس التقريبي للتدفق النقدي من قبل دراسة (Gombola and Ketz,1983)⁽¹⁾ ، والتي اعتمدت علي قياس التدفق النقدي من أنشطة التشغيل وفقا للطريقة غير المباشرة ، وتوصلت الدراسة إلي أن نسب التدفق النقدي لهذا المقياس تحتوي علي عامل مميز لا تحتوي عليه أية مجموعة أخرى من النسب بما فيها نسب الربحية.

- دراسة (wilcx,1973)⁽²⁾

أجريت هذه الدراسة علي (104) وحدة اقتصادية منها (52) وحدة اقتصادية ناجحة ، و(52) وحدة اقتصادية متعثرة وتعاني من درجة عالية من مخاطر الإفلاس ، وتعمل هذه الوحدات في نفس الصناعة وتتعرض لنفس المخاطر ، وتتشابه أيضا في حجم الأصول . وقد استخدم لدراسة الحالة الصحية لهذه الوحدات نموذج التدفق النقدي المعدل ، والذي تم حسابه بناءً علي متغيرات فرعية تتمثل في : قيمة التوزيعات ، وقيمة الأسهم الجديدة ، وكذلك التغير في حجم الأصول الثابتة والمتداولة . وقد أوضحت نتائج الدراسة أن هذا النموذج قدرة علي التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه بخمس سنوات علي الأقل .

- دراسة (LARGAY AND STICKNEY,1980)⁽³⁾

تعد هذه الدراسة من الدراسات الرائدة التي اعتمدت في التنبؤ بالفشل المالي علي تحليل بيانات التدفقات النقدية وذلك من خلال دراسة حالة شركة (w.t.grant) الامريكية، والتي تعرضت للإفلاس عام 1974 . وقامت الدراسة بفحص مقاييس صافي الربح ورأس المال العامل من العمليات والتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل لمدة عشر سنوات قبل الإفلاس . و أوضحت النتائج إن تحليل

(1) M.J.Gombola & J.E.Ketz , "A Note on Cash Flow and Classification Pattern of Financial Ratios" , *The Accounting Review*,(January,1983),pp.105-114

(2) Wilcx,J.W., "A prediction of Business Failure Using Accounting Data" , *Journal of Accounting Research* , (Supplement), 1973 , pp. 163-179.

(3) Largay . J.A. and C.P.stickney, " Cash Flow Ratio Analysis and the W.T.Grant Company Bankruptcy" , *Financial Analysis Journal*, (July-August,1980). P.50-54

- نقلا عن: مصطفى، شريفة علي حسن،(2003)، أثر القياس والافصاح المحاسبي عن معلومات التدفقات النقدية علي المقدرة التقييمية والتنبؤية لمستخدمي القوائم المالية - دراسة تطبيقية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية ، مصر ، ص 65 .

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل كشف عن العديد من مشاكل السيولة التي تعاني منها الشركة لسنوات عديدة قبل الإفلاس ، فقد كان التدفق النقدي من العمليات سالبا بينما صافي الربح ورأس المال العامل من العمليات موجبا .
-دراسة (LEE,1982)⁽¹⁾

قامت هذه الدراسة بتحليل القوائم التقليدية وتحليل التدفقات النقدية لإحدى الشركات التي أعلن عن إفلاسها في المملكة المتحدة وذلك لمدة خمس سنوات قبل الإفلاس، ومن خلال معلومات التدفقات النقدية اتضح عجز الشركة عن سداد التزاماتها ووجود نقص في التدفق النقدي من أنشطة التشغيل وان الشركة اعتمدت على الاقتراض من البنوك في إجراء التوسيعات ، ولم تظهر تلك الحقائق من خلال القوائم المالية التقليدية.

- دراسة (Casey And Bartczak, 1984)⁽²⁾

قامت هذه الدراسة باختبار أهمية ثلاثة مقاييس للتدفقات النقدية (التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية و التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية /الالتزامات قصيرة الأجل،و التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/مجموع الالتزامات)،هذا بالإضافة إلى ست نسب محاسبية تقليدية في التنبؤ بالفشل المالي .
واعتمدت الدراسة على تحليل التمايز المتعدد و طبقت على عينة من 60 شركة فاشلة يقابلها 230 شركة ناجحة في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة من 1971 : 1982 وأوضحت نتائج هذه الدراسة أن مقاييس التدفق النقدي بمفردها لا تفيد كمؤشر للتنبؤ بالفشل المالي ،كما أنها لم تحسن من القدرة التنبؤية عند إضافتها للنسب المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية التقليدية.

⁽¹⁾ - Lee, T.A., "Cash Flow Accounting and the Allocation Problem", *Journal of Business Finance and Accounting* , (Autumn ,1982).pp. 58-59 .

- نقلا عن: مصطفى، شريفة على حسن،مرجع سابق، ص 65.

⁽²⁾ - C . J. Casey & n . j .Bartczak," Cash Flow It Is not the Bottom line" *Harvard Business Review*، pp. 61-67 (July - August)، 1984 .

- دراسة (Gentry et al ,1985)⁽¹⁾

اعتمدت هذه الدراسة على سبعة متغيرات للتدفق النقدي في التنبؤ بالفشل المالي لفترة ثلاث سنوات قبل الإفلاس، وأوضحت نتائج هذه الدراسة أن المتغير الوحيد الذي كان معنوياً في النموذج هو التوزيعات النقدية، بينما التدفق النقدي من النشاط التشغيل لم يكن معنوياً مما يعني ضعف القوة التنبؤية لمعلومات التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل. كما توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أهمية متغير التوزيعات النقدية و متغير التدفقات النقدية من العملاء و الاستثمارات الرأسمالية . كما توصلت إلى أن (النسب التقليدية بالإضافة لمتغيرات التدفق النقدي) أدى إلى زيادة القدرة التفسيرية عن النموذج الذي اعتمد على النسب التقليدية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق فقط .

- دراسة (Kockanek and Norgaard ,1988)⁽²⁾

لقد قدمت هذه الدراسة دليلاً على أهمية تحليل التدفق النقدي من أنشطة التشغيل في التنبؤ بالفشل المالي، من خلال دراسة حالة إحدى الشركات الأمريكية الكبرى في مجال تسويق المنتجات البترولية، وهي شركة (Chauter Oil) والتي أعلن عن إفلاسها في بداية عام 1984، وذلك على الرغم من أن تقاريرها المالية أظهرت إيرادات قدرها 5.7 بليون دولار، ودخل من العمليات المستثمرة ما قيمته 50.4 مليون دولار.

وأوضحت الدراسة أن تحليل التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل أظهرت العديد من المعلومات عن الانخفاض الحاد في النقدية المتولدة من أنشطة التشغيل، وتدهور موقف السيولة، بينما أظهرت القوائم المالية للدخل و رأس المال العامل اتجاهها تصاعدياً حتى سنة 1983 ف .

(1) -Gantry, J.A., et al ., " Classifying Bankrupt Firms with Funds Flow

Components "Journal of Accounting Research, (Spring , 1985 b) ,pp.147-160.

(2) - Kockanek , R.F and C. T. Norgaard, " Analyzing the Components of Cash Flow The Charter Company", Accounting Horizons . (March,1988),pp.58-66.

- نقلاً عن: مصطفى، شريفة على حسن، مرجع سابق، ص 66.

- دراسة (Charito and Veniers, 1990)⁽¹⁾

قدمت هذه الدراسة دليلاً على أهمية تحليل التدفقات النقدية، فقد طبقت الدراسة على حالي إفلاس شركتين في اليونان، وأشارت الدراسة إلى أن صافي الربح ورأس المال العامل من العمليات كان موجبا طوال فترة التحليل (عشر سنوات قبل الإفلاس) ماعدا السنة الأخيرة، بينما تحليل التدفقات النقدية من أنشطته التشغيل أوضح وجود مشاكل في السيولة و المقدره علي سداد الديون لسنوات عديدة قبل الإفلاس .

- دراسة (Rugoub, 1990)⁽²⁾

قامت هذه الدراسة باختبار المقدرة التنبؤية لمعلومات قائمة التدفقات النقدية وفقا للمعيار الأمريكي رقم (95)، وقد اعتمدت تلك الدراسة على نموذج يحتوى على ثلاثة أنواع من النسب المالية هي نسب مالية من القوائم التقليدية المعدة وفقا لأساس الاستحقاق، ونسب مالية مستخرجة من قائمة التغييرات في المركز المالي، وأخيراً النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفق النقدي وفقاً للمعيار رقم (95)، ومن خلال استخدام تحليل التمايز المتعدد و التحليل اللوغارتمي لإختبار المقدرة التنبؤية لهذه النسب، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1- يمكن الإعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية وفقاً للمعيار رقم (95)، في التمييز بكفاءة بين الشركات الناجحة و الفاشلة .

2- الدقة التنبؤية لمعلومات قائمة التدفق النقدي وفقاً للمعيار رقم (95) أكبر من دقة معلومات المحاسبة المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق و كذلك أكبر من معلومات قائمة التغييرات في المركز المالي .

⁽¹⁾ - Charito, A.G. and G.Vaniars, "The Need For Cash Flow Reporting : Greek Evidence", British Accounting Review, (June, 1990), pp107-117.

- نقلا عن: مصطفى، شريفة على حسن، مرجع سابق، ص 66.

⁽²⁾ - M. Rugoub, "An Empirical investigation of the Discriminant and Ability of the Statement of Cash Flows", (Sfas No.95), **Dissertation Abstracts Predictive International**, (Vol50, No 7, January, 1990) , pp2143-A

- نقلا عن: مصطفى، شريفة على حسن، مرجع سابق، ص 68.

3- القوة التنبؤية لمعلومات التدفق النقدي وفقا للمعيار الأمريكي رقم (95) مع معلومات المحاسبة المالية التقليدية المُعدة وفقا لأساس الاستحقاق أكبر من المعلومات المحاسبية المُعدة وفقا لأساس الاستحقاق بمفردها.

- دراسة (Charles . & John,1991)⁽¹⁾

قامت هذه الدراسة باختبار صلاحية مجموعة من نسب التدفق النقدي و التي يمكن لمستخدمي القوائم المالية استعمالها في عملية تقييم أداء الوحدات الاقتصادية ، وقد أوضحت الدراسة أن هذه النسب تؤدي إلى فهم أفضل لنواحي القوة والضعف عن الوحدات الاقتصادية .

- دراسة (زكي ، 1994)⁽²⁾

أشارت هذه الدراسة التي أجريت حول مدى فعالية مؤشرات التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي لإحدى شركات قطاع الأعمال العام في مصر و التي استخدمت نموذج تحليل الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة بين أنشطة التدفقات النقدية التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية و الأداء المالي للشركة، و قد انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها الإعتماد على بيانات التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للشركة حيث تعكس قائمة التدفقات النقدية معلومات هامة قد يصعب التوصل إليها في حالة استخدام النسب المالية التقليدية .

- دراسة (John R . Mills & Jeanne H . Yamamura ، 1998)⁽³⁾

قامت هذه الدراسة باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي بالمقارنة مع المؤشرات المالية المعدة وفقاً لأساس النقدي لتقييم الحالة الصحية الشركة خدمية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتوصلت الدراسة إلى أهمية مؤشرات التدفقات النقدية في تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها وكذلك تقييم السيولة المالية للوحدة الاقتصادية،

⁽¹⁾ -Carslaw , Charles . & John R.mills , (1991)," Developing Ratios For Effective Cash Flow statement Analysis "Journal of Accountancy , Nov . pp. 67.

⁽²⁾ زكي، أسامة محمد ، (1994)، الفكر المحاسبي لأهمية إعداد وتوحيد ونشر قائمة التدفقات النقدية - دراسة نظرية تطبيقية ، مجلة العلوم الإدارية ، كلية التجارة - جامعة المنوفية ، العدد السابع .

⁽³⁾ -Mills , John R . & Jeanne H . Yamamura , (1998) , " The Power of cash Flow Ratios" , Journal of Accountancy , October ., pp1-9.

وكذلك أظهرت أن نسب التدفقات النقدية تعتبر أكثر دقة وموثوقية من النسب المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق.

- دراسة (Zene Swanson, 2001)⁽¹⁾

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين سلوك المستثمر و معلومات التدفق النقدي الناتجة عن الاستثمارات الداخلية و خاصة البحث و التطوير، وذلك بفرض أن البيانات المحاسبية ستقدم معلومات واضحة عن التدفق النقدي الذي يهتم به المستثمر و يعكس أيضا اهتمامات الإدارة، باستخدام نماذج Modigliani and Miller عام 1955، ونموذج Lang and Litzengberger عام 1989، وتم التوصل إلى أن هناك علاقة إحصائية هامة بمستوى (0, 05) بين رد فعل المستثمر و معلومات التدفق النقدي عن مصروفات البحوث و التطوير.

- دراسة (Errol R. Iselin and Diveshs . Sharma, 2001)⁽²⁾

تناولت هذه الدراسة عدم ملائمة أساس الاستحقاق للتقرير عن التدفقات النقدية، وتوصلت إلى أن الأساس النقدي أفضل من أساس الاستحقاق في الحكم على قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالديون المستحقة عليها، وقد قامت الدراسة بالتطبيق على مجموعتين من البنوك التي لها على الأقل ثلاث سنوات في مجال منح القروض بناءً على تقييم مقدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالديون، وذلك بالاعتماد على الأساس النقدي وأساس الاستحقاق، وقد تم التوصل إلى أن الحكم على القدرة على الوفاء بالديون تكون أفضل إذا تم الاعتماد على المعلومات التي يوفرها الأساس النقدي وليس أساس الاستحقاق، كما ظهر ذلك من خلال الاختبارات الإحصائية، وقد طالبت الدراسة الهيئات المحاسبية بالتركيز على الأساس النقدي عند التقرير عن التدفقات النقدية .

(1) - Zane Swanson, " Free Cash Flow and R & D",SSRN Resources, 2001.p.2

- نقلاً عن: عبدالمولى، ناصر خليفة، (2002)، تطوير النظام المحاسبي لخدمة إعداد قائمة التدفقات النقدية، المجلة العلمية، كلية التجارة بنين - جامعة الأزهر، العدد السابع والعشرون، ص 22.

(2) - Davesh .S.Sharma and Errol R. Isalil, " The Decision Usefulness of Reported Cash Flow and Accural In Formation In Behavioral Field Experiment ", SSEP Company .2001

- نقلاً عن: عبدالمولى، ناصر خليفة، مرجع سابق، ص 21.

-دراسة (عطية، 2001) (1)

أشارت هذه الدراسة و التي أجريت حول مدى فعالية مؤشرات التدفقات النقدية في تقييم أداء الشركات في جمهورية مصر ، إلى أن تقييم الأداء المبني على المعلومات المحاسبية المُعدّة وفقاً لآساس الاستحقاق يتعرض إلى الكثير من أوجه القصور و كذلك مؤشرات تقييم الأداء التقليدية وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن قائمة التدفقات النقدية تتخلص من كثير من العيوب التي تتخلل القوائم المالية المُعدّة وفقاً لآساس الاستحقاق ، و خاصة فيما يتعلق بعنصر التقدير الشخصي وعنصر القيم الاقتصادية .

- دراسة (مصطفى، 2003) (2)

قامت هذه الدراسة باختبار أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن معلومات قائمة التدفقات النقدية على توفير المعلومات المحاسبية النافعة لاتخاذ القرارات التقييمية والتنبؤية وبالتالي تحسين المقدرة التنبؤية والتقييمية لمستخدمي القوائم المالية ، وقد انتهت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن عملية التحليل النقدي تفيد في الحصول على مؤشرات تتنبأ بالتعثر المالي للمنشآت وبصفة خاصة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

1-2-2 دراسات محلية:

- دراسة (خليفة 2003 ف) (3)

قامت هذه الدراسة على توضيح أوجه القصور التي يعاني منها القياس المحاسبي في الشركات الصناعية المحلية في ليبيا، وقد وضحت أيضا المشاكل التي تحد من تطوير التقرير المالية المحلية ، وكذلك وضحت أهمية قائمة التدفقات النقدية في تطوير بعض الأساليب المالية في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرار . وقد شملت عينة هذه الدراسة على خمسة شركات صناعية.

(1) عطية ، صبري اسحق ، (2001) ، دراسة تحليلية لقائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، مصر .

(2) مصطفى، شريفة على حسن، مرجع سابق.

(3) خليفة، جميلة ميلاد، (2003)، جدوى التزام المؤسسات الليبية بإعداد قائمة التدفقات النقدية، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، ليبيا ،

17) دراسة (التير، 2005 ف)⁽¹⁾

تناولت هذه الدراسة بيان أثر القياس والإفصاح عن المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات الاقتصادية بالنسبة للشركات الصناعية في ليبيا، وتوصلت إلى أن الأساس النقدي أفضل من أساس الاستحقاق في اتخاذ قرارات الائتمان والاستثمار، وكذلك أهميتها في تقييم الشركة ككل اعتماداً على التدفقات النقدية المستقبلية .

ويتضح من خلال نتائج الدراسات السابقة، أن لمعلومات التدفقات النقدية أهمية كبيرة في تطوير بعض الأساليب المالية في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وكذلك الكشف عن مشاكل السيولة والعجز المالي الذي تعاني منه الوحدات الاقتصادية، كما تميز بكفاءة بين الوحدات الاقتصادية الناجحة والفاشلة مما يعكس الحالة الصحية للوحدات الاقتصادية بشكل جيد والتنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه، وإن هذه المعلومات لا تظهرها القوائم المالية التقليدية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق، ومن خلال ما تقدم يمكن للباحث صياغة مشكلة الدراسة كما يأتي.

1 - 3 مشكلة البحث:

إن الهدف الأساسي لأي وحدة اقتصادية هو الاستمرار والنمو والتوازن في السوق ، ومن المعروف أن الوحدة الاقتصادية لا تستطيع أن تستمر في ممارسة نشاطها في حالة تعرضها لمخاطر الإفلاس ، ولذلك يحاول مستخدموا المعلومات المحاسبية دائماً أن يتوفر لديها مؤشرات حقيقية وصادقة لاسيما إذا كانت الوحدة الاقتصادية تقترب من مخاطر الإفلاس أو عدم القدرة على السداد ، وحتى إن كانت المخاطر قليلة نسبياً ولا تشكل خطراً حقيقياً على الوحدة الاقتصادية.

⁽¹⁾ التير ، احمد محمد ،(2005)، بيان اثر القياس والإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات لمستخدمين القوائم المالية - دراسة نظرية تطبيقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة سبعة أكتوبر ، مصراتة ، ليبيا ،

ولكن هذه المؤشرات لا يمكن لمستخدمي القوائم المالية وخاصة الأطراف الخارجية الوصول إليها، ويمكن تعميم هذا القول حتى على الإدارة إلا إذا اعتمدت على نظام جيد لتدفق المعلومات المالية بالوحدة الاقتصادية، ومن سمات النظام المالي الجيد أن يكون نظام متكامل. وبالنظر إلى نظام تدفق المعلومات المالية المستخدم من قبل الوحدات الاقتصادية التي تمارس نشاطها في بيئة الأعمال الليبية نجده يعتمد على النظام المحاسبي القائم على أساس الاستحقاق لوحده، والذي يعتبر نظام غير متكامل في حد ذاته ويعانى العديد من أوجه القصور، ويحتاج إلى معلومات إضافية لتحسين دقة المعلومات التي تستخدم في عملية تقييم الأداء وذلك باستخدام الأساس النقدي، وهذا هو جوهر مشكلة البحث، فأساس الاستحقاق وحده لا يكفي أن يقدم مؤشرات وافية وصادقة لتقييم أداء الوحدة الاقتصادية، وخاصة تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار وسداد التزاماتها، وذلك لأن هذا النظام لا يستطيع أن يكشف عن التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة من الوحدة الاقتصادية في وقت حاضر أو مستقبلي، وإنما يقوم على معلومات وبيانات مالية قد حدثت في السابق.

ولكي تتكامل المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي الجيد بالوحدة الاقتصادية لابد أن يأخذ في إعتباره معلومات التدفقات النقدية، وهو ما تعبر عنه قائمة التدفقات النقدية والتي تنادي بتطبيقها اغلب الهيئات والمؤسسات المهنية. ومنها مجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB بالمعيار رقم (95) لسنة 1987، والذي ألزم كافة الوحدات الاقتصادية بالإفصاح عن التدفقات النقدية، ثم تلاه بعد ذلك المعيار الدولي رقم (7). وقد اهتمت العديد من المعايير المحلية في بعض الدول الأخرى بتطبيق ودراسة هذه القائمة والمعلومات التي تقدمها.

ونتيجة التغيرات التي تشهدها البيئة الاقتصادية الليبية في الوقت الحاضر من نظام اقتصادي مغلق يخطط ويدار ويراقب من قبل الجهات الحكومية إلى نظام اقتصادي حر يعمل وفقا لاتجاهات السوق الحر ويخضع لآليات العرض والطلب. وكذلك التغيرات السريعة التي تشهدها البيئة الليبية حالياً والتي سوف يكون لها انعكاساتها على الوحدات الاقتصادية في جميع المجالات وعلى الأنظمة الإدارية

والمالية في الوحدات الاقتصادية، ولذلك قامت هذه لدراسة باختبار فاعلية الأساس النقدي إلى جانب أساس الاستحقاق في عملية تقييم أداء الوحدات الاقتصادية بما يتلاءم مع الإتجاهات المحاسبية المعاصرة ، واحتياجات مستخدمي هذه القوائم.

1. 4 أهمية البحث:

يمكن توضيح أهمية البحث على الجانبين العلمي والعملية على النحو التالي :

الأهمية العلمية:

تكتسب قائمة التدفقات النقدية أهمية متزايدة يوماً بعد يوم ، كأحد القوائم المالية الأساسية المكمل لباقي القوائم المالية التقليدية والتي لا يمكن الاستغناء عن ما تقدمه من معلومات مالية ومحاسبية قيمة ، ونظراً لقلة الدراسات العلمية في هذا المجال فقد أجريت هذه الدراسة في البيئة الليبية حول مدى إمكانية استخدام المؤشرات المالية والتي تعتمد على الأساس النقدي إلى جانب المؤشرات التقليدية في تحسين عملية تقييم أداء الوحدات الاقتصادية ، لتغطي ولو جانباً بسيطاً للاحتياجات العلمية المرتبطة بالموضوع .

الأهمية العملية :

تقدم هذه الدراسة على الصعيد العملي الفوائد التي يمكن الحصول عليها من المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لأساس النقدي في عملية تقييم أداء الوحدات الاقتصادية ، في حالة تطبيقها من قبل الوحدات الاقتصادية في ليبيا ، حيث تكون لها فائدة كبيرة لجميع الأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء .

1 - 5 أهداف البحث:

يسعى الباحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

- 1- تحديد أوجه القصور والانتقادات التي تكتنف مؤشرات أساس الاستحقاق لتقييم الأداء بالوحدة الاقتصادية .
- 2- دراسة دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء.

3- تحديد أهم مؤشرات التدفقات النقدية اللازمة لتقييم أداء الوحدة الاقتصادية بفاعلية.

1 - 6 منهج البحث

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي في الجانب النظري والميداني ففي الجانب النظري للدراسة قام الباحث بإستقراء الفكر المحاسبي فيما يتعلق بتقييم مدى صلاحية المعلومات المحاسبية المُعدة وفقاً لأساس الاستحقاق في أغراض تقييم الأداء ، وكذلك فيما يتعلق بأهمية وفائدة معلومات المعدة وفقاً للأساس النقدي لإغراض تقييم الأداء .

أما في الدراسة الميدانية فإن الباحث اعتمد على المنهج الاستقرائي لاستقراء آراء الأخوة المسؤولين على تقييم أداء الوحدات الاقتصادية ، وذلك بأسلوب استمارات الاستبيان ، وكذلك لاختبار الفرضيات والعموميات التي توصل إليها الباحث في الدراسة النظرية .

1- 7 فرضيات البحث :

الفرضية الأولى:

– إن المعلومات المحاسبية المُعدة وفقاً لأساس الاستحقاق لا تصلح لوحدها لتقييم أداء الوحدات الاقتصادية .

الفرضية الثانية:

– تساهم المعلومات المحاسبية التي توفرها قائمة التدفقات النقدية في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية بشكل أفضل إذا ما استخدمت جنباً إلى جنب مع المعلومات أساس الاستحقاق.

1-8 حدود البحث:-

تناول الباحث قائمة التدفقات النقدية التي تعدها جميع الوحدات الاقتصادية فيما عدا المنشآت المالية مثل المصارف وشركات التأمين ، كما يقتصر نطاق البحث على تناول تقييم أداء الوحدات الاقتصادية من منظور المستخدم الخارجي .

1-9 محتويات البحث

يتضمن هذا البحث الفصول التالية:

الفصل الأول : الإطار العام للبحث.

الفصل الثاني : مفهوم تقييم الأداء ودور المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء.

الفصل الثالث : تقييم الأداء باستخدام المعلومات المحاسبية المُعدّة وفقاً لأساس الاستحقاق.

الفصل الرابع : قائمة التدفقات النقدية واستخدامها في تقييم الأداء.

الفصل الخامس : الدراسة الميدانية .

الفصل الثاني

مفهوم تقييم الأداء ودور المعلومات المحاسبية في تحقيقه

1-2 مقدمة

يهدف تقييم الأداء بصفة عامة للوصول إلى تحقيق التوازن بين الأداء الفعلي والأهداف ، والعمل على تخفيض الفجوة بينهما، مما يدعم قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق أهدافها والاستمرار والنمو. ،مما يساعد في عملية التخطيط للفترة القادمة إذا ما أتضح أن الأهداف التي تسعى الوحدة الاقتصادية إلى تحقيقها تتسم بشئ من التفاؤل أكثر مما يجب أو التشاؤم الذي لا يوجد أسباب مقنعة للأخذ به، مما لا شك فيه أن عملية تقييم الأداء سوف تعتمد بشكل أو بآخر على المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي.

أي أن عملية تقييم الأداء لا يمكن القيام بها إلا في حالة توفر معلومات محاسبية جيدة عن الوحدة الاقتصادية ، والتي تعتبر المصدر الوحيد المستخدم كمدخلات لعملية تقييم الأداء.

2-2 مفهوم تقييم الأداء:

لقد تناول العديد من الكتاب مفهوم تقييم الأداء و لم يصلوا في كتاباتهم إلى مفهوم محدد ودقيق لتقييم الأداء، و من هذه المحاولات ما يأتي :

يعرف البعض أن تقييم الأداء يعني تحديد نسبة الانجاز الفعلي إلى المستويات المرغوب في الوصول إليها ،أي تحديد مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها ووفائها بالتزاماتها . (1) .

كما يرى البعض الآخر أن تقييم الأداء عبارة عن فكرة تتطوي على مقارنة النتائج الفعلية بأهداف معينة سبق الاتفاق عليها ، أو أن تكشف تلك النتائج المقارنة عن نواحي القوة لتشجيعها و تدعيمها أو نواحي الضعف و نقاط الاختلاف في الوحدة الاقتصادية و من تم العمل على تحسينها و التغلب عليها(2).

(1) أبو العز: منى عبد الهادي صالح، (1992)، تقييم الأداء في ظل الأهداف المتعددة لمنشآت الأعمال باستخدام مقياس محاسبي كمي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة القاهرة، مصر، ص: 60.

(2) الشريف، حسين الهادي سالم، (2005)، تقييم الأداء المالي و الاقتصادي و الاجتماعي في المشروعات العامة، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، ص: 13 .

ويرى البعض الآخر أن تقييم الأداء يؤدي إلى التحقق من مدى نجاح الإدارة في القيام بعملياتها المختلفة بكفاءة و تحقيق أهدافها المنشودة ،ويأتي ذلك بالدراسة التحليلية المتأنية لكافة العلاقات التي تربط بين موارد الوحدة الاقتصادية وأوجه استخداماتها، مع مقارنة ما تحقق فعلا ببعض المعايير السابق إعدادها ،حتى يتسنى تحديد الانحرافات وإتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب، وفي حالة عدم توافر تلك المعايير السابق التنويه عنها فإنه ينبغي مقارنة الأداء الفعلي للوحدة الاقتصادية بأدائها خلال سلسلة زمنية مع مراعاة الظروف غير العادية التي قد تحدث في إحدى السنوات، ويكون لها تأثير على الأداء و ذلك لقياس الانحرافات بشكل سليم و لوضع العلاج المناسب لها⁽¹⁾ .

ويرى احد الباحثين⁽²⁾ إنه يمكن النظر إلى تقييم الأداء من زاويتين :

أ- هي وظيفة تزاولها الإدارة في مراكز المسؤولية بمختلف مستوياتها الإدارية ،و بالتالي فهو عمل إداري .

ب- هي وظيفة مستقلة تمارسها الجهات الرقابية الخارجية مثل الشركة القابضة أو الأجهزة الحكومية وغيرها ،بغرض تقييم كفاءة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها المرجوة ، كما يقوم به المحللون الماليون والمستثمرون و الملاك و البنوك و غيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية.

كما أضاف احد الباحثين⁽³⁾ التعريفات التالية لتقييم الأداء :

بأنه مقارنة ما حققته الوحدة الاقتصادية من أهداف محددة مقدماً والتأكد من درجة الكفاءة في تحقيقها و تقييم النتائج التي تم التوصل إليها بقصد تحديد المراكز الإدارية المسؤولة عن أي انحرافات إن وجدت .

(1) الغنيمي ، هاني عبد السلام ، (1990) ، معايير و مؤشرات تقييم أداء المصارف الإسلامية على المستوى القومي" ، رسالة دكتورة غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة القاهرة ، مصر ، ص 63-64

(2) السيد ، محمد جلال صالح ، (1997) ، دور المعلومات المحاسبية في تقييم أداء الهيئة القومية لسكك حديد مصر - دراسة تطبيقية ، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، العدد الرابع أكتوبر . ص 527 .

(3) الطويل ، مختار الهادي ، (2003) ، تقييم أداء المشروعات الصناعية - دراسة حالة المجمع الإنتاجي لصناعة الدائن والإسفننج بمصراتة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا ، ص 16 .

كما عُرف تقييم الأداء بأنه يعبر عن نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، وكذلك عُرف تقييم الأداء بأنه عملية التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة في الوحدة الاقتصادية، والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة تنفيذاً سليماً، أو عملية تقديرية و رقابية مستمرة لنشاط الوحدة الاقتصادية ككل ، و لكل عنصر من عناصر الإنتاج سواء كان العنصر مادياً أو بشرياً.

وكذلك عرّف احد الباحثين عملية تقييم الأداء على أنها عملية لاحقة لعملية إتخاذ القرارات الغرض منها فحص المركز المالي و الاقتصادي للوحدة الاقتصادية في تاريخ معين و ذلك باستخدام أساليب التحليل المالي (1).

وكذلك عرّف أيضاً تقييم الأداء من وجهة نظر المقيم الخارجي علي أنه تقييم الأداء الاقتصادي على مستوى الوحدة الاقتصادية بهدف معرفة مدى تحقيق الأهداف المرسومة مسبقاً وكيفية استخدام الموارد وحساب المنافع والتكاليف وأثر ذلك على الوحدة الاقتصادية نفسها وأثره على إستراتيجية الاقتصاد القومي (2) .

ومن خلال العرض السابق يرى الباحث أنه يمكن تعريف تقييم الأداء على انه : أداة تعمل على تحديد مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق الأهداف المرجو تحقيقها بكفاءة حتى يتسنى لمستخدمي المعلومات المحاسبية اتخاذ القرارات المناسبة بناءً على نتائج هذا التقييم .

2-3 تقييم الأداء من وجهات نظر متعددة :-

يمكن النظر إلى مفهوم تقييم الأداء من وجهات نظر متعددة ، فالمخطط القومي ينظر إلى العملية بنظرة شاملة على المستوى القومي وهي بلا شك تختلف عن نظرة المخطط على مستوى الوحدة الاقتصادية، حيث ينظر المخطط على مستوى الوحدة الاقتصادية إلى مفهوم تقييم الأداء على أنه عملية ضرورية للتأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة لدى الوحدة الاقتصادية لتحقيق الأهداف كما

(1) ابو عجيلة ، سامية محمد، (2004) ، تقييم الأداء المالي و الاقتصادي للمشروعات - دراسة حالة شركة استثمار أموال المنتجين، رسالة ماجستير غير منشورة ،أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، ليبيا ، ص 12 .

(2) بعيو ، علي عمر، (2003) ، تقييم أداء المشروعات الصناعية - دراسة حالة المجمع الإنتاجي لصناعة الاحذية مصراة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا - طرابلس ليبيا - ص 12 .

يقوم المخطط على مستوى الوحدة الاقتصادية بربط بين التخطيط و تقييم الأداء و هذا أمر طبيعي فالتخطيط هو بمثابة مدخلات لعملية الرقابة و كذلك تقييم الأداء، كما أن معلومات التغذية العكسية عن النتائج المحققة و التي يوفرها تقييم الأداء تعتبر بمثابة مدخلات هامة لتخطيط الإستراتيجيات المستقبلية. وبصفة عامة فإن التخطيط إن لم يصاحبه تقييم الأداء كان جهداً ضائعاً لا قيمة له . أما الإداري فينظر إلى تقييم الأداء بأنه عملية جزئية في نطاق نشاط إداري أوسع و أشمل هو الرقابة، و في هذا الصدد يرى الإداري أنه إذا كانت الرقابة الإدارية هي بمثابة عملية تستهدف التحقق مما يجب إنجازه بأنه قد تم إنجازه بالفعل ، بالإضافة إلى إنها توضح متى يحدث الانحراف عن المستهدف، فإن تقييم الأداء إذاً هو أداة من أدوات الرقابة الإدارية الشاملة و بالتالي فإن تقييم الأداء ما هو إلا عملية اتخاذ قرارات بناءً على معلومات رقابية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة بالوحدة الاقتصادية بما يحقق أهدافاً محددة من قبل . أما المحاسب فإن وجهة نظره عن تقييم الأداء سوف تختلف بلا شك من حيث المبادئ اللازم تطبيقها ، و من حيث المنهج الواجب إتباعه⁽¹⁾ .

2-4 الفرق بين مفهوم تقييم الأداء و الرقابة :

من خلال استعراض التعريفات السابقة لتقييم الأداء نلاحظ أنه يوجد تشابه كبير بين كل من الرقابة و تقييم الأداء ، لدرجة إن الكثيرين يخلطون بينهما . و لكن في الواقع العملي ، نجد أن لكل منهما صفاته الخاصة و مميزاته و دوره في الوحدة الاقتصادية⁽²⁾ .

فالرقابة كما عرفها (مجدي عمارة و آخرون) بمفهومها التقليدي على إنها مجموعة من الإجراءات و الوسائل التي تكفل للمستويات الإدارية المختلفة في الوحدة الاقتصادية التحقق من حسن سير العمل وفقاً للأهداف و البرامج المحددة

(1) الصعيدي ، إبراهيم احمد ، (1985) ، ديناميكية تقييم الأداء في إطار منهج النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية و الإدارية ، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، ص 628 .
(2) الزنقراني ، الشحات محمد عطوة ، (1992) ، تقييم الأداء في قطاع الأعمال العام - إطار محاسبي مقترح ، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس - العدد الثاني - ص 284 .

مقدما ، و قياس الانحرافات عن الخطة الموضوعية ثم تحليل هذا الانحراف حسب مسبباته واتخاذ الإجراءات المصححة ، بغية محو الإسراف و عدم الكفاية⁽¹⁾.

ويعرف (الزنفرائي) أيضاً الرقابة بأنها عملية تبدأ مع تخطيط الأهداف المرجو تحقيقها ، و تسير مع التنفيذ لمتابعة الأحداث الفعلية ، و مقارنتها بالمخطط مقدما ، وتمكن من اكتشاف الانحرافات التي تحدث أثناء التنفيذ .

ويتضح من ذلك أن تقييم الأداء يأتي دوره عندما تظهر النتائج ، و ينشط عمله بتحليل تلك النتائج لمعرفة الانحرافات التي حدثت وما يجب اتخاذه للتصحيح ومنع تكرار الانحرافات مستقبلاً، ومتابعة الطريقة التي يتم بها علاج الانحرافات . أي أن تقييم الأداء يقوم بعملية قياس و فحص و تحليل للنتائج المحققة من خلال مقارنتها بالأهداف المخططة، سعياً للوصول إلى العوامل الرئيسية المؤثرة في تلك النتائج و من تم تحديد الصعوبات التي تقابل التنفيذ و تحديد السبب ، هل هو راجع لضعف التخطيط أم للسياسات المرسومة أو للأفراد المسؤولين عن الأداء أو لعدم كفاية نظام الرقابة في الوحدة الاقتصادية ؟⁽²⁾.

وبالتالي فإن الرقابة تظهر أولاً أثناء مراحل التنفيذ العملي للأداء ، و عند هذه المرحلة يظهر دور تقييم الأداء بمقارنة هذه النتائج مع غيرها – المحدد مقدماً أو المعايير أو المتوسطات – والتي قد يقوم بها ليس فقط الأطراف الداخلية بل الخارجية أيضاً و سواء اعتمدت على الحاضر أو الماضي و ذلك تمهيداً لإصدار أحكاماً على هذا الأداء .

كما يمكن النظر إلى تقييم الأداء على انه جزء من عملية الرقابة ، حيث يظهر أثناء مراحل التنفيذ الفعلي كأداة من أدوات الرقابة ، وذلك لان الرقابة لا يمكن لها أن تتحقق لا من خلال المقارنة المستمرة للأداء بالمعايير المحددة مقدماً.

(1) عمارة ، د. مجدي و آخرون، (1992) ، دراسات منهجية معاصرة في محاسبة التكاليف الفعلية ، منشورات كلية المحاسبة – جامعة غريان ، ليبيا ، الطبعة الأولى ، ص 56 .

(2) الزنفرائي ، الشحات محمد عطوة ، مرجع سابق ، ص 284.

2-5 الفرق بين تقييم الأداء وقياس الأداء:-

تتصف البيئة الاقتصادية عموماً وبيئة الأعمال بوجه خاص بتشابك وتداخل عناصرها المختلفة ، وهذا ما يجعل عملية قياس الأداء وتقييمه للوحدة الاقتصادية العاملة في هذه البيئة يتصف بالصعوبة. وبعيدا عن هذه البيئة ومعطياتها المعنوية نورد مثالا ملموساً لتوضيح الفرق بين قياس الأداء وتقييمه، وذلك لإبراز خواص كل مرحلة على حدة، وإبراز نقاط الدقة والتشابه في هذه العملية نفترض أن الشركة العامة للشاحنات والحافلات أنتجت منتجين وقبل تسويقهما قررت الشركة تقييم أدائهما من قبل لجنة من المختصين في الشركة . فلو فرضنا أن المنتج الأول كان سيارة نقل بضائع ، والمنتج الثاني كان سيارة ركوبة خاصة . فان الخطوة الأولى لتقييم أداء المنتجين هو تحديد غرض كل منهما وهو - في هذه الحالة - المهمة التي صنع المنتج من أجل أدائها . وفي حالتنا هذه فإن تحديد ذلك يتم بشكل مباشر ، إذ يمكن تلخيص الغرض من المنتج الأول في الاستخدام الاقتصادي وهو نقل البضائع ، أما غرض المنتج الثاني فهو الاستخدام الشخصي .وفي الخطوة الثانية يتم تحديد واختيار الوسائل المناسبة لقياس أداء المنتج وحيث أن غرض إنتاج السلعتين مختلف فإنه من الضروري أن تختلف أساليب قياس كل منهما ، وعلية يختار الخبراء المختصون عند قياس وتقييم المنتج الأول مؤشر نسبة الوزن الإجمالي إلى وزن الإثقال المسموح بتحميلها على الشاحنة ، أو نسبة الوزن المخصص للتحميل إلى الحجم الكلي ، وكما هو واضح فإن أيًا من هذين المؤشرين لا يصلح لقياس أداء المنتج الثاني - سيارة الركوب الخاص - مما يستدعي تحديد مؤشرات أخرى تكون ذات علاقة بالسرعة والاقتصاد في استهلاك الوقود ، وبدرجة الأمان وتوفير وسائل الرفاهية و النواحي الجمالية للسيارة .وبالرغم من إن بعض المؤشرات قد تصلح لقياس أداء المنتجين مثل مقياس معدل إستهلاك الوقود غير إن الوزن النسبي وأهميته بين المؤشرات الأخرى لن تكون متساوية قياساً للمنتجين .وفي الخطوة الثالثة يتم تطبيق هذه المؤشرات وإستخلاص النتائج ، وبذلك تنتهي مرحلة قياس الأداء لتبدأ المرحلة اللاحقة وهي تقييم الأداء حيث يتم مقارنة الأرقام والقياسات التي أسفرت

عنها مرحلة القياس بمقاييس مرجعية قد تكون مواصفات عالمية أو مواصفات مستهدفه ، أو معدلات المنتجات المتشابهة ، ومن ثم الحكم على أداء هذا المنتج من خلال هذه المقارنات .وإذا ما طبق المثل السابق على بيئة الأعمال فاستبدلت السلعتان الأولى والثانية بمنشأتين فإن قياس وتقييم أداء كل منهما يمكن أن يأخذ نفس النتائج⁽¹⁾.

2-6 أهمية تقييم الأداء:

ترجع أهمية تقييم الأداء إلى مجموعة من الأمور يمكن استعراض بعض منها على سبيل المثال وليس الحصر .

حيث يبين احد الباحثين أن أهمية تقييم الأداء تتمثل في التالي⁽²⁾:

1- أن عملية تقييم الأداء تعمل على إيجاد نوع من الاقتناع الوظيفي عن طريق إدراك الإدارة العامة للوحدة الاقتصادية لكيفية أدائها .
2 - أن عملية تقييم الأداء تمثل أساساً موضوعياً سليماً للحوافز والمكافآت التشجيعية .

3 - توجه عملية تقييم الأداء نظر وجهد الإدارة العامة إلى الأنشطة التي تكون في حاجة إلى هذا الجهد وذلك لكي يكون هذا الجهد اكثر فاعلية وكفاءة.
4 - تساعد عملية تقييم الأداء في ترشيد الطاقة البشرية للوحدة الاقتصادية ككل مستقبلاً ، وذلك عن طريق إبراز العناصر الناجحة والتي يجب الاحتفاظ بها ، والعناصر غير المنتجة والتي يلزم الاستغناء عنها.

ويضيف احد الباحثين الجوانب التالية لأهمية تقييم الأداء⁽³⁾:

1 - تساعد عملية تقييم الأداء في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية .
2 - يساعد تقييم الأداء على التحقق من قيام الوحدة الاقتصادية بوظائفها بأفضل كفاءة ممكنة.

(1) العربي، جلال عبدالسلام، (2001)، مفهوم الشخصية المعنوية المحاسبية ودورها في تقييم الأداء - دراسة تطبيقية على شركات قطاع الصناعات الخفيفة ذات الفروع بالجمهورية، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، ليبيا ، ص 29-30.

(2) المرجع السابق ، ص 28.

(3) ابو عجيله ، سامية محمد ، مرجع سابق ، ص 14.

وأضاف باحثاً آخر النقاط التالية في أهمية تقييم الأداء⁽¹⁾:

1- يساعد تقييم الأداء في مقارنة ما هو كائن بما يجب أن يكون ، نظراً لأن المعلومات التي تخطط تتضمن معلومات تقديرية؛ أي إنها لم تتحقق بعد وتم جمعها في إطار توقعات عن المستقبل ، لذلك فإن واقع الأمر يحتاج إلى نظام من شأنه المقارنة بين الأهداف المنشودة والواقع الفعلي وذلك لغرض التأكد مما إذا كان هناك انحراف بينهما أو أنهما يتطابقان .

2- وسيلة للاستفادة من الفرص الإيجابية التي تستجد في مرحلة التنفيذ ، حيث قد تستجد ظروف أثناء التنفيذ الفعلي مما يوحى للإدارة بوجود عدم الالتزام بالخطة المزمع تنفيذها ، حيث أن ذلك يضيع عليها فرصاً في صالحها قد أتاحت لها لم تكن لتحصل علي مزاياها ما لم تخالف الخطة.

3- اكتشاف الممارسات الإدارية الخاطئة، حيث يساعد تقييم الأداء في الكشف عن كفاءة الإدارة و عما إذا كانت هناك ممارسات إدارية خاطئة تنعكس سلباً على الوحدة الاقتصادية ككل نتيجة هذه التصرفات مثل الروتينية

ومن خلال ما تقدم نلاحظ أن بعض هذه النقاط التي سبق ذكرها تتعلق بشكل مباشر بأهمية تقييم الأداء بالنسبة للإدارة ، إلا أن هذه الأهمية تنعكس على المستخدم الخارجي للمعلومات المحاسبية ، حيث أن نجاح الإدارة في استغلال هذه المعلومات الناتجة من عملية تقييم الأداء والعمل على معالجة وتصحيح الأخطاء ، سوف يؤدي إلى نجاح الوحدة الاقتصادية وتحسين مركزها المالي وزيادة ارباحها وعدم تعرضها إلى المخاطر المختلفة ، ويعتبر إمكانية تحقيق أكبر دخل بأقل مخاطرة هي المعلومة الأساسية التي تُبنى عليها الكثير من القرارات بالنسبة للمستخدم الخارجي .

2-7 طرق تقييم الأداء :-

تتعدد طرق تقييم الأداء وفقاً للوسيلة المستخدمة في التقييم و يمكن التمييز بين طريقتين لتقييم الأداء كما يلي :

(1) أبو العز، منى عبدا لهادي صالح، مرجع سابق ، ص 70-77.

2-7-1 تقييم الأداء باستخدام مقاييس فعلية للأداء

يتم تقييم الأداء بالمعدلات الفعلية وفق إحدى الطريقتين التاليتين أو بهما معاً :

2-7-1-1 التقييم على أساس الأداء الماضي:

يتم التقييم في ظل هذه الطريقة على أساس مقارنة الأداء الحاضر بالأداء الماضي، وهذا الأسلوب لا يمكن الاعتماد عليه بمفرده لإجراء تقييم أداء سليم للأسباب التالية⁽¹⁾:

- قد تكون ظروف الأداء في الماضي تمت بناء على أراء شخصية ، و قد يتغير القائمون بالتخطيط أو التنفيذ .
- قد تكون نتائج الماضي احتوت على إسراف أو سلبيات أو إنحرافات أو أخطاء متكافئة لم تعالج.
- من المسلم به أن البيانات التاريخية توضح ما كان عليه الأداء ، ليس ما يجب أن يكون عليه، لذلك يصعب معرفة مدى التحسن في الأداء و هل كان مقبولاً أو غير مقبول .

2-7-1-2 المقارنات مع المنافسين و متوسطات الصناعة :-

يمكن عن طريق هذا الأسلوب مقارنة القوائم المالية بكافة الوحدات الاقتصادية التي تنتمي لصناعة واحدة، و ذلك لتقييم أداء أي وحدة اقتصادية تعمل في نفس الصناعة. وعلى الرغم من أهمية هذا الأسلوب إلا انه يواجه العديد من المشاكل منها⁽²⁾:-

- قد يكون السواد الأعظم من الوحدات الاقتصادية التي تتكون منها الصناعة على مستوى منخفض من الكفاءة .
- قد تتفاوت الوحدات الاقتصادية داخل نفس الصناعة و قد تختلف اختلافاً كبيراً من حيث الحجم ، و تنوع خطوط الإنتاج ، و المستوى التكنولوجي المستخدم و النظم المحاسبية .

(1) الزنقراني، الشحات محمد عطوة، (1992)، مرجع سابق، ص 288.

(2) أبو عجلة ، سامية محمد، (2004) ، مرجع سابق ، ص 20.

- إن مقارنة النسب المالية نسبة بنسبة مع متوسط الصناعة قد يكون عديم الجدوى في التحليل المالي السليم .
- يلعب التضخم و الكساد دورا ملحوظا في التقليل من أهمية مقارنة نسب الوحدة الاقتصادية مع متوسط الصناعة .

2-7-2 تقييم الأداء باستخدام مقاييس محددة مقدما :-

ويتم تقييم الأداء وفقا لهذه الطريقة بأحد الأسلوبين التاليين :

2-7-2-1 التقييم على أساس الأداء المستهدف (أو المخطط) :

ويتم التقييم في هذه الحالة من خلال توافر الخطط الموضوعية . و مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المستهدف تحقيقه⁽¹⁾.

لهذا فانه يهدف إلى مقارنة نتائج عمليات التنفيذ الفعلي بالمعدلات و الخطط و السياسات الموضوعية ، وهذا يعنى إن مراقبة الأداء الفعلي تستلزم وجود تخطيط، و بالتالي تستلزم وجود معدلات تقديرية يتم مقارنتها مع مستويات الأداء المستهدفة⁽²⁾ .

2-7-2-2 أسلوب المعايير :-

يتم التقييم في هذه الحالة من خلال مقارنة المعايير المخطط لها بالنتائج الفعلية ، و تتوقف فعالية هذه المعايير على درجة الجدية و الإلتزام بالموضوعية في إعدادها و على ملائمتها لتحقيق الهدف من عملية التحليل . و المساهمة في إعطاء مدلولات للأرقام المحاسبية (أرقام فعلية أو نسب فعلية) و بصفة عامة يمكن تصنيف معايير التقييم حسب طبيعتها إلى: معايير تاريخية و مطلقة و معايير خارجية و معايير مخطط لها مسبقا، فالمعايير التاريخية تستند على إجراء مقارنة بين الأرقام المحاسبية الحالية و تلك المتعلقة بالسنوات الماضية لنفس الوحدة الاقتصادية و ذلك في شكل تحليل إتجاهات ، فالمعايير المطلقة فهي مجموعة من النسب و المعدلات أصبحت مقبولة لدى المحللين الماليين بوجه عام بغض النظر عن حجم المنظمة و نوعها ، و تتمثل المعايير الخارجية في مقارنة نتائج منظمة

(1) الزفراني، الشحات محمد عطوة ، مرجع سابق، ص 289.

(2) أبو عجلة ، سامية محمد ، مرجع سابق ، ص 15.

ما مع نتائج منظمات أخرى أو بمتوسط نتائج الصناعة التي تعمل في مجالها وأما المعايير المخطط لها مسبقا تتمثل في المعايير التي تم إعدادها مسبقا لغرض تقييم الأداء حيث يتم التقييم من خلال مقارنة النتائج الفعلية بالمعايير المخطط لها . وتعتبر المعايير الخارجية أكثر المعايير شيوعا من حيث الاستخدام، و تتميز عملية التحليل باستخدام المعايير الخارجية بأنها تأخذ في الاعتبار كفاءة المنظمات الأخرى و أوضاعها المالية للحكم على كفاءة الأداء و تقييم الوضع المالي للوحدة الاقتصادية موضوع الدراسة⁽¹⁾.

وبالإضافة إلى الطريقتين السابقتين في تقييم الأداء – المقاييس الفعلية و المقاييس المحددة مقدما – فإنه توجد طريقة أخرى شائعة الاستخدام و هي:-

2-7-3 التحليل المالي:

وتعتبر هذه الطريقة من أهم الطرق لتقييم الأداء والتي تستخدمها الأطراف الداخلية والخارجية للوصول إلى أحكام عن أداء الوحدة الاقتصادية ويمكن دراستها وتحليلها من خلال النقاط التالية:-

2-7-3-1 تعريف التحليل المالي:

يعرف التحليل المالي بأنه عملية يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول أنشطة الوحدة الاقتصادية، يمكن ان تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للوحدة الاقتصادية و ذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية بقصد اتخاذ القرارات⁽²⁾.

كما يعرف احد الكتاب ، التحليل المالي بأنه عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجرى على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح مدلولاتها وتركيز الاهتمام على الحقائق المختفية والتي لا تعبر عنها الأرقام

(1) الحصادي ، سالم إسماعيل، (2005)، مرجع سابق، ص 111-115.

(2) ابو عجيله، سامية محمد ، (2004) ، مرجع سابق ، ص 23.

المجردة وهو يساعد في تقييم الماضي، كما يساهم في استطلاع المستقبل ، و
تشخيص المشكلات وتحديد الخطوات الواجب إتباعها من أجل حلها⁽¹⁾.

وينظر إلى التحليل المالي بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية
التاريخية، المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات ، حيث تكون أكثر
فائدة لعملية اتخاذ القرار⁽²⁾.

2-3-7-2 أهمية التحليل المالي و استخداماته:

تتركز أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء الماضي للوحدة الاقتصادية و
كذلك استطلاع المستقبل ، و في تشخيص المشكلات و تعيين الخطوات واجبة
الإتباع من أجل حلها . كما ينظر البعض للتحليل المالي على أنه أحد أنواع إدارة
الأنشطة الجارية في الوحدات الاقتصادية. إذ يوفر المراقبة الحسنة على استخدام
الموارد المالية و المادية المتاحة في الوحدة كما يعتبر أداة من أدوات متابعة سير
تنفيذ الخطة الاقتصادية⁽³⁾.

ويختلف استخدام التحليل المالي باختلاف الأطراف المستفيدة على النحو

التالي⁽⁴⁾:-

أولاً: المستثمر الذي يهدف إلى شراء حافطة أوراق مالية لاستثمار أمواله لتحقيق
أرباح متكررة و لتنمية رأس ماله و يستخدم التحليل المالي لتحديد قيمة الوحدة
الاقتصادية بشكل جيد .

ثانياً: يستخدم المقرضون والمصارف التحليل المالي لتقييم المركز الائتماني
للمقترض - الوحدة الاقتصادية- على نحو يضمن الوفاء بالدين وفوائده عند
استحقاقه .

(1) كمال، حسن محمد، (بدون تاريخ نشر)، التحليل المالي، منشورات مكتبة عين شمس، ، ص 3.
(2) حنفي، عبد الفهار، (بدون تاريخ نشر)، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، منشورات المكتب العربي
الحديث الإسكندرية، مصر ، ص 58.
(3) الحياي، وليد ناجي، (1991)، التحليل المالي في المنشآت التجارية ، منشورات الجامعة
المفتوحة، طرابلس، ليبيا ، الطبعة الأولى، ص 9.
(4) حسبو ، هشام احمد ، (1996) ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و المحاسبي ، منشورات مكتبة عين
شمس، القاهرة ، مصر، ص 18-19.

ثالثاً : العمال الذين يرغبون في ضمان مستقبل عملهم بالوحدة الاقتصادية و لإعطاء اتحادات العمال المعلومات المطلوبة عند رغبتهم في اتخاذ موقف معين اتجاه الإدارة أو الحكومة لصالح أعضاء الاتحاد .

رابعاً : قد تعتمد الإدارة على المعلومات التي يقدمها المحلل المالي لتقييم وترشيد أدائها .

خامساً : طلاب البحث العلمي الذين يهدفون إلى الحصول على مادة علمية لأبحاثهم المتعلقة بالمحاسبة و التمويل و إدارة الأعمال .

ويرى الباحث إن جميع الأطراف المستفيدة من التحليل المالي ،تستخدم التحليل المالي في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية و هذا هو الاستخدام الأساسي للتحليل المالي.

8-2 دور المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء:-

أصبحنا نعيش في عصر المعلومات والاقتصاد المعرفي ، و بالتالي أصبحت المعلومات أكثر أهمية ، و أصبحت الوحدات الاقتصادية في بيئة الأعمال المعاصرة تتعامل مع المعلومات على أنها موارد ذات قيمة ، و تتحدد قيمتها بمدى ملائمتها من حيث الكم و الكيف و التوقيت خصوصا في بيئة أعمال تتصف بسرعة التغير و التطور الدائم في الأهداف و البدائل و الوسائل (1) . و تعتبر التقارير المحاسبية من وسائل تقديم المعلومات المفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين و كذلك الدائنين و المستخدمين الآخرين التي تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة(2).

أي أن نظام المعلومات المحاسبية بالوحدة الاقتصادية يعتبر من وجهة نظر المستخدم الخارجي للمعلومات هو الركيزة الأساسية التي يمكنه من خلالها تقييم أداء الوحدة الاقتصادية .وذلك لأن المستخدم الخارجي للمعلومات لا يمكنه

(1) عبد اللطيف ، ناصر نور الدين،(2006) ، أساسيات المحاسبة المالية في المنشآت الخدمية و التجارية و الصناعية - تحليل القوائم المالية و المحاسبية عن الالتزامات ، منشورات الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، ص 13.

(2) الدهراوي ، كمال الدين ، (2004) ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، منشورات الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ،ص 299.

الحصول على الكثير من المعلومات الهامة عن أداء الوحدة و لذلك يلجا إلى المعلومات المنشورة ضمن التقارير المالية وتحليلها للحصول على معلومات تعكس الموقف المالي للوحدة الاقتصادية وقدرتها على سداد التزاماتها.

2-8-1 ماهية نظام المعلومات المحاسبية:

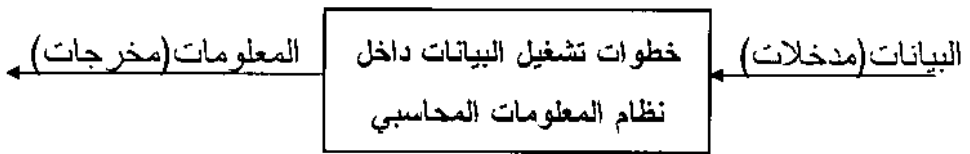
حتى يمكن فهم نظام المعلومات المحاسبية علينا أن نبدأ بفهم كلا من المعلومات والنظم .

فالمعلومات- هي تجمع بيانات خام يتم تنظيمها بواسطة التصنيف والمقارنة، و تفسيرها وتقويمها للاستخدام بعد التفهم العميق، ويجب أن تكون المعلومات مناسبة وموثوق بها ومفهومة وذات مغزى ودقيقة وشاملة، وواضحة ودقيقة و كافية حتى تفيد في المقصود منها⁽¹⁾.

ومن خلال التعريف السابق يمكن التمييز بين البيانات والمعلومات، فالبيانات هي حقائق وأرقام وإذا ما جمعت معا فإنها تمثل المدخلات لنظام المعلومات، وأما المعلومات فإنها تتكون من بيانات تم تشغيلها و تحويلها لتصبح لها قيمة. و يوضح الشكل التالي العلاقة بين البيانات والمعلومات.

الشكل رقم (2-1)

العلاقة بين البيانات والمعلومات⁽²⁾



(1) الهادي، محمد محمد، (1989)، نظم المعلومات في المنظمات المعاصرة، منشورات دار الشروق، القاهرة، مصر، ص57.

(2) الدهراوي، كمال الدين، (2005)، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص15.

ومن خلال ما تقدم يمكن أن نقول أن المعلومات هي منتج نظام المعلومات، والبيانات هي حقائق خام قد تكون أرقاماً أو حتى رموزاً، وهي تمثل مدخلات نظام المعلومات، حيث يتم تشغيلها و تحويلها إلى معلومات. كما يمكن أن ينظر للمعلومات على أنها المعرفة التي لها معنى ومفيدة في تحقيق الأهداف⁽¹⁾.

أما النظام : فهو عبارة عن مجموعة مترابطة و متجانسة من الموارد والعناصر التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة⁽²⁾ وأما نظام المعلومات المحاسبية - فإنه أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع و تبويب و معالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية (كالجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين) وإدارة المؤسسة⁽³⁾.

وهناك رأيان بشأن نطاق نظام المعلومات المحاسبية وعلاقته بنظام المعلومات الإداري، حيث يقول الرأي الأول أن نظام المعلومات المحاسبية جزء من نظام المعلومات الإداري ، ويقتصر دور نظام المعلومات المحاسبية وفقاً لهذا الرأي على قياس المعلومات المحاسبية التاريخية لغرض إعداد التقارير للأطراف الخارجية، ويعرف نظام المعلومات الإداري طبقاً لهذا الرأي بأنه نظام متكامل من الآلات والأشخاص لتقديم كل المعلومات اللازمة للإدارة بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية .والرأي الثاني يقترح أن دور نظام المعلومات المحاسبية ليس مجرد إعداد القوائم المالية للأطراف خارج الوحدة الاقتصادية بل يشمل أيضاً تقديم المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية ، وبالتالي فأنصار هذا الرأي يرون أن نظام المعلومات المحاسبية هو النظام الأساسي وأن نظام المعلومات الإداري جزء من نظام

(1) القباني، ثناء علي ، (2002،2003) ، نظم المعلومات المحاسبية ، منشورات الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ص9.

(2) حسين، أحمد ، وحسين علي ، (2003،2004) ، نظم لمعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر ، ص13.

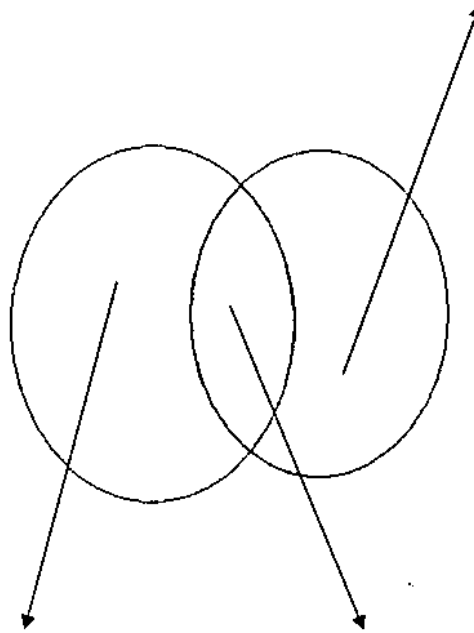
(3) موسكوف، أستيفن ، و مارك ج. سمكن، (1989)، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات - مفاهيم وتطبيقات ، ترجمة كمال الدين سعيد ، دار المريخ للنشر ، ص 25 .

المعلومات المحاسبي . ولقد وضحت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) في American Accounting Association التقرير الذي أصدرته بخصوص هذا الخلاف ، إن نظام المعلومات المحاسبي ونظام المعلومات الإداري نظامين مستقلين لكل منهما وظائفه ، ولكن يوجد هناك تداخل بين النظامين كما هو مبين بالشكل رقم (2-2) وتعتبر منطقة التداخل بين النظامين في الشكل عن محاسبة العمليات⁽¹⁾.

الشكل رقم (2-2)

التداخل بين نظام المعلومات الإداري ونظام المعلومات المحاسبي⁽²⁾.

نظام المعلومات الإداري



نظام المعلومات المحاسبي

- توزيع الإرباح .
- تحديد العائد على الاستثمار.
- تقييم الأداء .
- تحديد الحوافز والمكافآت.

محاسبة العمليات

- التخطيط الاستراتيجي .
- الميزانية الرأسمالية .
- التخطيط الأمثل للإنتاج .
- مساعدة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الخاصة بالاستثمار في الشركة .

(1) الدهراوي ، كمال الدين ، 2005، مرجع سابق ، ص 43-44.

(2) المرجع سابق ، ص 44.

2-8-2 أهداف نظام المعلومات المحاسبي :

يهدف نظام المعلومات المحاسبية إلى توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتلبية إحتياجات الكثير من المستخدمين ، فقد يكون المستخدمون داخليون يعملون في كافة المستويات الإدارية بالوحدة الاقتصادية ، أو خارجيين كالعلاء والجهات الحكومية وغيرها .

وقد وضع بعض الباحثين أهداف النظام المحاسبي في العناصر التالية (1):

- 1 - تبيان مقدرة الإدارة على الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة بالوحدة .
- 2 - تبيان نتائج الأعمال والمراكز المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة .
- 3 - تبيان الربحية والسيولة المالية للوحدة الاقتصادية.
- 4- توفير المعلومات اللازمة لإنجاز العمليات والمهام اليومية.
- 5- تقييم المعلومات اللازمة عن مدى تحقيق الإدارة لمسؤولياتها.
- 6- إنتاج المعلومات الملائمة لصياغة دالة هدف الوحدة الاقتصادية بما تحويه من أهداف أساسية مقسمة إلى أهداف فرعية .
- 7- إنتاج المعلومات الملائمة لتخطيط برامج تنفيذ الأهداف .
- 8- إنتاج معلومات لترشيد صناعة القرارات الإدارية والقرارات الخارجية سواء كانت إستراتيجية أو روتينية .
- 9- إنتاج المعلومات المطلوبة لغرض الرقابة بواسطة الإدارة أو الجهات الخارجية سواء كانت رقابة سابقة أو لاحقة أو أثناء التنفيذ لضمان مستوى جودة الأداء.

(1) يمكن الرجوع إلى:

- جريس ، إبراهيم شكري ، (1993)، المعلومات المحاسبية للقوائم المالية التقليدية ومدى تأثيرها على اتخاذ القرارات الداخلية للوحدة الاقتصادية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، القاهرة ، ملحق العدد الأول ، ص 1715-1716.
- عبد اللطيف، ناصر نور الدين ،مرجع سابق، ص 42-43.
- الدهراوي ، كمال الدين،مرجع سابق، ص17.
- السيد، أبو زايد كامل ، (1995)، الدعم المتبادل بين نظام المعلومات المحاسبية ونظام إدارة الجودة الشاملة واث ذلك على دالة هدف المنشأة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني ، ص 12.

10- إنتاج معلومات لأغراض تقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة وتقييم أداء الوحدة الاقتصادية ككل.

2-8-3 خصائص جودة المعلومات المحاسبية :-

تعتمد جودة نتائج التحليل المالي بشكل مباشر على جودة البيانات المستخدمة فيه ، حيث يرى مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) Financial Accounting Standard Board أن الخصائص النوعية للمعلومات المالية والمحاسبية هي التي تميز وتفرّق بين المعلومات الأفضل من تلك الأسوأ لأغراض اتخاذ القرارات (1).

وفي هذا الشأن يرى بعض الباحثين أن المعلومات المحاسبية يجب أن تتوفر فيها الخصائص التالية(2):

1)الملاءمة: ويقصد بها أن تتلاءم المعلومات مع إحتياجات متخذي القرارات على مستوى الوحدة الاقتصادية وعلى المستوى القومي .

2) السهولة والوضوح: وتعني أن تكون المعلومات المحاسبية واضحة ومفهومة من جانب المستخدمين لها من غير المحاسبين.

3)التوقيت: وتعني تقديم المعلومات في الوقت المناسب بحيث تكون متوفرة وقت الحاجة إليها حتى تكون مفيدة ومؤثرة .

4) الصحة والدقة: حيث يجب أن تكون المعلومات تحقق العدالة عن الشيء الذي تعبر عنه.

(1) حجير ، إسماعيل ،(2002)، البيانات المالية والتحليل المالي والانتمائي ، مجلة البنوك في الأردن ، العدد السادس، المجلد الثاني والعشرون ، ص 16.

(2) يمكن الرجوع إلى:

- بيت المال ، محمد عبدالله ، (1990)، أهمية المعلومات المحاسبية وكيفية تطويرها لخدمة التنمية الاقتصادية ، مجلة البحوث الاقتصادية - الهيئة القومية للبحث العلمي - مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، ليبيا ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، ص 29.

- حسين، أحمد،و حسين على ، مرجع سابق ، ص 26،27.

- الباز ،مصطفى علي ،(1990)،مدخل مقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ص 117.

- (5) الشمول :بمعنى أن تكون المعلومات المقدمة معلومات كاملة تغطي كافة جوانب اهتمامات مستخدميها أو جوانب المشكلة المراد أن يتخذ بشأنها قرار .
- (6) القابلية للتحقيق:و يقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية موضوعية ونتاجة عن قياس موضوعي يمكن التحقق منها، وبالتالي يجب أن تكون خالية من الأخطاء الجوهرية، وغير متحيزة في وصف أو قياس الأحداث المالية والاقتصادية وذلك بأن تعبر بصدق وأمانة عن هذه الأحداث.
- (7) القابلية للمقارنة : ويقصد بها صلاحية المعلومات المحاسبية لإجراء المقارنات الزمنية والمكانية بين التكاليف و العوائد أو بين النتائج الفعلية والنتائج المتوقعة للقرارات، سواء كانت لنفس النشاط أو القرار بالوحدة الاقتصادية مستخدمة هذه المعلومات أو بالمقارنة بالوحدات الاقتصادية المماثلة ،وحتى تكون المعلومات المحاسبية قابله للمقارنة يجب توحيد السياسات المحاسبية وأساليب القياس ونتائج المعلومات.

الخلاصة:

تناول الباحث في هذا الفصل مفهوم تقييم الأداء والفرق بين تقييم الأداء و قياس الأداء، وكذلك الفرق بين تقييم الأداء والرقابة ، و كذلك أهمية تقييم الأداء كأداة تستخدمها الوحدة الاقتصادية لتحقيق أهدافها المتعددة وعلى جميع المستويات ، وقد تم توضيح الطرق والأساليب المتعددة والتي يمكن من خلالها تقييم الأداء من قبل المستخدم الخارجي وكذلك إدارة الوحدة الاقتصادية لاتخاذ القرارات المناسبة ، وقد بين دور المعلومات المحاسبية في عملية تقييم الأداء ، حيث أن المعلومات المحاسبية تعتمد عليها عملية تقييم الأداء بشكل أساسي و كبير باعتبارها المدخلات التي يتم تشغيلها بإحدى طرق التقييم المناسبة للحصول على نتائج التقييم، ومن خلال ما تقدم فإن المعلومات المحاسبية هي من أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها عملية تقييم الأداء.

الفصل الثالث

تقييم الأداء باستخدام المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً

لأساس الاستحقاق

3-1 مقدمه

إن الهدف الأساسي للمحاسبة المالية هو إعداد التقارير المالية التي يجب أن توفر معلومات محاسبية مفيدة لجميع الأطراف وخاصة الأطراف الخارجية وذلك لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بتقييم الأداء أو أي قرارات أخرى (1) . ولكي تكون هذه القرارات قد تم اتخاذها بشكل جيد وصحيح يجب أن يكون لديها قاعدة سليمة من المعلومات المحاسبية والتي تعتبر الركيزة الأساسية لاتخاذ القرارات ويعد تقييم الأداء في حد ذاته نوع من أنواع اتخاذ القرارات الذي يعتمد بشكل أساسي على المعلومات المحاسبية، ومن أبرز القوائم المالية المستخدمة في بيئة الأعمال ، والتي يتم استخراج هذه المعلومات منها هي قائمة الدخل والميزانية العمومية ، ولكن نتيجة القصور التي تعاني منه هذه القوائم الموجودة في بيئة الأعمال الاقتصادية بشكل عام والمعدة وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي، فإنه يكون من المناسب في هذا الجزء من الدراسة إن نتناول جوانب القصور التي تعاني منه المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية التقليدية والمعدة وفقاً لأساس الاستحقاق .

3-2 أوجه القصور في المعلومات المحاسبية التي تعد وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي :

لقد وجه إلى المعلومات المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق العديد من الانتقادات ووجه القصور والتي يمكن دراستها وتحليلها من خلال النقاط التالية:

3-2-1 مفهوم مقابلة الإيرادات بالمصروفات :

من المبادئ المحاسبية الأساسية التي تعتمد عليها القوائم المالية التقليدية في تحديد نشاط الوحدة الاقتصادية ، مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، وهو ما يطلق عليه مبدأ الاستحقاق أو التغطية في أحيانٍ أخرى (2) .

(1) نور، أحمد، (2003-2004)، المحاسبة المالية- القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفق لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، منشورات الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، ص 15.
(2) فراج ، عثمان محمد يسن ، (1993) ، مدخل التدفقات النقدية كأداة لتطوير التقرير المالي في ظل متغيرات البيئة الاقتصادية المصرية ، مجلة كلية التجارة للبحث العلمية ،كلية التجارة - جامعة الإسكندرية ،العدد الأول ، المجلد الثلاثون ، ص 283 .

ويشير هذا المفهوم إلى مقابلة الإيرادات بالتكاليف التي تتكبدها الوحدة الاقتصادية للحصول على هذه الإيرادات، ولتطبيق هذا المفهوم يجب قياس الإيرادات وقياس التكاليف اللازمة للحصول على هذا الإيراد، وتتعرض هذه العملية سواءً في قياس المصروفات أو الإيرادات لتحديد نشاط الوحدة الاقتصادية إلى مجموعة من المفاهيم والسياسات المحاسبية المختلفة، والتي يكون لها أثراً كبيراً في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية، حيث أن هذا الاختلاف سوف يؤدي حتماً إلى اختلاف نتائج تقييم أداء الوحدات الاقتصادية ويمكن تحديد جوانب القصور الناتجة عن هذا الاتجاه في النقاط التالية :

3-2-1-1 جوانب القصور في قياس المصروفات (النفقات المستنفذة)

تبويب النفقات المستنفذة إلى:

التكلفة : هي عبارة عن نفقة أو تضحية (عبء نقدي أو ارتبط لتحمل هذا العبء حالياً أو مستقبلاً) تتحملها الوحدة الاقتصادية في سبيل الحصول على فائدة أو منفعة معينة يمكن ان تستخدم إنتاجياً أو سلعياً لتحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية. وتنقسم التكلفة : إلى تكلفة مستنفذة خلال فترة واحدة وتكلفة غير مستنفذة خلال فترة واحدة وإنما يتم استنفادها لعدة (1).

المصروف : وهو تخفيض في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المالية في شكل تدفقات نقدية خارجة أو استنفاد للأصول أو نشأة التزامات التي تؤدي إلى تخفيضات في حقوق الملكية(2).

الخسارة : وهي تمثل نفقة استنفذت دون أن تتحصل منها الوحدة الاقتصادية على إيراد(3).

وتتعرض عملية قياس التكلفة إلى العديد من الصعوبات والمشاكل والتي تؤثر بشكل أو بآخر في نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية ومن تم على عملية تقييم أداء الوحدة. وتختلف مشاكل قياس التكلفة – التكلفة المستنفذة – وفقاً لطبيعتها ،

(1) عمارة، مجدي، وآخرون مرجع سابق ، ص 86-88 .

(2) نور ، احمد ، مرجع سابق ، ص 49.

(3) المرجع السابق ، ص 124.

فهناك التكاليف الناتجة عن الخدمات الفورية ، والتكاليف الناتجة عن الخدمات (أصول) قصيرة الأجل ، والتكاليف الناتجة عن خدمات (أصول طويلة الأجل).
أولاً: أوجه قصور قياس التكاليف الناتجة عن خدمات فورية :

وهي الخدمات التي تستنفذ خلال فترة محاسبية واحدة وبالتالي فإن نفقتها تستنفذ خلال هذه الفترة مثل الأجور والإنارة الخ ، وهي لا تواجه مشاكل محاسبية في قياسها، إلا أنه في الوحدات الاقتصادية الصناعية قد تثار مشكلة تقسيم هذه النفقات إلى متغيرة أو ثابتة أو إلى مباشرة أو غير مباشرة ، وقد تثار مشكلة تخصيص هذه النفقات على مراكز الإنتاج أو الخدمات. مما يؤدي إلى اختلاف الوحدات الاقتصادية فيما بين بعضها البعض في قياسها لهذه النفقات، وبالتالي نتائج أعمالها وفقاً لنظرية التكاليف التي تتبعها أو وفقاً لأساس التحميل الذي تتبعه في توزيعها ، وليس وفقاً لكفاءة الوحدة الاقتصادية ، مما يؤثر على نماذج تقييم الأداء التي تعتمد على هذه المعلومات⁽¹⁾.

ثانياً: أوجه قصور قياس التكاليف الناتجة عن الخدمات (الأصول) قصيرة الأجل:
وهي النفقات التي تؤدي إلى الحصول على خدمات ومنافع تبقى بالوحدة الاقتصادية لأكثر من فترة محاسبية واحدة كالمواد الأولية والخامات المشتراة للمستقبل.

ومن المعروف أن النفقات المقاسة تدخل ضمناً في المعلومات المستخدمة في عملية تقييم الأداء وهذا ينطبق على جميع العوامل التي سوف يتم استعراضها و التي تؤثر بشكل مباشر على نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية وبالتالي على نتائج تقييم الأداء كما يلي :

1 - تأثير سياسة تسعير المخزون:

تختلف الوحدات الاقتصادية فيما بينها في استخدام الطريقة التي يتم بها قياس المخزون وتسعييره . حيث يوجد أكثر من طريقة لتسعير المواد المنصرفة

(1) الصباغ ، احمد عبدا لمولى احمد ، (1982) ، دراسة تحليله مقارنة لمدى ملائمة مفاهيم الدخل المحاسبية والاقتصادية لخدمة مستخدمي بيانات - منشآت الأعمال مع تطبيق على قطاع السياحة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة القاهرة ، مصر ، ص 29.

وتختار الوحدة الاقتصادية إحدى هذه الطرق أو السياسات بما يتماشى مع ظروفها ، ومن أكثر الطرق انتشاراً في الواقع العملي تقسم إلى ثلاثة مجموعات المجموعة الأولى: تقوم على التسعير وفقاً للتكلفة الحقيقية . المجموعة الثانية : تقوم على أساس أسعار السوق . المجموعة الثالثة :تقوم على أساس طرق معيارية . ولعل من أكثر الطرق انتشاراً في أدب المحاسبة هي طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO) و طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO) وتندرج هذه الطرق ضمن المجموعة الأولى.

وإن اختلاف استخدام طرق وسياسات التسعير بين الوحدات الاقتصادية يؤثر على نتائج تقييم الأداء، فسياسة الوارد أولاً يصرف أولاً يعاب عليها إنها : أ – غير مناسبة مع حالات تقلب الأسعار ، إذ قد تتحمل عمليات الإنتاج المحققة خلال فترة مالية واحدة تكاليف متباينة وهو أمر بعيد عن العدالة .

ب – لا تعبر أسعار المواد في ظل هذه الطريقة عن الأسعار الجارية لها ومن تم فلا تتماشى تكاليف المنتج مع القيم الاقتصادية السارية .

ج – تؤدي هذه الطريقة خصوصاً في ظل الارتفاع التدريجي للأسعار إلى تضخيم الأرباح وزيادة توزيعات الأرباح وهو ما قد يكون مضللاً في كثير من الأحيان . حيث تؤدي عملية توزيع أرباح وهمية أو غير حقيقية إلى تخفيض رأس المال الحقيقي للوحدة الاقتصادية (1).

د – تؤدي هذه الطريقة لعدم مقابلة التكاليف الجارية مع الإيرادات الجارية بقائمة الدخل ، حيث أن أقدم التكاليف هي التي تقارن بالإيرادات الجارية ، وهو ما قد يؤدي إلى تشويه أرقام مجمل الدخل (2).

ويرى الباحث أن هذه العيوب المرتبطة بهذه الطريقة لها تأثيراً مباشراً على صافي الدخل والذي يستخدم بشكل مباشر في حساب العديد من النسب والمؤشرات المالية ولعل من أهم هذه المؤشرات نسب العائد على الاستثمار .

(1) عمارة، مجدي، وآخرون مرجع سابق ، ص 448 .
(2) كيسسو، دونالد ، وبيجانت ، جبري،(1999) ، المحاسبة المتوسطة ، ترجمة أحمد حامد حجاج ، دار المريخ للنشر، ص 386 .

وترجع أهمية هذا المؤشر كمعيار لقياس الأداء إلى أنه من أكثر النسب المالية شمولاً ، إذ أنه محصلة لبنود الأصول في الميزانية وجميع بنود قائمة الدخل (1) .

وتواجه أيضاً طريقة (LIFO) العديد من الانتقادات والتي يكون لها أثراً على نتائج عملية تقييم الأداء كما يلي :

أ - تظهر هذه الطريقة الأرباح أقل مما هي عليه في الواقع في الفترات التضخمية ، مما يؤدي إلى إساءة المستثمرين لفهم هذا التحول في الأرباح وبالتالي انخفاض أسعار أسهم الوحدة الاقتصادية .

ب - تؤدي هذه الطريقة إلى تشويه ميزانية الوحدة الاقتصادية . حيث تكون تكلفة المخزون بعيدة عن التكلفة الجارية لها لأن أقدم الأسعار هي التي تبقى بها ، ويؤدي هذا التخفيض إلى ظهور رأس المال العامل بالوحدة الاقتصادية أقل من حقيقته (2) .

ج - تظهر هذه الطريقة المخزون السلعي بأقل من قيمته ، خاصة في فترات التضخم ، مما يؤثر على المؤشرات المالية والتي تعتمد على المخزون السلعي في تركيبها ، وتزداد هذه المشكلة في نهاية الفترة المالية وذلك في حالة إقبال الوحدة الاقتصادية على شراء المزيد من المخزون السلعي لتحقيق وفورات ضريبية أكبر (3) .

2 - تأثير نماذج ومداخل التكاليف:

يكون لدى الوحدة الاقتصادية عندما ترغب في قياس تكلفة إنتاج السلعة أو الخدمة عدة بدائل لقياس تكاليف المخزون من الوحدات تحت التشغيل ، والوحدات النامية والتي ما زالت موجودة كأصل في مخازن الوحدة الاقتصادية حتى تاريخ إعداد القوائم المالية وتتمثل هذه البدائل في النماذج التالية :

(1) هندي، منير إبراهيم، (2003)، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، منشورات المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ، مصر، الطبعة الخامسة، ص 130.

(2) كيسو، دونالد، ويجانت ،جبري، مرجع سابق ، ص 401 .

(3) - Frankel , Micah & Robert Trezevant , (1994): " The Year - End LIFO Inventory Purchasing Decision Test " , The Accounting Review , Vol . 69 NO . 2 , April , pp . 383.

أ - نموذج التكاليف الكلية .

ب - نموذج التكاليف المتغيرة .

ج - نموذج التكاليف المستغلة .

د - نموذج قياس التكاليف على أساس الأنشطة .

وتختلف نتائج الأعمال في ظل كل طريقة مما يؤدي إلى اختلاف صافي الربح وقيمة المخزون بالمركز المالي للوحدة الاقتصادية.

ونلاحظ أن اختلاف الوحدات الاقتصادية في عملية قياس تكلفة المخزون السلعي نتيجة تعدد نماذج قياس التكلفة سوف يؤثر بشكل أو بآخر على نتائج تقييم أداء الوحدات الاقتصادية ، ففي حالة زيادة الإنتاج عن المبيعات يصبح صافي الدخل الناتج وفقاً لطريقة التكاليف الكلية أكبر من صافي الدخل الناتج من طريقة التكاليف المتغيرة ، مما يؤثر على المؤشرات المالية التي يكون صافي الدخل احد مكوناتها ، والتي تستخدم في عملية تقييم الأداء . والعكس بالعكس فعندما يكون الإنتاج أقل من المبيعات فإن صافي الدخل الناتج بطريقة التكاليف الكلية يصبح - بصفة عامة - أقل من صافي الدخل الناتج بطريقة التكاليف المتغيرة .

ويرجع السبب في ذلك إلى أنه عندما تزيد المبيعات عن الإنتاج يُسحب الفرق من المخزون وبالتالي يسحب معها التكاليف الإضافية الثابتة التي رحلت مع المخزون من الفترة السابقة، ثم تحمل على الدخل وفقاً لطريقة التكاليف الكلية؛ وهو ما يعرف بتحرير التكاليف الإضافية من المخزون (1) .

وكذلك سوف تختلف نتائج تقييم الأداء في نفس الوحدة الاقتصادية من سنة إلى أخرى في حالة تغيير الطريقة التي تستخدمها الوحدة في قياس المخزون السلعي ، وهذا ما يؤدي إلى تضليل المستخدم الخارجي للمعلومات المحاسبية والذي يعتمد في تقييمه للوحدة الاقتصادية على صافي الدخل كرقم مجرد .

وكذلك في حالة استخدام الوحدات الاقتصادية لنموذج التكاليف الكلية لقياس تكلفة المخزون السلعي فإن نتائج تقييم الأداء سوف تختلف من وحدة إلى أخرى،

(1) جاريسون ، ري إتش ، و نورين ، إريك ، (2002)، المحاسبة الإدارية ، ترجمة محمد عصام الدين زايد، دار المريخ للنشر ، ص 389 .

وذلك بسبب قيام هذا النموذج بتحميل التكاليف غير المباشرة على وحدات الإنتاج والمبيعات اعتماداً على فكرة المتوسط البسيط، وذلك من خلال قسمة عنصر التكلفة غير المباشرة على عدد الوحدات المنتجة ليعبر الناتج عن متوسط نصيب الوحدة الواحدة وهو أمر قد يتناسب مع طبيعة التكاليف المباشرة بينما لا يتناسب على الإطلاق مع التكاليف غير المباشرة ، وحتى لو لجأ المحاسب إلى تقديره الشخصي والاجتهاد في تحميل هذه العناصر فإن تعدد الأسس التي يمكن أن يختار من بينها سوف يؤدي إلى تباين النتائج المستخرجة من محاسب إلى آخر (1).

ثالثاً: أوجه قصور قياس التكاليف الناتجة عن خدمات الأصول طويلة الأجل :

تتأثر عملية قياس التكاليف والتي تنتج عن خدمات الأصول طويلة الأجل بعدة عوامل :

1 - عامل التقدير الشخصي :

من جوانب القصور التي تتعرض لها القوائم المالية المُعدة وفقاً لأساس الاستحقاق هو استخدام الأحكام والتقديرات الشخصية . فمن الصعب تحديد مدى إمكانية تحصيل حسابات المدينين في قائمة الميزانية وكذلك قابلية المخزون السلعي للبيع ، وصعوبة تحديد العمر الإنتاجي للأصل الملموس وغير الملموس طويل الأجل ، وكذلك إهلاك الأصول طويلة الأجل والتي يعتمد في قياسها على التقدير الشخصي مما يؤثر على مصداقية المعلومات المحاسبية ، وبهذا يتجاهل المحاسبون بصفة عامة حالات إنماء الأصول وتعاطم قيمتها (2) . ولتحديد تكلفة الإهلاك يجب تقدير كلاً من العمر الإنتاجي للأصل وتقدير قيمة الأصل كخردة بعد إنتهاء عمره الإنتاجي، وكذلك اختبار الطريقة الأفضل حسب رأي إدارة الوحدة الاقتصادية لتخصيص وقياس الإهلاك (3). كما أن الإهلاك يتم قياسه وفقاً للتكلفة التاريخية وهذا ما يؤدي

(1) عمارة، مجدي، وآخرون، مرجع سابق ، ص 189 - 199 .

(2) كسوس، دونالد، و، بجانن ، جبري، مرجع سابق ، ص 226 .

(3) المرجع السابق ، ص 504 .

إلى إظهار قدرة كسبية مبالغ فيها ، ولا يعكس الوضع الصحيح للوحدة الاقتصادية وقد يخفي الكثير من جوانب ضعف الأداء⁽¹⁾ .

وحيث أن هذه المعلومات المحاسبية والتي تم استخراجها عن طريق البيانات المتحصل عليها وفقاً لطرق واجتهادات شخصية من قبل المحاسبين سوف تستخدم في عملية تقييم الأداء ، فمن الطبيعي أن لا تعكس الحالة الصحية للوحدة الاقتصادية بشكل جيد ، وكذلك تؤدي إلى تضليل مستخدمي هذه المعلومات مما يؤثر سلباً على قراراتهم ، وكذلك لا يمكنهم من المقارنة بين الوحدات الاقتصادية بشكل صحيح وسليم.

2 - التدخلات الشخصية للإدارة :

تؤثر تدخلات الإدارة الشخصية على موضوعية المعلومات المستخرجة من القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق ، حيث أن المدراء قد يتلاعبون في تحديد الأرباح المحاسبية في محاولة منهم إلى زيادة الدخل ، بغرض زيادة مرتبات الإدارة ، أو تخفيض الدخل بغرض تخفيض الضرائب ، أو تمهيد الدخل Income smoothing بغرض تخفيض التقلبات الحادة في الدخل وذلك سعياً نحو استقرار أسعار السهم في سوق المال وتحقيق نوعاً من التوازن بين العائد والمخاطرة ، ويعتبر نظام الاستحقاق نظاماً مرناً في تطبيق العديد من السياسات المحاسبية ، مما يفتح المجال أمام الإدارة ويسهل عليها عملية التغيير والتلاعب بأرقام صافي الدخل⁽²⁾.

فاستقلالية الإدارة وحريتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية يعني مباشرة حريتها بل وإنفرادها في اختيار بديل السياسة المحاسبية التي تطبق من بين البدائل المتعددة المتاحة .

هذا وقد كشفت الدراسات الحديثة التي تناولت علاقة الوكالة داخل الوحدة الاقتصادية ، أن الإدارة في أدائها لوظيفتها يمكن إن تسعى إلى تحقيق وتعظيم

(1) S , Divesh & P. A. Stevenson , (1997): " The Impact of Impending Failure on The Incidence and magnitude of Discretionary Accounting policy changes " , The British Accounting Review , vol .29 , no2 , June , pp131.

(2) التير ، أحمد محمد ، مرجع سابق ، ص 18 .

منفعتها الذاتية على منفعة الوكيل ، فإذا كانت مكافأة الإدارة تتحدد على أساس رقم الربح ، أو أن تجديد الثقة فيها واستمرار بقائها يرتبط بتحقيق معدلات ربحية معينة ، فإن الإدارة سوف تختار بدائل السياسات المحاسبية التي تظهر أعلى أرباح وبصرف النظر عما إذا كانت هذه الأرباح حقيقية من عدمها (1). وأيضاً من القرارات التي تتخذها الإدارة ويكون لها أثر على عملية تقييم الأداء هي قرارات الرسملة لبعض المصروفات ، والتي تؤثر على قياس التكاليف الفترية ، وبالتالي على مؤشرات تقييم الأداء ، حيث أن الرسملة لها تأثير رئيسي على المؤشرات المالية ، وأهم هذه المؤشرات ، مؤشر العائد على الأصول ، ومعدل دوران الأصول ، وتحليل مقاييس الرافعة المالية للوحدة الاقتصادية. مما يؤثر في نهاية الامر على نتائج تقييم الأداء (2).

وخلاصة القول أن استقلالية الإدارة وسيطرتها وتحكمها في موارد الوحدة الاقتصادية وبالتالي في المعلومات المحاسبية التي تعد وفقاً لأساس الاستحقاق يمكن ان يجعل التقرير المالي متحيزاً ، هذا بالإضافة إلى عدم كفاية المعلومات المقرر عنها لأغراض تقييم الأداء ، نظراً لأن الإدارة يمكن ان تظهر فقط ما ترغب في إظهاره أو ما يكون من مصلحتها إظهاره في التقارير المالية ، ويمكن ان تخفي بالتبعية الحقائق الأخرى التي تسيء إليها، مما يؤثر على موضوعية المعلومات المحاسبية وخلطة مصداقيتها ، وإنخفاض مستوى صلاحيتها في عملية تقييم الأداء .

3 - 2 - 1 - 2 : جوانب قصور قياس الإيرادات :

يختلف قياس الإيرادات وفقاً للأساس المستخدم في تحقيق الإيراد ، إلا أن الفكر المحاسبي يقدم لنا أكثر من أساس لتحقيق الإيرادات ، مما يؤدي إلى ظهور أكثر من نوع من الإيرادات أو مقاييس متباينة لنفس الإيراد وفقاً للأساس المستخدم في القياس كما يلي (3):

(1) فراج ، عثمان محمد ياسين، مرجع سابق، ص 297 - 298.
(2) - Beattie , Vivien , Keith Edwards & Alan Goodacre , (1998) : " The Constructive Operating Lease Capitalization on Key Accounting Ratios " *Accounting and Business Research* , Vol , 28 , no . 4 , Autumn , pp . 253.
(3) عطية، صبري اسحق، مرجع سابق، ص 36 - 37

1 - أساس تسليم البضاعة إلى المشتري أو انتقال ملكيتها له :
يعتبر توقيع المشتري لعقد البيع أو انتقال البضاعة إليه أو تأدية الخدمة له وفقاً لهذا الأساس مقياساً لتحقيق الإيراد .

ويعاب على هذا الأساس أنه ليس مجرد انتقال البضاعة - عملية التبادل - يمثل مقياساً مناسباً للإيرادات خاصة في حالة المبيعات الآجلة ، فقد يتعثر أحد العملاء في السداد . وهذا ما حدا بالمحاسبين لتكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها ، إلا إن هذا المخصص أيضاً يتعرض لعملية التقدير الشخصي في تكوينه أو تعديله ، ليوثر ذلك بدوره على موضوعية بيانات الإيرادات ، وبالتالي مؤشرات تقييم الأداء التي تعتمد على هذه البيانات.

2 - أساس التحصيل :

وفقاً لهذا الأساس لا يعترف بالإيرادات إلا إذا تم تحصيلها نقداً ، ولا يعترف بالمصروفات إلا إذا تم دفعها نقداً .

3 - أساس الإنتاج الفعلي :

يتحقق الإيراد وفقاً لهذا الأساس أثناء عملية الإنتاج ، حتى لو لم يتم هذا الإنتاج بالكامل ، وفي نفس الوقت تلتصق أو تتجمع النفقات التي لازمت هذا الإنتاج. ويتبع هذا الأساس في حالة منشآت المقاولات والتشييد ، وكذلك الشركات العاملة في مجال البحث عن البترول أو المعادن، ويتأسس النقد الذي يوجه إلى هذا الأساس على أنه يشمل الكثير من التقديرات الشخصية خاصة في المداخل التي تسبق انتهاء الإنتاج بالكامل ، مما يؤثر على خاصية الحياد والموضوعية للمعلومات المحاسبية ، ويترك أثره على نماذج و مؤشرات تقييم الأداء.

3 - 2 - 2 : فرض ثبات وحدة النقد كمقياس للقيمة - أوجه القصور:

المفروض لكي يكون التعبير عن نتائج الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي صحيحاً أن تكون وحدة القياس المستخدمة ثابتة . إلا إن الوحدة المستخدمة في القياس محاسبياً هي النقود ، وتخضع قيمتها للتغير تبعاً لتغير الحياة الاقتصادية . وينعكس هذا التغير على مقدار ما يمكن شراؤه بهذه الوحدة بين وقت وآخر .

وقد بدأت هذه المشكلة تظهر بوضوح في كثيرٍ من دول أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية حيث انخفضت قدرة الوحدة النقدية على الشراء وتراجعت قدرتها الشرائية إلى أقل من ربع قيمتها قبل الحرب . وكما ظهرت هذه الظاهرة بوضوح أيضاً في الدول النامية . ويرجع السبب في الحالة الأولى إلى ضخامة تكاليف الحروب ، وأما الحالة الثانية إلى الاتجاه إلى اقتناء السلع الرأسمالية، والنتيجة في كلتا الحالتين واحدة وهي نقص في كمية السلع الاستهلاكية بالنسبة إلى كمية النقود المتداولة ، لذلك إن إتخاذ النقود كوحدة للقياس في ظل ظروف مماثلة يترتب عليها نتائج وبيانات غير معبرة عن حقيقة النشاط وعن حقيقة المركز المالي للوحدة الاقتصادية، وتعتبر مقارنة النتائج التي تحصل عليها من هذه القوائم غير مجدية⁽¹⁾.

وكذلك في حالة استخدام نتائج البيانات المستخرجة من تلك القوائم في عملية تقييم الأداء سوف يكون لها أثراً سلبياً وتؤدي إلى نتائج مضللة بالنسبة لمستخدمي هذه المعلومات . إذ تقاس النفقة وفقاً لهذا المبدأ بمقدار المبلغ النقدي الذي دفعته أو التزمت الوحدة الاقتصادية بدفعه فعلاً في تاريخ الحصول على عامل من عوامل الإنتاج . غير أنه في ظل التغير في مستوى الأسعار والاتجاه التضخمي السائد ، تعرض هذا المبدأ لانتقادات شديدة من قبل الاقتصاديين إلى جانب الكثير من المحاسبين أيضاً .

ويمكن إيجاز هذه الانتقادات فيما يلي⁽²⁾ :

- 1 - التقرير المالي الحالي المعد وفقاً لهذا الفرض يبتعد عن الواقع ، إذ يظهر فقط القيم التاريخية للموارد دون القيم الحقيقية أو الحاضرة لهذه الموارد.
- 2 - التقرير المالي الحالي يظهر عناصر مالية غير متجانسة القيمة ، فهذه العناصر تم الحصول عليها في تواريخ مختلفة وتظهر في التقرير المالي مقومة بوحدات نقدية لها قوة شرائية مختلفة .

(1) كمال، حسن محمد، مرجع سابق، ص 9-10.

(2) أحمد ، خالد حسين ، (1998) ، قياس القدرة التنبؤية للنسب المحاسبية في ظل تغيرات الأسعار في الوحدات الاقتصادية في جمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، القاهرة ، ص 73-75 .

3 – التقرير المالي لا يفرق بين التغيرات السببية التي تطرأ على القيم المالية بسبب التشغيل والنشاط وبين التغيرات التلقائية التي تطرأ على هذه القيم بسبب التضخم في الأسعار .

3 – 2 – 3 : مبدأ التكلفة التاريخية – أوجه القصور :

من المتعارف عليه أن المحاسبة التقليدية مازالت تعتمد على افتراض ثبات قيمة وحدة النقد وتعتمد على مبدأ التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي ، ومن الطبيعي أن النظام المحاسبي الذي يعتمد على مبدأ التكلفة التاريخية يعمل بطريقة جيدة إلى حد بعيد في فترات استقرار الأسعار ويعمل بطريقة معقولة إذا كان التضخم معتدلاً ، ولكن إذا كان التضخم حاداً يفقد مثل هذا النظام المحاسبي معناه .

ومن أهم العيوب المترتبة على إتباع مبدأ التكلفة التاريخية مع افتراض ثبات وحدة النقد في فترات ارتفاع الأسعار هي (1) :

أ – إظهار الأرباح التي تحققها الوحدة الاقتصادية بصورة مغالٍ فيها، نتيجة تحميل الإيرادات بتكاليف وأعباء أقل من قيمتها الجارية والاقتصادية ، وذلك لانقضاء فترة زمنية من تاريخ حيازة الأصل وتاريخ استخدامه في الإنتاج ، ويترتب على الاعتماد على رقم صافي الربح التاريخي اتخاذ قرارات خاطئة منها 1 – توزيع أرباح غير حقيقية على المساهمين .

2 – مطالبة العمال بزيادة أجورهم بما يتماشى مع ارتفاع الأسعار وزيادة الإنتاج غير الحقيقية .

3 – فرض ضريبة على أرباح غير حقيقية ، مما يؤدي إلى إنقاص رأس مال الوحدة الاقتصادية الذي هو الضمان العام للدائنين ونقص السيولة وعدم كفاية الأرباح المحتجزة .

ب – عدم سلامة المعايير المستخدمة لقياس كفاءة إدارة الوحدة الاقتصادية . ومن أهمها معدل العائد على الاستثمار ، كما أن إتباع مبدأ التكلفة التاريخية في ظل

(1) أحمد ، خالد حسين ، مرجع سابق ، ص 75 - 77 .

فترات التضخم يؤدي إلى إظهار ربح مغال فيه من ناحية، وإظهار حجم الاستثمارات بأقل من قيمتها الحقيقية من ناحية أخرى ، لذلك فإن معدل العائد على الاستثمار يكون مغال فيه، مما يضلل مستخدمه في الحكم على كفاءة الإدارة وقدرتها على إدارة واستغلال الموارد المتاحة لها .

ويرى الباحث أن هذا القصور الذي يعاني منه مبدأ التكلفة التاريخية يؤثر على نظرة المستخدم الخارجي من خلال احتمالية اتخاذ قرارات خاطئة في حالة ظهور الأرباح بشكل مغال فيه مما يؤدي إلى خسارة المستثمرين لاموالهم، وذلك بشراء أسهم من الوحدات الاقتصادية التي تقوم بإعداد قوائمها المالية وفقاً لهذا المبدأ ، والعكس بالعكس في حالة إظهار الأرباح بشكل منخفض .

وأما بالنسبة للدائنين والمصارف التي تعتمد عليهم الوحدات الاقتصادية في تمويل استثماراتها سوف يقومون بمنح القروض لتلك الوحدات الاقتصادية بناء على التقارير المالية والأرقام التي تظهرها ، ففي حالة التضخم سوف تكون أرباح الوحدة الاقتصادية مغالاً فيها مما يؤدي إلى حصولها على قروض كبيرة وهذا ليس في صالح المصارف والدائنين للصعوبة المحتملة في استرجاع هذه القروض. وكذلك من بين الأطراف الخارجية الرئيسية التي تعتمد على هذه القوائم وتتأثر قراراتهم بالمعلومات الواردة بها ، الملاك وحملة الأسهم العادية، حيث يعتبرون أن أعلى ربح يعني أداء أفضل لاستثماراتهم.

3 - 2 - 4 : فرض الفترية – أوجه القصور :

بالرغم من مزايا هذا الفرض حيث يكشف عن نواحي الضعف بالأداء أولاً بأول قبل أن تتفاقم مما يتيح فرصة معالجتها ، إلا أنه يتعرض لكثير من أوجه النقد والتي من أهمها مايلي⁽¹⁾:

1 - يؤدي بالمحاسبين عند قياسهم لنتائج الفترة المحاسبية أن يتحفظوا في قياسهم هذا ، فيأخذون في الحساب أي خسائر حتى وإن كانت لم تقع بالفعل بمجرد احتمال وقوعها . وغني عن البيان ما يرتبط بهذا التحفظ من تقديرات واجتهادات

(1) الصعيدي، إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 630

تؤثر على دقة المعلومات وبالتبعية تؤثر على النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء .

2 – إن فرض الفترية قد يشجع الإدارة على إتخاذ العديد من قرارات الرسملة للاستفادة من توزيع التكاليف الحادثة على أكثر من فترة مالية بدلاً من تحميلها بالكامل على نتيجة نفس الفترة الواقعة بها ، مما يؤثر على نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية .

3 – 3 : الأساليب التقليدية لتقييم الأداء – أوجه القصور :

هناك الكثير من الأساليب التقليدية تستخدم في عملية تقييم الأداء ، وتنقسم هذه الأساليب عادة إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى : الأساليب الاقتصادية المالية .

المجموعة الثانية : الأساليب الرياضية .

ويقصد بالأساليب المستخدمة في تقييم الأداء: بأنها مجموعة من الأدوات والطرق المحاسبية والإحصائية والرياضية المستخدمة في تحليل الأنشطة الاقتصادية للوحدة الاقتصادية⁽¹⁾. وتتبع أغلب تلك الأساليب من خلفية مالية ومحاسبية، وبالتالي تعتمد على البيانات والقوائم المالية المنشورة والتي تتعرض إلى كثير من الانتقادات منها⁽²⁾:

1 – لا يمكن تحقيق الدقة في البيانات المالية بصفة مطلقة نظراً لخضوع البيانات المحاسبية الموجودة بالقوائم المالية لأعراف ومبادئ قد تختلف مع الواقع ، فمثلاً كافة أرصدة الأصول والخصوم بالميزانية لا تعبر عن القيمة الحقيقية لتلك الأصول والالتزامات لتغير القوة الشرائية لوحدة النقد .

(1) الحياي ، وليد ناجي ، (1991) ، مرجع سابق، ص 37 .

(2) يمكن الرجوع إلى:

- الصعيدي، د. إبراهيم أحمد ، مرجع سابق، ص 630 - 631 .
- كيسو، دونالد ، و يجانت ، جيري ، مرجع سابق، ص 140 .
- هندي، منير إبراهيم ، مرجع سابق، ص 117 - 118 .

2 – لا تعبر القوائم المالية عن المركز المالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية لعدم دقة أرصدة البيانات التي تظهرها القوائم المالية من ناحية ، وعدم شمول تلك القوائم المالية على العوامل المؤثرة على كفاءة الأداء والإنتاج من ناحية أخرى . كعدم إظهار الموارد البشرية كأحد الأصول المعنوية التي تؤثر على النشاط ، كذلك عدم إظهار التأثيرات الاجتماعية بتلك القوائم .

3 – أن حساب الأرباح والخسائر لا يظهر الربح الحقيقي للوحدة الاقتصادية والذي لا يمكن معرفته إلا في نهاية حياة الوحدة الاقتصادية أو عند تصفيتها تصفية إجبارية ، وهو ما يتعارض مع فرض الاستمرارية ومن هنا فإن الربح الذي يظهر بحساب الأرباح والخسائر ليس ربحاً حقيقياً إلا في جزء منه وهو ما يخص الفترة المحاسبية التي تم حسابه فيها ولذلك فإن حساب الأرباح والخسائر بصورته الحالية لا يقيس إلا الربح الفتري والذي هو ليس ربحاً حقيقياً

4 – لا تظهر الأرصدة بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة القيمة الاقتصادية لهذه الأصول مما قد يؤثر على سلامة وصحة النتائج المستخلصة وعدم تجانس الوحدات النقدية التي تظهر بها كلاً من الإيرادات والمصروفات والأصول والخصوم .

5 – يتأثر الدخل المحاسبي بالطرق المحاسبية المستخدمة، فمثلاً قد تختار أحد الوحدات الاقتصادية إهلاك الآلات على أساس الإهلاك المعجل في حين تختار أخرى أساس القسط الثابت وهذا يؤثر سلباً على أساس المقارنة.

6 – تعكس الميزانية العمومية المركز المالي في لحظة إعدادها أي لحظة أقال الميزانية ، ومعنى هذا إن الميزانية العمومية لا تعكس التغيرات التي حدثت في بنودها من يوم لآخر أو من شهر لآخر .

إذا ما أضفنا إلى ذلك إمكانية قيام الإدارة ببعض التصرفات المتعمدة قبيل إقال الميزانية بغرض تحسين المركز المالي للوحدة الاقتصادية مؤقتاً ، فإنه يمكن القول بان أدوات التحليل التي تعتمد على القوائم المالية قد لا تعكس حقيقة الأمور .

7 – تؤثر المعالجة المحاسبية لبعض الأصول كالمخزون على نتائج قائمة الدخل وعلى المركز المالي الذي تظهره الميزانية العمومية . ومن ثم فإن التحسن الذي

تسفر عنه نتائج التحليل المالي في سنة ما قد لا يرجع إلى التحسن في أوضاع الوحدة الاقتصادية ، بقدر ما يرجع إلى تغيير المعالجة المحاسبية المتبعة .

8 - لا تعكس القوائم المالية الكثير من التغيرات التي تؤثر على المركز المالي ونتائج العمليات ، أما لأنها متغيرات يصعب تحديد قيمتها بمبالغ نقدية كالمشهرة التي يتصف بها أعضاء الإدارة أو لأن المبادئ المحاسبية قد تفضي بعدم إظهار تلك المتغيرات في القوائم المالية ومن أمثلتها الأصول الثابتة التي استأجرتها الوحدة الاقتصادية من الغير .

9 - قد تكون القيمة الدفترية لبعض الأصول الثابتة مساوية للصفر ، رغم أنها لا تزال تعمل في خطوط الإنتاج وتسهم في تحقيق الأرباح.

ويرى الباحث أن النتيجة الطبيعية لاستخدام وتشغيل البيانات التي تم الحصول عليها من القوائم المالية التقليدية والمعدة وفقاً لأساس الاستحقاق، كمدخلات إلى أي أسلوب إحصائي تؤدي إلى ضعف النتائج التي نتحصل عليها كمخرجات من المؤشرات وأساليب التحليل المالي المستخدمة ، ونظراً لهذا القصور والذي ينتج عنه تأثيراً سلبياً على فاعلية ودقة تقييم أداء الوحدة الاقتصادية يمكن تحليل أوجه القصور في بعض أساليب التحليل المالي ومن أهمها: أسلوب النسب المالية وأسلوب المقارنات باعتبارهما من أكثر الأساليب استخداماً وانتشاراً في النقاط التالية.

3 - 3 - 1: أسلوب المؤشرات المالية :

يُعد التحليل المالي بالنسب المالية من أهم وأقدم وسائل التحليل المستخدمة في دراسة القوائم المالية وإيداء الرأي حول المركز المالي والائتماني في الوحدة الاقتصادية والحكم على نتائج أعمالها . والنسب المالية أو المعدلات المالية أو المؤشرات المالية كلها مرادفات لنفس المعنى (1).

(1) آدم ، يوحنا، (2000)، المحاسبة الإدارية والسياسيات الإدارية الحديثة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، ص 495.

وتعتمد نتائج تقييم أداء الوحدات الاقتصادية من حيث دقة التقييم من عدمه على ما إذا كانت المؤشرات المالية المستخدمة في هذا التحليل دقيقة ولا يكتنفها القصور ، وهذا ما لا نجده في المؤشرات المالية التقليدية ، ولو بشكل جزئي . وسوف يتناول الباحث في هذا الجزء الانتقادات الموجهة إلى مؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية باعتبارها من مؤشرات التحليل المالي شائعة الاستخدام .

3 - 1 - 1 : مؤشرات قياس وتقييم السيولة :

تهدف مؤشرات السيولة إلى تقييم القدرة المالية للوحدة الاقتصادية في الأمد القصير . ويتم ذلك من خلال قياس قدرة الوحدة الاقتصادية على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن المبيعات⁽¹⁾ . ويتم تقييم سيولة الوحدة الاقتصادية باستخدام العديد من النسب المالية والتي تشمل نسب التداول ، نسب التداول السريعة ، نسب رأس المال العامل وتعتبر نسبة التداول (أي مدى تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة) من أقدم النسب المستخدمة في التحليل المالي كمؤشر لقياس مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على تغطية التزاماتها الجارية أو قصيرة الأجل ويعاب على هذه النسبة الأتي⁽²⁾ :

1 - إن اختلاف التعريف الدقيق للأصول المتداولة والخصوم المتداولة قد يؤدي إلى اختلاف النتائج رغم استخراجها من نفس البيانات المالية.

2 - إن الأصول المتداولة تختلف في سرعة تحويلها إلى نقدية وفي قدرة الوحدة الاقتصادية على استخدامها في السداد مما يتطلب دراستها بشكل تفصيلي .

(1) عقل ، د. مفلح ، 2005 ، مقدمة الإدارة المالية ، أنظر في شبكة المعلومات العالمية :
www.copyright@2005mufleh-akel.alrightsreserved.com

(2) يمكن الرجوع إلى:

- سبع، محمود،(1976-1977) ، نسبة التداول التفصيلية، مجلة كلية التجارة، جامعة الرياض، العدد الخامس، ص 37.
- حسبو ، هشام أحمد، مرجع سابق، ص 43.
- ملحم ، محمد فضل ، (2003)، التحليل أساسيات المصرفي ، مجلة البنوك في الأردن ، العدد الرابع ، المجلد الثاني والعشرون ، ص 93 .
- الصعدي، د. إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 633.
- هندي، د. منير إبراهيم، مرجع سابق، ص 75.
- حنفي، عبد الغفار، مرجع سابق ، ص 132.

3 – إن مفهوم التغطية بنسبة التداول يرتبط بفترة زمنية أقصاها سنة من تاريخ الميزانية ، بينما سداد بعض أو كل الخصوم المتداولة غالباً ما يتم قبل انتهاء السنة ، فعدم ارتباط نسبة التداول بفترة زمنية قصيرة ومحددة (في داخل نطاق السنة) قد يترتب عليه نتائج مضللة.

4 – إن نسبة التداول وكذلك نسبة التداول السريع تتيح لإدارة الوحدة الاقتصادية إمكانية التلاعب في نتائج هذه النسبة وذلك عن طريق التغيير في أرقام الأصول المتداولة والخصوم المتداولة بتأجيل شراء الأصول الثابتة أو بسداد بعض الدائنين بشيكات مؤجلة على نحو يغير في حالة صافي رأس المال العامل ، وهو ما يطلق عليه WINDOW DRESSING عند التحليل المالي.

5 – إن ارتفاع قيمة هذه النسبة عن نسبة التداول المعقول (1:2) ، يعتبر تعطيل للأموال في الموجودات المتداولة في صورة قد تفوت على الوحدات الاقتصادية فرصة تحقيق أرباح ، وهذا ما لا يمكن الأخذ به بشكل عام ومطلق على كافة الوحدات الاقتصادية حيث أن بعض الوحدات الاقتصادية تتطلب أعمالها استثمارات كبيرة في موجوداتها الثابتة كشركات الكهرباء ، والهاتف ، حيث تنخفض نسبة التداول فيها عن (1:2) وذلك بسبب غياب عنصر البضاعة ، وفي حين أن هناك وحدات اقتصادية تتطلب أعمالها الاحتفاظ بمخزون ضخم من المواد الخام كشركات تصنيع الدخان حيث تزيد نسبة التداول فيها عن (1:2) وكذلك يؤخذ على هذه النسبة إهمالها لقيمة الموجودات المتداولة بغض النظر عن نوعيتها وقابليتها للتحويل إلى نقد.

6 – تعتبر نسبة التداول حصيلة قسمة رقم على آخر ، وبالتالي أي تغير في النسبة قد يكون سببه تغير البسط أو المقام أو كليهما وقد يتغير كل من البسط والمقام بنفس النسبة فلا يتأثر به المؤشر ، ولذلك تتيح هذه الحقيقة الحسابية الفرصة للتلاعب في نسبة التداول ، أو إظهار المركز المالي على صورة غير حقيقية مثل اقتراض مبلغ قبل إقفال الحسابات الختامية والاحتفاظ به في شكل نقدية بهدف تحسين نسبة التداول على غير أساس.

7 – يعاب على نسبة التداول أنها تفترض أن المخزون السلعي هو من الأصول المتداولة التي يسهل تحويلها إلى نقدية ، وهذا الافتراض قد لا يكون مقبولاً من قبل الدائنين . فالمخزون السلعي يحتاج لفترة زمنية حتى يمكن بيعه ، وهناك احتمال بأن يتم بيعه بخسارة ، بل قد لا تتمكن الوحدة الاقتصادية من بيعه على الإطلاق .

8 – تعكس نسبة التداول المركز المالي للوحدة الاقتصادية عند إقفال قوائم المركز المالي ، وهذا ما يعطي نتائج النسبة صفة الإستاتيكية ، لذلك فهي لا تظهر التغيرات التي حدثت على مر السنين أي الأوقات التي بعد قفل قوائم المركز المالي للوحدة الاقتصادية .

9 – تعالج نسبة التداول في شكل إجماليات ، وغالباً ما تكون نتائج هذه النسبة مضللة لأن هذه الإجماليات تختلف في نوعيتها وتاريخ استحقاقها .

10 – تؤثر المعالجة المحاسبية لأي بند من بنود الميزانية على نتائج هذه النسبة وكذلك نسبة التداول السريع، فما قد يعتبر أصلاً متداولاً يعتبره البعض الآخر أصل شبه ثابت ، وبالتالي قد نصل إلى نتيجتين مختلفتين تماماً من ميزانية واحدة هذا فيما يخص نسبة التداول ونسبة التداول السريع وأما نسبة رأس المال العامل فتتعرض أيضاً إلى العديد من الانتقادات وأوجه القصور كما يلي:

3 – 3 – 1 – 2 رأس المال العامل وأوجه القصور :

1 – إن القيمة المطلقة لرأس المال العامل (الأصول المتداولة (-) الخصوم المتداولة) تعتبر غير كافية لشرح العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة . وكنتيجة يمكن استخدامها لمقارنة رأس المال العامل للوحدة الاقتصادية مع الوحدات الاقتصادية الأخرى ، وذلك في حالة عدم أخذ الاختلاف في حجم الوحدات الاقتصادية بعين الاعتبار لتحقيق الاستفادة من عملية المقارنة (1) .

2 – يستخدم مصطلح رأس المال العامل دون التوضيح بأنه يعني صافي رأس المال العامل وليس الإجمالي وكنتيجة لهذا الغموض يمكن أن يُساء فهم هذا المعدل ، مما يؤدي إلى نتائج غير صحيحة في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية فيما

(1) الحصادي، سالم إسماعيل، مرجع سابق، ص 128.

بين بعضها البعض وكذلك يؤدي إلى تضليل مستخدمي هذه المعلومات باتخاذهم قرارات خاطئة (1).

3 - 1 - 3 مؤشرات قياس وتقييم الربحية :

تعطي نسبة الربحية مؤشرات على مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأموال المستثمرة (2). وتظهر أهمية الربحية بوضوح عند النظر إلى مواقف جميع الأطراف المهتمة بوضع الوحدة الاقتصادية فمن ناحية نجد أن أصحاب الأموال يهتمون بالربحية لأنها تمثل المصدر الأساسي للإيراد القابل للتوزيع كعوائد دورية، بالإضافة إلى أن زيادة الأرباح عادة ما تؤدي إلى زيادة السعر السوقي للسهم مما يمكن حملة الأسهم من تحقيق أرباح رأس مالية عند تداولها. كما أن الأرباح تعتبر مهمة لأصحاب الالتزامات وذلك لأنها تمثل المصدر الطبيعي للأموال اللازمة لتغطية مستحقات الفوائد الدورية والديون الأصلية. ومن ناحية أخرى، نجد أن الأرباح تمثل مركز اهتمام الإدارة لأنها غالباً ما تستخدم كمقياس لأدائها ومبرراً لوجودها. كما أن المستخدمين والمجتمع جميعاً يهتمون بالأرباح لما لها من دور في الاستقرار والرواج الاقتصادي بالشكل الذي يضمن دخلاً مناسباً للعاملين مع ضمان الاستمرارية في العمل (3).

ومن أهم مؤشرات الربحية والتي يهتم بها المستخدم الخارجي ما يلي:

1 - العائد على الاستثمار . حيث يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{الدخل}}{\text{الاستثمار}}$$

ويعبر معدل العائد على الاستثمار عن العلاقة بين الاستثمار (الأصول المستثمرة) والأرباح المتحققة ، ويقاس هذا المؤشر العائد لكل دينار مستثمر في

(1) هندي ، منير إبراهيم، مرجع سابق، ص 195.

(2) المرجع السابق ، ص 96 .

(3) الحصادي، سالم إسماعيل، مرجع سابق، ص 189.

الأصول، بغض النظر عن الهيكل التمويلي للوحدة الاقتصادية ، وهو بذلك يعكس أثر النشاط التشغيلي فقط ولا يعكس أثر النشاط التمويلي للوحدة (1).

ويتمثل في النسبة المئوية لصافي الربح إلى الأصول المستثمرة . ويعتبر نسبياً من أشهر مؤشرات تحليل ربحية أي وحدة اقتصادية (2) .

ومفهوم تحليل الربحية بشكل عام يتطلب الربط بين نتيجة النشاط وتلك الأصول التي ساهمت في تحقيقها ، وتعتبر العلاقة بين الأرباح والأصول المستثمرة من أهم المقاييس المستخدمة في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية ويعطي هذا المؤشر للمحلل المالي إمكانية إجراء مفاضلة بين استخدامات الأموال بالإضافة إلى المقارنة مع الوحدات الاقتصادية الأخرى التي تخضع لنفس درجة المخاطرة (3).

وعلى الرغم من أن العائد على الاستثمار باعتباره مفهوماً أساسياً من السهل فهمه ، لأنه عبارة عن الدخل مقسوماً على الأموال المستثمرة، فإن الكيفية التي تقاس بها مكونات معادلة العائد على الاستثمار تتطلب الحيلة والحذر عند محاولة ترجمة هذه العلاقة . ويرجع السبب في ذلك إلى تعدد الطرق التي يتم بها تعريف واحتساب المكونات التي تدخل في عملية تحديد العائد على الاستثمار ، حيث توجد في الحياة العملية مفاهيم مختلفة لمصطلح الاستثمار (4) ، وإن كل مفهوم من مفاهيم الاستثمار سوف يعطي قيمة مختلفة للاستثمار ، ومن الطبيعي أن يؤدي هذا الاختلاف إلى اختلاف قيمة المعدل ككل ، ومن ثم سوف يكون له نتائج سلبية على عملية تقييم الأداء ، حيث لا يمكن المقارنة بين الوحدات الاقتصادية في حالة اختلاف المفهوم.

ونورد فيما يلي مجموعة من المفاهيم المستخدمة في الحياة العملية :

(1) الخلايلة ، محمود عبد الطليم ، (2004)، مؤشرات الأداء المبنية على الأرباح ومؤشرات الأداء النقدية وعلاقتها بالتغيرات في عوائد الأسهم - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق عمان المالية ، المجلة العربية للعلوم الإدارية ، جامعة الكويت ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثاني ، ص 192 .
(2) عوض الله ، وآخرون ، (2001) ، تحليل ونقد القوائم المالية أساسيات وتطوير ، منشورات مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، الطبعة الأولى ، ص 343 .
(3) الحصادي، سالم إسماعيل، مرجع سابق، ص 237.
(4) المرجع السابق ، ص 239 .

1 - إجمالي الأصول :

يرى البعض أن الاستثمار بمعنى إجمالي الأصول يعد أفضل مفاهيم الاستثمار ، على اعتبار أنه يأخذ في الحسبان كل أنواع الأصول بالوحدة الاقتصادية التي ساهمت في تحقيق الأرباح ، وبالتالي يقيس كفاءة تشغيل الوحدة الاقتصادية ككل . إلا أن هذا المفهوم ينتقد على أساس إن الدقة في القياس تستوجب أن يتم أخذ الجزء من الأصول الذي ساهم بالفعل في توليد الدخل بالوحدة الاقتصادية ، أما الأصول الأخرى (مثل الطاقات العاطلة) يجب أن تستبعد من الاستثمار وهو ما تبناه المفهوم التالي للاستثمار (1) .

2 - إجمالي الأصول المستخدمة :

قد يحدث في الحياة العملية أن تحتفظ الوحدة الاقتصادية بأصل أو أكثر (غير منتجة) أو (غير مستخدمة) مثل خطوط الإنتاج العاطلة أو أصول تحت التشييد أو المصروفات المؤجلة ... الخ ، وحيث أن مثل هذه الأصول تكون غير مستخدمة في تحقيق الأرباح ، فإن البعض يرى إنه من غير المناسب تحميل الإدارة مسؤولية تحقيق عائد على أصول غير مستخدمة . وباستبعاد هذه الأصول من إجمالي الأصول المتاحة يمكن الوصول إلى عائد على الاستثمار يتناسب مع حجم الأصول المستخدمة فعلاً فتظهر أهمية استبعاد الأصول غير المستخدمة عند تقييم الأداء في الوحدات الفرعية داخل الوحدة الاقتصادية الواحدة بحيث تقيم هذه الوحدات على أساس ما تستخدمه فعلاً من أصول وليس على أساس ما هو متاح لها من أصول . أما بالنسبة لتقييم الأداء على مستوى الوحدة الاقتصادية ككل ، وبالأخص من وجهة نظر المحلل المالي الخارجي ، فإن الإدارة يجب أن تكون مسؤولة عن كل ما هو متاح لها من أصول وعن استخدام هذه الأصول بالشكل المرضي ، وبالتالي لا يوجد مبرر لاستبعاد غير المستخدم منها عند احتساب العائد على الاستثمار، كما أن تحميل الإدارة مسؤولية الأصول غير المستخدمة

(1) المرجع السابق ، ص 239 .

يدفعها للعمل على تشغيلها واستغلالها أو التخلص منها عندما يكون الاحتفاظ بها غير مجدي (1) .

ويؤخذ على هذا المفهوم للاستثمار جوانب القصور التالية (2):

أ - إذا سلمنا من الناحية النظرية بصحة هذا المفهوم للاستثمار (وهو استبعاد الأصول العاطلة) فإنه من الناحية العملية يصعب تطبيقه بدقة ، لأنه يصعب الفصل بدقة بين ما هو عاطل وما هو مستخدم من الأصول ، كما أن حجم الطاقة العاطلة يختلف من فترة لأخرى داخل نفس الوحدة الاقتصادية ، مما يتعارض مع دقة القياس السليم للأداء وتقييمه إذا ما تتبعنا هذا المفهوم للاستثمار .

ب - إن هذا المفهوم يتيح للإدارة فرصة التلاعب في حجم الاستثمار .

ج - إن تحديد الطاقة العاطلة قد يختلف من إدارة إلى أخرى لوحدتين متماثلتين ، مما يؤثر على كفاءة القابلية للمقارنة فيما بين تلك الوحدات الاقتصادية اعتماداً على هذا المؤشر محل الدراسة .

د - إن استبعاد الطاقة العاطلة من الاستثمار قد يؤدي إلى خفض مستوى حرص الإدارة عند اقتناء الأصول ، كما أنه يشجعها أيضاً على عدم ابتكار وسائل وأنشطة لاستغلال الطاقات العاطلة المحملة على الوحدة الاقتصادية .

3 - صافي الأصول بعد خصم الإهلاك :

تتعدد وجهات النظر فيما يتعلق بهذا المفهوم ، فالبعض يؤيد وجهة نظر استخدام الأصول دون خصم مجمع الإهلاك ، مثل شركة "E.I.DUPONT" "DENEMOURS COMPANY" وتبرر وجهة نظرها هذه إلى الأسباب التالية :

أ - استهلاك الأصول بسبب الإنتاج وتحقيق الأرباح ، وبالتالي فإن هذا الإهلاك أشترك في تحقيق العائد ، وبناء عليه يجب أن لا يخصم من التكلفة .

ب - إذا تم خصم الإهلاك من تكلفة الأصول عند حساب معدل العائد على الاستثمار ، فإن هذا يعني تناقص مقام النسبة سنة بعد أخرى ، وهذا يؤدي إلى زيادة المعدل رغم ثبات العوائد ، ولا يرجع هذا الارتفاع إلى زيادة كفاءة الوحدة

(1) المرجع سابق، ص 240.

(2) عطية، صبري اسحق، مرجع سابق، ص 49 - 50.

الاقتصادية ، بل إلى نقص الأصول كأساس لحساب المعدل ، وهكذا يفشل المؤشر في قياس الكفاءة .

ج - إن وضع الأصول بتكلفتها الإجمالية كأساس لمفهوم الاستثمار يعوض النقص في قيمة الأصول الناشئ عن ارتفاع الأسعار التدريجي بمرور الزمن ، وهو ما يعرف بالتضخم .

وبالرغم من هذه التبريرات التي تبدو مقنعة للأخذ بأساس إجمالي الأصول دون استبعاد مجمع الإهلاك ، إلا أن هذا الأسلوب قد يصلح في حالة التقييم الداخلي للوحدة الاقتصادية ، وليس تقييمها من وجهة نظر المستخدمين الخارجيين خاصة المستثمرين ، فينبغي أن يتم استبعاد الإهلاك من الأصول وذلك للأسباب التالية :

أ - إن تناقص الأصول نتيجة استبعاد مجمع الإهلاك يعوضه مصروفات الإصلاح والصيانة (التي يتم رسملتها) ، وخاصة أن قيمة هذه المصروفات تزيد مع زيادة تقادم واستخدام الطاقات الإنتاجية .

ب - إن القول بأن إجمالي تكلفة الأصول يعوض النقص الحادث فيها بسبب التضخم لا يؤدي إلا إلى التضليل في القوائم المالية ، لأن تعديل القوائم المالية لكي تستوعب أثر التضخم يجب أن يكون شاملاً لكل بنود القوائم المالية ، وليس لبند الأصول الثابتة فقط ، وإلا فإن عدم التعديل يكون أفضل .

3-3-2 أوجه القصور في المقارنات :

تعتبر القوائم المالية المقارنة من أبسط أشكال التحليل المقارن، حيث يتم من خلال أرقام المقارنة لبند معين من بنود قائمة المركز المالي أو من بنود قائمة الدخل وعلى مدار فترتين متتاليتين إبراز التغيرات الحادثة في ذلك البند على مدارهما ، وإظهار ذلك التغير أما في صورة قيم مطلقة أو في صورة نسبة مئوية (1) .

ويتعرض هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي إلى بعض الانتقادات كما يلي :

- اختلاف المفاهيم المرتبطة بالبند المراد مقارنته .

(1) لطفى ، أمين السيد أحمد، (2006)، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 320 - 321.

وأصدق مثال على ذلك هو الدخل، حيث يعتبر الدخل من أهم نواتج الأنظمة المحاسبية التي تفصح عنها القوائم المالية المنشورة ، ويعتبر الدخل الشريان الحيوي لتلك الوحدات وبالتبعية أصبح يمثل أحد المدخلات الرئيسية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الداخلية والخارجية (1).

أ - مفهوم الدخل من حيث كيفية قياس الدخل :

هناك أسلوبين لقياس الدخل في الفكر المحاسبي الأسلوب الأول هو أسلوب مقارنة الميزانيات والأسلوب الثاني هو أسلوب مقابلة الإيرادات بالنفقات المستنفذة كما يلي (2):

— مفهوم الدخل الناتج عن الزيادة في صافي القيمة (مقارنة ميزانيتين):

طبقاً لهذا المفهوم يعتبر الدخل هو الزيادة في صافي القيمة، وتظهر نتيجة المقارنة بين ميزانيتي فترتين محاسبيتين متتاليتين بعد استبعاد كل أثر لأي زيادة أو تخفيض يكون قد طرأ على رأس المال خلال الفترة. ويتطلب هذا الأسلوب تقويم الأصول بين هاتين الفترتين، وهناك طرق مختلفة لتقويم الأصول منها التكلفة التاريخية والتكلفة المعدلة بالقوة الشرائية والتكلفة التاريخية الجارية .

وبالتالي فإن الدخل سوف يتأثر بأي طريقة من هذه الطرق ويختلف من طريقة إلى أخرى مما يؤثر على نتائج تقييم أداء الوحدة الاقتصادية .

— مفهوم الدخل الناتج عن مقابلة الإيرادات بالنفقات المستنفذة .

طبقاً لهذا المفهوم يعتبر الدخل هو الفائض الناتج من مقابلة الإيرادات المحققة بالنفقات المستنفذة ، وهناك طرق مختلفة لقياس النفقات فقد تقاس على أساس تكلفتها التاريخية كما قد تقاس على أساس تكلفتها التاريخية المعدلة بالقوة الشرائية وأخيراً قد تقاس النفقات على أساس تكلفتها الجارية وتنعكس الطريقة المتبعة في قياس النفقات على مفهوم الدخل.

(1) عاشور ، عصافيت سيد احمد حسين ، (1990)، التكامل بين القوائم المالية المعدة وفقاً لآساس الاستحقاق والقوائم المعدة وفقاً للآساس النقدي في الإفصاح عن نوعية الدخل ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، العدد الأول ، ص 663.

(2) الصباغ ، احمد عبد المولى احمد ، مرجع سابق ، ص 31- 32 .

ب - مفهوم دخل العمليات :

يقصد بدخل العمليات ذلك الدخل الناتج عن مزاوله الوحدة الاقتصادية لنشاطها الرئيسي وأدائها للعمليات التي تمثل ذلك النشاط، وطبقاً لهذا المفهوم فإنه يتم المقابلة بين الإيرادات الناتجة من العمليات والنفقات المتعلقة بها .

ج - مفهوم الدخل الدوري المتكرر :

وهو ذلك الدخل الناتج عن المقابلة بين الإيرادات التي تتسم بالدورية والتكرار والنفقات المتعلقة بتلك الإيرادات . أي أن المعيار هنا هو تكرار الإيراد أو النفقة وليس علاقته بالعمليات من عدمها . ويجب أن يكون الدخل الدوري ذو طبيعة متجددة وليس المقصود بالدورية هنا ثبات الدخل . ويتضح إن الدخل الدوري المتكرر أكثر شمولاً من دخل العمليات وذلك لأنه يشمل الدخل الناتج من العمليات وكذلك الدخل الناتج من العناصر المرتبطة بالعمليات والتي تتصف بالدورية والتكرار في توليد الدخل.

د - مفهوم الدخل الشامل المقيد :

وطبقاً لهذا المفهوم فإن جميع الإيرادات والمكاسب والنفقات المستنفذة والتي تم الاعتراف بها محاسبياً خلال الفترة المحاسبية يجب أن تدرج في قائمة الدخل عدا المفردات غير العادية والتي لها أهمية كبيرة بالنسبة للدخل الدوري بحيث لو أدرجت تلك المفردات في قائمة الدخل فإنها تشوه دلالاته ومغزاه وبناء على ذلك فإنه يجب أن تتم المقابلة بين جميع الإيرادات والمكاسب المحققة خلال الفترة وبين جميع النفقات التي استنفذت خلال هذه الفترة ما عدا المفردات غير العادية ذات الأهمية النسبية الكبيرة، وهنا تنشأ مشكلة معيار الأهمية النسبية وهي هل تعتبر المفردة ذات أهمية نسبية على أساس أن مقدار المفردة يقاس بمقارنة المفردة بصافي الدخل أو أن تقاس على أساس نسبتها لصافي الدخل ؟ وقد حصر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) American Institute of Certified المفردات غير العادية والتي يجب أن تستبعد من عملية المقابلة

وتعالج مباشرة في حساب الاحتياطي، كالمبيعات غير العادية للأصول المقتناة لأغراض أخرى لا تتعامل بها الوحدة الاقتصادية⁽¹⁾.

مما تقدم يمكن أن نلاحظ الاختلاف في مفاهيم الدخل وطرق القياس التي تؤدي إلى اختلاف قيمة الدخل المستخدم في التحليل المالي وبالتالي يؤدي إلى اختلاف نتائج هذا التحليل بين الوحدات الاقتصادية، وكذلك يؤدي إلى اختلاف النتائج في نفس الوحدة الاقتصادية من سنة إلى أخرى في حالة تغيير مفهوم الدخل المستخدم في التحليل، و ينعكس هذا الاختلاف بشكل سلبي على موضوعية تقييم الوحدة الاقتصادية وكذلك يؤدي إلى تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية .

الخلاصة:

تناول الباحث الانتقادات وأوجه القصور التي تعاني منها عملية تقييم الأداء المعتمدة على المعلومات المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي ، وقد تم التركيز في هذا الفصل على أهم الانتقادات التي تواجه هذه المعلومات من خلال دراسة أوجه القصور في المبادئ والمفاهيم المحاسبية التي تعد وفقاً لأساس الاستحقاق والتي تعد الركيزة الأساسية لإعداد هذه المعلومات . وكذلك تعرض الباحث إلى الانتقادات وأوجه القصور التي تعاني منها المؤشرات المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق و أوجه القصور التي يعاني منها أسلوب المقارنات .

وخلاصة القول فإن سبب ظهور نوعية جديدة من المعلومات – والتي تتمثل في المعلومات المعدة وفقاً للأساس النقدي – هو هذا القصور الذي تعاني منه المعلومات المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق .

(1) المرجع السابق ، ص 34- 36 .

الفصل الرابع

قائمة التدفقات النقدية واستخدامها في تقييم الأداء

4 - 1 مقدمة :

تزايد الاهتمام في أواخر القرن الماضي بمدخل التدفقات النقدية كأحد المداخل السلوكية الحديثة لتطوير الوظيفة المحاسبية ، حيث لاقت قائمة التدفقات النقدية الكثير من القبول والاهتمام من جانب الباحثين والمنظمات المهنية والعلمية ، مما أدى إلى تحول كبير من قبل مستخدمي المعلومات نحو هذه القائمة والمعلومات التي تقدمها ، ويعتبر سبب هذا التحول هو أن مستخدمي المعلومات المحاسبية قد أتضح لهم من خلال الواقع والتجربة العملية والدراسات العلمية بأن الاهتمام والتركيز على التغيير في النقدية التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية عوضاً عن الأرباح كرقم مجرد يعكس بشكل جيد الحالة الصحية للوحدة الاقتصادية . ويعتبر هذا أمراً طبيعياً في سلوك الأفراد ، لأن الإنسان دائماً يبحث عن الشيء الذي يقدم له أكثر فائدة بأقل تكلفة وجهد ، وهذا ما تقدمه المؤشرات المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية ، حيث توضح أغلب الدراسات في هذا المجال بأن مؤشرات التدفقات النقدية تستطيع أن تعكس قدرة الوحدة الاقتصادية على السداد والوفاء بالتزاماتها النقدية وكذلك قدرة الوحدة الاقتصادية على تمويل مشاريعها الجديدة والتوسع في المشاريع القائمة.

4 - 2 مفهوم التدفقات النقدية :

حاول الفكر المحاسبي منذ زمن بعيد استخدام مفهوم تدفقات الأموال ، نظراً للأهمية القصوى لمعلومات التدفق النقدي في اتخاذ العديد من القرارات التمويلية والاستثمارية التي تعتمد عليها عملية استمرار وبقاء الوحدة الاقتصادية (1) . ويوجد في الأدب المحاسبي العديد من المفاهيم للتدفقات النقدية والتي قد تؤدي إلى اللبس وعدم الوضوح في هذا المفهوم وهي كما يلي (2):

(1) التير ، أحمد محمد ، مرجع سابق ، ص 12 .

(2) عبد الفتاح ، زكريا فريد ، (1993) ، تحليل علاقة صافي نتيجة النشاط بصافي التدفقات النقدية عند تقدير المقرة الكسبية للوحدة الاقتصادية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ص 5 - 6 .

4 - 2 - 1 صافي التدفقات النقدية بالمفهوم التقليدي :

هو عبارة عن صافي نتيجة النشاط* مضافاً إليه المصروفات غير النقدية (مثل الإهلاك) ونلاحظ أن هذا المفهوم ما هو إلا تعديل لصافي نتيجة النشاط وذلك بإضافة المصروفات غير النقدية .

4 - 2 - 2 صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الجارية :

هو عبارة عن صافي التدفقات النقدية من ممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطها الجاري ، ويمكن الوصول إليه بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة ويرجع الفرق بين صافي نتيجة النشاط وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة الجارية إلى :

أ - المصروفات غير النقدية (مثل إهلاك الأصول الثابتة) .

ب - فروق التوقيت ، حيث تقاس الإيرادات والمصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق للوصول إلى صافي نتيجة النشاط ، بينما يتأثر صافي التدفقات النقدية بالعمليات النقدية فقط ، ومن ثم فقد تزيد الإيرادات والمصروفات في فترة محاسبية مختلفة عن تلك المتعلقة بالتدفقات النقدية .

ج - الأرباح والخسائر الرأسمالية .

4 - 2 - 3 رأس المال العامل :

وهو عبارة عن الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ، وهذا المفهوم يقابل المفهوم الاقتصادي لما يعرف (برأس المال الدائر) الذي يبدأ بالنقدية وينتهي بها أيضاً بعد المرور على المخزون والعملاء ، وتعد الوحدة الاقتصادية رابحة وفقاً لهذا المفهوم إذا كانت النقدية في نهاية الدورة أكثر من قيمتها في بدايتها .

4 - 2 - 4 صافي التدفقات النقدية بالمفهوم الحديث :

هو صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الجارية والاستثمارية خلال الدورة، ويتمثل ذلك في التغير في النقدية بالزيادة أو النقصان خلال الفترة المالية .

* صافي نتيجة النشاط هو عبارة عن الفائض القابل للتوزيع أو صافي الخسارة.

4 - 3 تعريف قائمة التدفقات النقدية :

لقد عرّف العديد من الكتاب قائمة التدفقات النقدية ، ومن أهم هذه التعاريف ما يلي :

لقد عرف البعض قائمة التدفقات النقدية بأنها قائمة تعرض المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية ، وصافي التغير في النقدية من ثلاث أنشطة رئيسية هي : أنشطة التشغيل وأنشطة الاستثمار ، وأنشطة التمويل للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدي إلى توفير رصيد النقدية في أول وآخر الفترة⁽¹⁾.

ونلاحظ من هذا التعريف أنه تعرض إلى القائمة من ناحية الهدف والشكل معاً .

وكذلك عرّف (دياب 1999) قائمة التدفقات النقدية بأنها قائمة تعدها إدارة الوحدة الاقتصادية ضمن مجموعة من القوائم المالية في نهاية فترة معينة للإفصاح عن حجم التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة مرتبطة بثلاث أنشطة رئيسية هي : التشغيل والاستثمار والتمويل وأثرها على هيكل النقدية في آخر الفترة المعدة عنها تلك القائمة مع الأخذ في الاعتبار الرصيد النقدي المتاح في بداية هذه الفترة .

وقد ركّز هذا التعريف على ثلاث نقاط أساسية وهي إن القائمة أحد القوائم الأساسية التي تعدها إدارة الوحدة الاقتصادية ، وكذلك وضح نوعية المعلومات التي تقدمها هذه القائمة ، ووضح أيضاً أهمية القائمة من حيث أنها تبين أثر عمليات الوحدة الاقتصادية على الهيكل المالي للوحدة الاقتصادية في نهاية الفترة المالية ، مما يعطي ويشبع حاجة المستخدمين الخارجيين إلى مثل هذه المعلومات ، والتي على أساسها يتم اتخاذ قرارات رشيدة .

من خلال التعريفات السابقة لقائمة التدفقات النقدية يمكن تعريفها بأنها : قائمة من ضمن القوائم المالية الأساسية التي تعدها إدارة الوحدة الاقتصادية في

(1) دياب ، محمد عبد القادر ، (1999) ، إطار مقترح لاستخدام أساليب الفحص التحليلي في مراجعة قائمة التدفقات النقدية - دراسة تطبيقية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان ، العدد الأول والثاني ، ص 208 - 209.

نهاية الفترة المالية ، والتي توضح قيمة المدفوعات النقدية وما يقابلها من قيمة المقبوضات النقدية خلال تلك الفترة ، الناتجة عن الأنشطة الرئيسية للوحدة الاقتصادية وهي: أنشطة التشغيل وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل ، وبالتالي تعكس الحالة الصحية للوحدة الاقتصادية بشكل موضوعي وموثوق فيه إلى حد كبير .

4 - 4 أهداف قائمة التدفقات النقدية :

لقد صممت قائمة التدفقات النقدية لكي تحقق الأهداف التالية (1)

- 1 - التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، فالنقدية وليس الربح المحاسبي هي التي تستخدم في سداد المتطلبات والتوزيعات .
- 2 - تقييم قرارات الإدارة ، حيث تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات عن الاستثمارات في الوحدة الاقتصادية وهو ما يوفر معلومات للمستثمرين والدائنين عن التدفقات النقدية من أجل تقييم قرارات الإدارة.
- 3 - تحديد مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين للدائنين .
- 4 - تبين قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية المتاحة لدى الوحدة الاقتصادية ، وعادة فإن النقدية وصافي الدخل يتحركان معاً ، فالمستوى المرتفع من الدخل يقود إلى حدوث زيادة في النقدية والعكس بالعكس ، ومع ذلك فإن رصيد النقدية يمكن أن ينخفض مع تحقيق الوحدة الاقتصادية لأرباح مرتفعة ، وكذلك يمكن أن يزيد مستوى النقدية مع تحقيق الوحدة الاقتصادية لأرباح منخفضة .

(1) يمكن الرجوع إلى:

- حماد ، طارق عبد العال ، مرجع سابق ، ص 269 .
- (2) الجوهري ، علي محمد ، (1991) ، أهمية بيانات التدفقات النقدية لمستخدمي القوائم المالية ، المجلة العلمية للتجارة ، كلية التجارة - جامعة طنطا ، العدد الأول ، ص 44 .
- مصطفى ، شريفه علي ، مرجع سابق ، ص 90 .
- فؤاد ، محمد نشأت ، (1991) ، التقرير عن التدفقات النقدية كخطوة نحو التجانس في المحاسبة الدولية - دراسة مقارنة ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة بسوهاج - جامعة اسيوط ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، ص 4- 5 .

- 5 – المساعدة في تقييم مخاطر الاستثمارات .
- 6 – المساعدة في تقييم السيولة والمرونة المالية للوحدة الاقتصادية
- 7 – تقييم تأثير العمليات الاستثمارية والتمويلية النقدية وغير النقدية خلال الفترة على المركز المالي للوحدة الاقتصادية .
- 8 – تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على دفع الالتزامات المستحقة عليها في مواعيدها .
- 9 – تمثل أداة هامة للمحللين الماليين ورجال المصارف ، حيث يمكن لهم تقييم مخاطر الائتمان والاستمرار في الوفاء بسداد الديون.

4 – 5 أهمية قائمة التدفقات النقدية :

- إن الغرض من قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية خلال فترة معينة . وهذه المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية إذا ما استخدمت مع المعلومات التي توفرها القوائم المالية الأخرى فإنها يمكن أن تساعد المستخدم الخارجي في⁽¹⁾:
- 1 – تلخص القائمة الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية للوحدة الاقتصادية والتي تمارسها خلال الفترة المالية .
- 2 – توفير معلومات عن التغييرات التي حدثت في المركز المالي خلال الفترة المالية .

(1) يمكن الرجوع إلى:

- صيام ، وليد زكريا، و الخدائش ، حسام الدين ، (2003) ، تأثير التدفقات النقدية على القيمة السوقية لسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبدالعزيز ، المجلد السابع عشر ، العدد الأول ، ص 73 .
- عبد المولي ، ناصر خليفة ، مرجع سابق ، ص 35.
- فراج ، عثمان محمد يسن ، (1988) ، الإفصاح عن السيولة في الوحدات الاقتصادية كأحد الاتجاهات المحاسبية المعاصرة ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة بسوهاج - جامعة أسيوط ، العدد الأول ، المجلد الثاني ، ص 17 - 18 .
- دياب ، محمد عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 209.
- عبد الفتاح ، زكريا فريد ، مرجع سابق ، ص 1424 .
- حليلة ، أمينة أحمد عبد الوهاب ، (2002) ، إطار مقترح لإعداد قائمة التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام البيانات الاستحقاق وبيانات النقدية لخدمة قرارات التمويل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة الإسماعيلية - جامعة قناة السويس ، مصر ، ص 37 .

- 3 – توفير معلومات عن كيفية تمويل التوسعات الاستثمارية والتشغيلية في الوحدة الاقتصادية وكذلك كيفية توزيع أرباح نقدية على المساهمين.
- 4 – توفير المعلومات التي تمكن المستخدمين من تقييم التغيرات التي تحدث في صافي أصول الوحدة الاقتصادية وفي هيكلها المالي – بما في ذلك درجة السيولة ومقدرتها على سداد ديونها – ، ومقدرتها على التأثير على مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية من أجل أن تتوافق مع الظروف والفرص المتغيرة كما تفيد معلومات التدفق النقدي في تقييم مقدرة الوحدة الاقتصادية على توليد النقدية وما في حكمها .
- 5 – توفير المعلومات التي تمكن المستخدمين من عمل نماذج لغرض تقييم ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للوحدات المختلفة، كما أنها تحسن من القدرة على المقارنة عند إعداد التقارير عن أداء تشغيل الوحدات الاقتصادية المختلفة .
- 6 – توفير المعلومات اللازمة لمعرفة مدى دقة تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية .
- 7 – توفير مجموعة من المؤشرات المالية لا توفرها القوائم المالية التقليدية والتي يمكن من خلالها تحقيق مجموعة من الأهداف ومن أهمها:
- أ – تقييم مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على مواجهة مطلوباتها النقدية.
- ب – تقييم الأسعار السوقية للأوراق المالية والتنبؤ باتجاهاتها مستقبلاً.
- ج – التقييم الشامل لأداء الوحدة الاقتصادية (القدرة على الإضافة للثروة والقدرة على السداد) .
- 8 – التغلب على التغيرات المرصودة في البيئة الاقتصادية والتي تفرز ثلاث مشاكل رئيسية تؤدي إلى عدم كفاءة وملائمة معلومات التقرير المالي الحالي في الوفاء باحتياجات المستخدمين الخارجيين ، وهذه المشاكل هي مشكلة التغير في الأسعار ومشكلة تحيز الإدارة ومشكلة التغير غير السليم للأداء.
- 9 – توفر المعلومات المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية الإجابة الواضحة على الاستفسارات التالية :

- كيف تصرفت الوحدة الاقتصادية في أرباحها ؟
- ما هو سبب عدم زيادة الأرباح الموزعة عن العام الماضي ؟
- كيف أمكن للوحدة الاقتصادية توزيع مبالغ تزيد عن رقم الأرباح الجارية أو حتى في حالة وجود خسائر عن الفترة المالية ؟
- ما هو سبب نقص صافي الأصول المتداولة رغم الزيادة في رقم الأرباح الصافية ؟
- ما هو سبب زيادة صافي الأصول المتداولة رغم وجود خسائر صافية عن الفترة ؟
- لماذا لجأت الوحدة الاقتصادية إلى الاقتراض لتمويل شراء أصول جديدة رغم أن التدفق النقدي (الأرباح الصافية + الاستهلاكات) يزيد عن رقم الاستثمارات الجديدة ؟
- كيف تم تمويل شراء الأصول الثابتة الجديدة ؟
- كيف تم التصرف في الأموال التي حصلت عليها الوحدة الاقتصادية مع بيع أصولها الثابتة القديمة ؟
- كيف تصرفت الوحدة الاقتصادية في الأموال التي حصلت عليها من زيادة رأس المال ؟
- كيف تصرفت الوحدة الاقتصادية في القروض الجديدة التي حصلت عليها من الجمهور ؟
- كيف أمكن تمويل الزيادات في رأس المال العام ؟
- 10 – تقييم أسباب الاختلافات بين صافي الدخل من واقع قائمة الدخل والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من واقع قائمة التدفقات النقدية .
- 11 – تقييم الآثار على المركز المالي للوحدة الاقتصادية لكل من العمليات الاستثمارية والتمويلية النقدية وغير النقدية خلال الفترة .
- 12 – تقييم مقدرة الوحدة الاقتصادية على إجراء توزيعات للأرباح وفاعلية الالتزامات .
- 13 – التعرف على أسباب الاختلافات بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل .

- 14 – تفهم عمليات الاستثمار والتمويل النقدية وغير النقدية خلال الفترة.
- 15 – تقييم السيولة واليسر المالي والمرونة المالية.
- 16 – نعتبر المعلومات التي تقدمها القائمة مدخلاً للمحافظة على رأس المال . على اعتبار أن رأس المال المطلوب المحافظة عليه هو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً ، وأن التغيرات في تلك القيمة الحالية تعبر عن صافي نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية عن تلك الفترة، وذلك هو الأسلوب الذي يستخدم حالياً لقياس القيمة الاقتصادية لأي وحدة اقتصادية.
- 17 – إن استخدام المعلومات المحاسبية التي توفرها قائمة التدفقات النقدية يؤدي إلى معالجة التغير في الأسعار وتقييم الصفقات على أسس سليمة .
- 18 – لا تظهر مشكلة الخلط بين الربح ورأس المال عند استخدام محاسبة التدفقات النقدية .

4 – 6 تبويب قائمة التدفقات النقدية :

توضح قائمة التدفقات النقدية التغير في النقدية ما بين أول المدة وآخر المدة أي بمعنى آخر كيف زادت أو نقصت النقدية خلال الفترة المالية ، ويقصد بالنقدية هنا النقدية وما في حكمها⁽¹⁾. حيث تتمثل النقدية في كل من: النقدية بالخزائن والبنوك والودائع تحت الطلب . أما ما في حكم النقدية يتمثل في استثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة ، والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محدودة ، والتي يكون تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيلة ، وقد عرف (REBERT) وآخرون ما في حكم النقدية بأنها :

" هي الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة التي تستحق في فترة أقل من ثلاثة أشهر " ، ويوضح (HAROLED RANDALL) التعريف السابق بقوله " إن النقدية تشتمل على النقدية بالخزائن والودائع تحت الطلب لدى البنك أو أي مؤسسة مالية . وما في حكم النقدية هي الاستثمارات قصيرة الأجل عالية

(1) حماد ، طارق عبد العال ، (2006) ، مرجع سابق ، ص 265 .

السيولة القابلة للتحويل إلى نقدية بمبالغ محددة، والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر ويطرح منها القروض المصرفية خلال ثلاثة أشهر " (1).

ويتم تبويب البيانات في قائمة التدفقات النقدية في شكل ثلاث فئات رئيسية وهي (2):

— التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة وعمليات تشغيلية .

— التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة وعمليات استثمارية .

— التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة وعمليات تمويلية .

وتبويب التدفقات النقدية في هذه المجموعات يساعد على معرفة أثر النقدية في الأنشطة المالية الرئيسية للوحدة الاقتصادية (3).

1 - الأنشطة التشغيلية :

يقصد بالأنشطة التشغيلية بأنها النشاط الرئيسي المنتج للإيراد في الوحدة الاقتصادية ، بالإضافة للأنشطة الأخرى التي لا تمثل أنشطة استثمارية أو تمويلية ويساعد الإفصاح عن بيانات التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل في تقييم السياسة المالية للوحدة الاقتصادية وبيان قدرتها على سداد القروض والمحافظة على القدرة التشغيلية للوحدة الاقتصادية والقيام باستثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية ، وكذلك بيان حجم النقدية المتولدة نتيجة ممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطها الأساسي وسداد التوزيعات على الأسهم وإعطاء مؤشر للحكم على التوزيعات المستقبلية ، كما يعتبر الإفصاح المستقبلي للتدفقات النقدية الذي يمثل زيادة في طاقة التشغيل والتدفقات النقدية المطلوبة للمحافظة على طاقة التشغيل مفيداً في تمكين مستخدمي القوائم المالية من تحديد ما إذا كانت الوحدة الاقتصادية تستثمر بشكل كافي في مجال صيانة طاقتها التشغيلية أم لا (4).

(1) عامر ، أحمد حسن ، (1999) ، انعكاسات التدفقات النقدية على القيمة السوقية لأسهم شركات قطاع الصناعة في مصر ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ابريل ، ص 274.

(2) الخولي ، هالة عبدالله ، (1989) ، دراسة تحليلية لبعض التطورات الحديثة في مجال التقارير المالية الخارجية ، المجلة العلمية المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة - جامعة المنصورة ، المجلد الثالث عشر ، العدد الخامس ، ص 110 - 111.

(3) عامر ، أحمد حسن ، مرجع سابق ، ص 272.

(4) لطفي ، أمين السيد أحمد ، مرجع سابق ، ص 282 - 283.

وكقاعدة عامة فإن أي معاملات تدخل في تحديد صافي الدخل تبوب كأنشطة تشغيلية وتشمل على الأتي⁽¹⁾:

المتحصلات النقدية من :

- مبيعات السلع والخدمات . . .
- الفوائد (من جميع المصادر) .
- التوزيعات (من أسهم الشركات الأخرى) .
- إيرادات متنوعة — مثل: — الإيجارات.
- المقبوضات من عملاء المبيعات الآجلة.

المدفوعات النقدية إلى:

- الموردين (شراء المخزون السلعي)
- مرتبات العاملين (خدماتهم) .
- مدفوعات للغير (التأمين، المياه والكهرباء، الإيجارات وما شابه ذلك) .
- الضرائب والرسوم المسددة للدولة .
- الفائدة المدفوعة على القروض .
- المدفوعات الأخرى كالتبرعات والتعويضات بسبب القضايا أو المبالغ المرتدة للعملاء.

2 — الأنشطة الاستثمارية :

ويقصد بالأنشطة الاستثمارية بأنها عبارة عن أنشطة اقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية . ويعتبر الإفصاح عن التدفقات النقدية الناشئة عن أنشطة الاستثمار هامة لمستخدمي القوائم المالية ، حيث توفر لهم معلومات عن قيمة ما أنفقته الوحدة الاقتصادية

(1) يمكن الرجوع إلى:

- جارسون ، ري اتش، و نورين اريك، مرجع سابق ، ص 892 - 893 .
- محمد، محمد نشأت فؤاد ، (1992) ، دراسة إخبارية لمحتوى قائمة التدفقات النقدية والمقاييس المستمدة منها في المشروعات المصرية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة بسوهاج - جامعة أسيوط ، المجلد السابع ، العدد الثاني ، ص 133 .
- جارسون ، ري اتش، و نورين اريك، مرجع سابق ، ص 893 .
- محمد، محمد نشأت فؤاد ، مرجع سابق ، ص 133 .

على الاستثمارات طويلة الأجل سواء كانت في شكل أوراق مالية أو استثمارات في شركات تابعة مما يعطي احتمالات زيادة الأرباح في المستقبل ، وكذلك معرفة قيمة الإنفاق الاستثماري المتعلق بشراء أصول ثابتة جديدة أو استبدال أصول قائمة أو التوسع في الطاقة الإنتاجية المتاحة مما يعطي مؤشراً لاحتمالات النمو في المستقبل ، وكذلك معرفة الأصول الثابتة التي تم التخلص منها والاستثمارات طويلة الأجل الأخرى والنقدية المحصلة في مقابل ذلك والذي يعطي مؤشراً لاحتمالات الانكماش أو انخفاض الأرباح مستقبلاً⁽¹⁾.

وكقاعدة عامة فإن أي معاملات خاصة بالحصول على الأصول غير المتداولة أو الاستغناء عنها تبوب كأنشطة استثمارية وتشتمل على⁽²⁾:

النقدية الواردة من:

– بيع الأراضي أو المباني أو الآلات والمعدات.
– بيع الأوراق المالية مثل: الأسهم والسندات للوحدات الاقتصادية الأخرى والتي تعتبر في حكم النقدية.

– تحصيل القروض الممنوحة للغير .

والنقدية المستخدمة في :

– شراء الأراضي أو المباني والآلات والمعدات.
– شراء الأوراق المالية مثل: الأسهم والسندات من الوحدات الاقتصادية الأخرى .
– إقراض الغير مثل: الوحدات الاقتصادية التابعة.
– الرسوم الجمركية على الأصول الثابتة المستوردة من الخارج.

3 – الأنشطة التمويلية :

يقصد بالأنشطة التمويلية بأنها الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والاقتراض بالوحدة الاقتصادية. وتتبع أهمية الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بهذا النشاط من أنها توفر معلومات لمستخدمي القوائم

(1) لطفى ، أمين السيد أحمد، (2006)، مرجع سابق، ص 284.

(2) يمكن الرجوع إلى:

- جارسون ، ري اتش، و نورين اريك، (2002)، مرجع سابق ، ص 893 .
- محمد، محمد نشأت فؤاد ، (1992) ، مرجع سابق ، ص 133 .

المالية عن مصادر التمويل التي حصلت عليها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة سواء كانت في شكل قروض أو إصدار أسهم أو سندات بقيمة كل من تلك المصادر باستخدام القروض قصيرة الأجل . وكذلك التنبؤ باحتياجات الوحدة الاقتصادية من التدفقات النقدية والتعرف على المبالغ المدفوعة لسداد القروض والسندات و توزيعات الإرباح وغيرها (1) .

وكقاعدة عامة فإن أي معاملات خاصة بالاقتراض (بخلاف الفوائد) وأي معاملات خاصة بالملاك (بخلاف الأسهم المجانية أو تجزئة الأسهم) تدخل ضمن الأنشطة التمويلية وتشتمل على (2):

النقدية الواردة من :

— الاقتراض قصير الأجل أو طويل الأجل عن طريق الأوراق التجارية أو السندات أو الرهن أو ما شابه ذلك.

— بيع أسهم رأس المال للملاك .

النقدية المستخدمة في :

— سداد الأوراق التجارية والسندات والرهن وما شابه ذلك.

— إعادة شراء أسهم رأس المال من الملاك .

— دفع توزيعات الأسهم للملاك .

— مدفوعات من أصل الدين (القرض) .

و هذا التبويب هو ما ورد في المعيار الأمريكي رقم (95) وكذلك المعيار الدولي رقم (7) ، حيث تشترك معايير المحاسبة الدولية مع المعيار الأمريكي في تبويب قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاثة أقسام (تشغيل ، تمويل ، استثمار) ، إلا أن معيار المحاسبة الدولية يوفر مرونة كبيرة لبعض البنود . فعلى سبيل المثال فإنه طبقاً لمعيار المحاسبة الأمريكي رقم (95) فإن الفوائد المدفوعة سوف تدخل ضمن أنشطة التشغيل ، ولكن في ظل اشتراطات المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) فإنها يمكن أن تدخل ضمن أنشطة التشغيل أو أنشطة التمويل ، ويعكس هذا

(1) لطفي ، أمين السيد أحمد، (2006) ، مرجع سابق، ص 286.

(2) يمكن الرجوع إلى :

• جارسون ، ري اتش، و نورين اريك ، مرجع سابق ، ص 893 .

الأمر حقيقة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وهي أن مصروف الفوائد مرتبط بأنشطة التشغيل كأحد بنود قائمة الدخل ، إلا أنه رغم ذلك يرتبط بعلاقة واضحة بأنشطة الوحدة التمويلية (1).

وأما بالنسبة للعمليات غير النقدية المتعلقة بأنشطة الاستثمار والتمويل فإنه وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) يجب أن تستبعد من قائمة التدفقات النقدية ، ويجب الإفصاح عن مثل هذه العمليات في مكان آخر في القوائم المالية أو مرفقاتها كإيضاحات وبشكل يوفر كل المعلومات المتعلقة بهذه الأنشطة ، وهذا يختلف إلى حد ما مع المعيار الأمريكي رقم (95) والذي يشجع تضمينها كمعلومات إضافية في واجهة قائمة التدفقات النقدية ، ومع ذلك فإنه يمكن في ظل هذا المعيار الإفصاح عن هذه العمليات ضمن الهوامش (الإيضاحات) (2).

4 - 7 طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية :

يتناول هذا الجزء طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للمعيار الأمريكي رقم (95) باعتباره كان رائداً لكل المعايير الدولية والمحلية التي تلتها في مجال الإفصاح المحاسبي عن التدفقات النقدية بأنواعها المختلفة ، حيث نهجت تلك المعايير نهجه في هذا المجال مع وجود اختلافات طفيفة بالواقع العملي لكل دولة (3) . حيث سمح المعيار الأمريكي رقم (95) والصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية باستخدام طريقتين لعرض القائمة للتوصل إلى صافي التدفقات النقدية وهما - الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة - ويمكن تناولها بالدراسة والتحليل على النحو التالي:

(1) حماد ، طارق عبد العال ، مرجع سابق ، ص 322 .

(2) المرجع السابق ، ص 324 .

(3) بركات ، احمد فاروق محمد ، (2005) ، دراسة مقارنة لأساليب الإفصاح عن التدفقات النقدية لأغراض تقييم الحالة المالية للوحدة الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، القاهرة ، مصر ، ص 71 .

4 - 7 - 1 تحديد صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :

1 - الطريقة المباشرة :

وفقاً لهذه الطريقة يتم عرض إجمالي المقبوضات مخصوماً منها إجمالي المدفوعات النقدية للتوصل إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، على أن يتم إعداد قائمة منفصلة لتسوية صافي الدخل للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (1).

ويطلق على تلك الطريقة أيضاً طريقة قائمة الدخل ، حيث يتم بموجبها تحديد كل من المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل ، ويكون الفرق بينهما هو صافي التدفقات النقدية المرتبطة بذلك النشاط ، وتؤدي إلى تعديل كل بند من بنود قائمة الدخل على أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي ، وتكون النتيجة قائمة تبدأ بالمتحصلات النقدية من المبيعات وي طرح منها المدفوعات النقدية للمشتريات ومصروفات التشغيل وضرائب الدخل للوصول إلى صافي التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل ، وتتمثل الميزة الرئيسية لهذه الطريقة بأنها توفر معلومات على المتحصلات والمدفوعات النقدية أكثر من الطريقة غير المباشرة (2) .

حيث تفضل المعايير الأمريكية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (FASB) الطريقة المباشرة (3) . وذلك لأن هذه الطريقة تكشف عن معلومات أكثر تفصيلاً تفيد في اتخاذ القرارات وإجراء تقديرات متعلقة بالمستقبل بدلاً من الطريقة غير المباشرة التي تقتصر على الناتج الحسابي الذي يوضح النتيجة النهائية فقط لصافي التدفقات النقدية . إلا أن العيب الرئيسي لهذه الطريقة هو وجود تكلفة إضافية لازمة لتوفير البيانات الخاصة بالمتحصلات والمدفوعات النقدية بصورة مباشرة ، حيث من الصعوبة تجميع بيانات تمكن من تحديد بعض المعلومات مثل النقدية المحصلة من العملاء أو النقدية المدفوعة للموردين بصورة مباشرة من النظم المحاسبية المتاحة حالياً .

(1) حليمة، أمينة أحمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 66.

(2) لطفى ، أمين السيد أحمد، مرجع سابق، ص 289.

(3) حماد ، طارق عبد العال ، مرجع سابق ، ص 281 .

2 - الطريقة غير المباشرة:

تُعرف هذه الطريقة بطريقة التوفيق أو التسويات ، حيث تبدأ بصافي الربح من واقع قائمة الدخل وتحوله إلى صافي تدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة التشغيل ، أي أن الطريقة غير المباشرة تنطوي على إجراء تعديلات أو تسويات على صافي الربح بالنسبة للبنود التي أثرت على صافي الربح ولكنها لم تؤثر على النقدية ، وبعبارة أخرى يتم خصم الأعباء التي خصمت من الإيرادات في قائمة الدخل ولم يترتب عليها تدفقات نقدية خارجة إلى صافي الدخل ، واستبعاد البنود الدائنة في قائمة الدخل التي لم يترتب عليها تدفقات نقدية من صافي الربح لحساب التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل ، وعند اتباع الطريقة غير المباشرة لا يتم تعديل كل بند من بنود قائمة الدخل ، وإنما يتم إدراج التسويات الضرورية بإضافتها أو استبعادها من صافي الدخل ، لتحويل صافي الدخل إلى تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل (1).

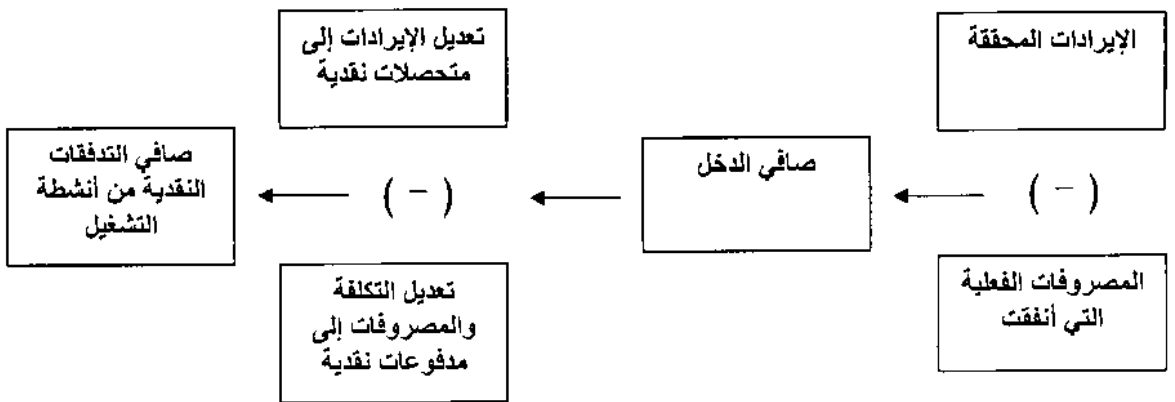
ويوضح الشكل رقم (1-4) استخدام الطريقة المباشرة لتحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (2).

شكل رقم (1-4)

تحديد صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل وفقاً للطريقة المباشرة

المحاسبة على الأساس النقدي

المحاسبة على أساس الاستحقاق



(1) المرجع السابق، ص 292.

(2) لطفي ، أمين السيد أحمد، مرجع سابق، ص 289 - 290.

ويمكن توضيح كيفية إعداد وعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية باستخدام الطريقة المباشرة على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (4-1) التالي⁽¹⁾:

جدول رقم (4-1)

قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفقاً للطريقة المباشرة

عن الفترة من / / إلى / /

<u>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</u>		
		<u>متحصلات نقدية من العملاء *</u>
	xxx	المبيعات من قائمة الدخل <u>يخصم منها</u>
		الزيادة في حسابات المدينين
	xxx	رصيد العملاء في نهاية العام
	xxx	رصيد العملاء في بداية العام
	(xxx)	التغيرات في حسابات المدينين
xxx		<u>المتحصلات النقدية من العملاء (1)</u>
		<u>إيرادات أخرى محصلة</u>
	xxx	إيرادات أخرى (إيرادات أوراق مالية)
	xxx	(+) إيرادات مقدمة
	(xxx)	(-) إيرادات مستحقة
xxx		<u>إيرادات أخرى (2)</u>
xxx		<u>إجمالي المتحصلات النقدية من العملاء (1)+(2)</u>

(1) المرجع السابق، ص 291.
* المتحصلات النقدية من العملاء = المبيعات من قائمة الدخل - التغير في حسابات المدينين.

			<u>مدفوعات نقدية إلى الموردين*</u>
	xxx		مشتريات آجلة
		xxx	يخصم منها
		xxx	الزيادة في رقم الموردين
		xxx	رصيد الموردين آخر الفترة
		xxx	رصيد الموردين أول الفترة
	xxx		التغيرات في حسابات الدائنين
xxx			المدفوعات النقدية إلى الموردين (3)
			<u>المصروفات الأخرى المدفوعة</u>
		xxx	مصروفات التشغيل بدون الإهلاك
		xxx	(+) مصروفات التشغيل المقدمة
		(xxx)	(-) مصروفات التشغيل المستحقة
xxx			مصروفات أخرى (4)
xxx			إجمالي المدفوعات النقدية إلى الموردين (3) + (4)
xxx			صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل*

ويستخلص الباحث أن الطريقة غير المباشرة توضح العلاقة بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل بشكل أفضل من الطريقة المباشرة ، ولهذا السبب تفضل كثير من الوحدات الاقتصادية إتباع هذه الطريقة ، وبعد العائق الأساسي للطريقة غير المباشرة هو أنها لا تفصح عن تفاصيل التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل . فهي لا توضح المتحصلات من العملاء والمتحصلات من

* المدفوعات النقدية إلى الموردين = المشتريات الآجلة - التغير في حسابات الدائنين

* صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل = إجمالي المتحصلات النقدية من العملاء - إجمالي المدفوعات

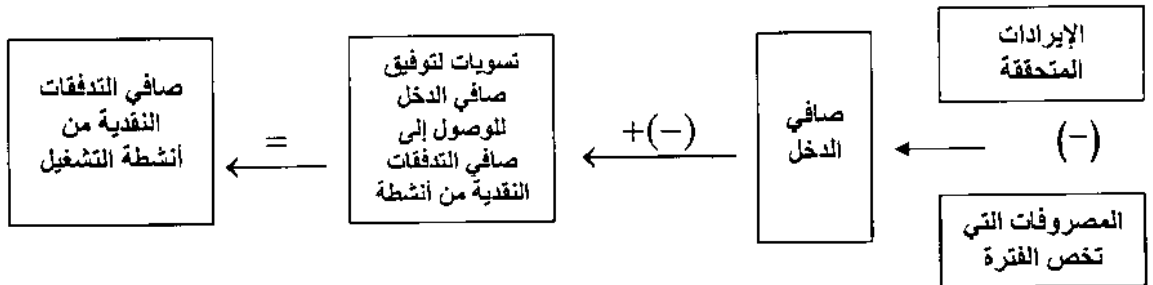
النقدية إلى الموردين

الإيرادات الأخرى والمدفوعات للموردين وللعمال والمدفوعات مقابل الفوائد والضرائب، إلا أنه لا يوجد اختلاف في النتيجة النهائية في إتباع أي من الطريقتين ، فالتدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل تكون واحدة في ظل إتباع أي طريقة منهما . كما أن الاختيار بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة يقتصر فقط على أنشطة التشغيل ، ولا يوجد أي اختلاف في الإفصاح عن أنشطة الاستثمار والتمويل في قائمة التدفقات النقدية في أي من الطريقتين المباشرة وغير المباشرة.

ويوضح الشكل رقم (4-2) صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل وفق للطريقة غير المباشرة⁽¹⁾.

شكل رقم (4-2)

صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل وفقاً للطريقة غير المباشرة



ويمكن توضيح كيفية إعداد العرض والتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل باستخدام الطريقة غير المباشرة على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (4-2)⁽²⁾.

(1) المرجع السابق، ص 292.

(2) حماد ، طارق عبدالمل ، (2006)، مرجع سابق ، ص 280.

جدول رقم (4-2)

قائمة التدفقات النقدية عن الأنشطة التشغيلية وفقاً للطريقة غير المباشرة

<u>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</u>	
xxx	صافي الربح قبل الضرائب
	يضاف إليه:
xxx	إهلاك الأصول الثابتة
xxx	إهلاك الأصول غير الملموسة
xxx	فوائد تمويلية
xxx	النقص في الأصول المتداولة
xxx	الزيادة في أوراق الدفع
xxx	الزيادة في الضرائب العقارية
xxx	
xxx	يخصم منه:
xxx	أرباح بيع أصول
xxx	الزيادة في الأصول المتداولة
xxx	الزيادة في حسابات المدينين
xxx	الزيادة في المخزون
xxx	الزيادة في المصروفات العمومية المقدمة
xxx	النقص في الخصوم المتداولة
(xxx)	
xxx	صافي التدفقات النقدية الناتجة عن نشاط التشغيل

4-7-2 تحديد صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل :

تشمل الأنشطة الاستثمارية الاستحواذ والتصرف في الأصول طويلة الأجل كالعقارات والآلات والتجهيزات والديون وأدوات حقوق الملكية في الوحدات الاقتصادية الأخرى . والتي لا تدخل ضمن وصف ما في حكم النقدية ، أو التي تم الاستحواذ عليها بغرض المتاجرة أو التعامل ، وتشمل أنشطة الاستثمار النقدية المقدمة كقروض لأطراف أخرى ، وكذلك المتحصلات من هذه القروض الممنوحة للغير (دون أن تشمل قروض وسلف المؤسسات المالية) .

وتشمل الأنشطة التمويلية مصادر التعامل مع الملاك وأيضاً مصادر الحصول على القروض (قصيرة الأجل وطويلة الأجل) وإعادة سداد المبالغ المقرضة⁽¹⁾. ويتم إعداد قائمة التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل عن طريق الإفصاح عن إجمالي المقبوضات والمدفوعات للبنود الرئيسية بطريقة منفصلة أي إجمالي قيمتها ودون إجراء مقاصة بينهما . ولا يوجد اختلاف في عملية الإفصاح عن هذه الأنشطة بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة والجدول رقم (4-3) يوضح إعداد وعرض التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل⁽²⁾ .

4-8 الانتقادات الموجهة للمعيار الأمريكي رقم 95 والخاص بقائمة

التدفقات النقدية :

لقد وجه إلى التصنيف الوارد بالمعيار رقم 95 والخاص بقائمة التدفقات النقدية مجموعة من الانتقادات من أهمها⁽¹⁾:

1 - عشوائية التصنيف. حيث تمت معالجة تدفقات نقدية مختلفة بطريقة متشابهة ، كذلك تمت معالجة تدفقات نقدية متشابهة بطريقة مختلفة ، فالفوائد طبقاً للمعيار ضمن الأنشطة التشغيلية على الرغم من أنها طابعاً تمويلياً ، وكذلك

(1) حماد ، طارق عبد العال ، مرجع سابق ، ص 321 - 322 .

(2) لطفى ، أمين السيد أحمد ، مرجع سابق ، ص 295 .

(1) عبد المولى ، ناصر خليفة ، مرجع سابق ، ص 39 - 40 .

الجدول رقم (3-4)

إعداد قائمة التدفقات النقدية عن أنشطة الاستثمار والتمويل

		<u>التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار</u>
		التدفقات الداخلة :
	xxx	متحصلات من بيع أصول ثابتة
	xxx	متحصلات من بيع استثمارات
	xxx	متحصلات من القروض طويلة الأجل المقدمة للغير
xxx		التدفقات النقدية الخارجة
	xxx	مدفوعات لشراء أصول ثابتة
	xxx	مدفوعات لشراء استثمارات
	xxx	مدفوعات لقروض طويلة الأجل مقدمة من الغير
(xxx)		
xxx		صافي التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري
		<u>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل</u>
		التدفقات النقدية الداخلة :
	xxx	متحصلات من إصدار سندات أو قروض
	xxx	متحصلات من إصدار أسهم لفترة طويلة الأجل من الغير
xxx		التدفقات النقدية الخارجة :
	xxx	سداد توزيعات الأرباح
	xxx	سداد ديون طويلة الأجل
xxx		
xxx		صافي التدفقات النقدية من النشاط التمويلي

الضرائب على الرغم من أن الضرائب المتعلقة بالأصول الثابتة تعد نشاطاً استثمارياً .

2 - عدم سلامة معالجة متحصلات الفوائد الدائنة ومدفوعات الفوائد المدينة. حيث عالج المعيار المتحصلات من الفوائد الدائنة على أنها نشاطاً تشغيلياً وكذلك مدفوعات الفوائد المدينة على الرغم من أنها ذات طابع استثماري .

3 - عدم سلامة معالجة أقساط القروض من الغير والفوائد المدينة وخصم الإصدار. فقد عالج المعيار أقساط القروض وفوائدها معالجات مختلفة، فالفوائد عالجها على أنها نشاط تمويلي بينما القروض على أنها نشاط استثماري، كما عالج خصم الإصدار على أنه نشاط تشغيلي في حين أنه نشاط تمويلي.

4 - معالجة ضرائب الدخل المسددة على أنها ضمن نشاط التشغيل في حين أن هذه الضرائب لو كانت متعلقة بأصول ثابتة لأدرجت ضمن نشاط الاستثمار.

5 - معالجة عمليات الشراء والبيع للأصول طويلة الأجل بالتقسيط . حيث يعالج المعيار المبالغ المسددة مقدماً على أنها تدفق استثماري والأقساط بعد ذلك تدفق تمويلي، كما أعتبر المعيار كافة المبالغ المحصلة مقدماً أو على أقساط على أنها تدفق استثماري عند بيع الأصول طويلة الأجل.

كما أضاف احد الباحثين الانتقادات التالية⁽¹⁾:

1 - لم يصنف المعيار رقم (95) التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية إلى تدفقات ثابتة وتدفقات متغيرة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم المساعدة على تقييم المرونة المالية للوحدة الاقتصادية .

2 - يدرج المعيار التوزيعات المسددة للملاك كتدفقات نقدية خارجة من الأنشطة التمويلية . ولم يوضح المعيار صراحة كيفية الإفصاح عن التوزيعات المعلن عنها ولم يتم سدادها. ويعتقد البعض إنه في حالة اختلاف التوزيعات المعلن عنها والمسددة فإن الفرق يمثل عملية تمويلية غير نقدية كان ينبغي الإفصاح عنها في ظل القائمة .

(1) محمود، عبد الحميد أحمد ، (1995) ، محتوى معلومات قوائم التدفقات النقدية - دراسة حالة ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة بسوهاج - جامعة جنوب الوادي ، المجلد التاسع ، العدد الثاني ، ص 187 - 188 .

3 - لم يوفر المعيار مرشداً بشأن العمليات الاستثمارية التي يتم تمويلها عن طريق أحد طرق التمويل المختلفة. ويشير البعض إلى أن بعض الوحدات الاقتصادية تسجل مثل هذه العمليات كتدفقات تمويلية داخلية وكتدفقات استثمارية خارجة ، بينما بعض الوحدات الاقتصادية الأخرى تسجل العملية على أنها تمويل غير نقدي لنشاط استثماري.

وأشار بعض الباحثين إلى الانتقادات التي وجهت لشكل ومحتوى عرض

التدفقات النقدية بالمعيار الأمريكي رقم (95) ومن أهم هذه الانتقادات ما يلي⁽¹⁾:

1 - إنه ميّز بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة باستخدام الأقسام حول التدفقات النقدية الخارجة ، وبالتالي فإن صافي التدفقات يتحدد من خلال الجمع الجبري للأرقام ، وكان من الأفضل أن يتم تجميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة كلاً على حده بعدها يتم إظهار الصافي بعد التجميع.

2 - إن المعيار نص على ضرورة الإفصاح في الهامش وبعيداً عن قائمة التدفقات النقدية وإن هذه الهوامش يمكن أن يكون لها تأثيراً مستقبلياً على التدفقات النقدية لمساعدة مستخدمي القوائم على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، وهذا قد يفتح الباب أمام إدارة الوحدة الاقتصادية لوضع معلومات غير موثقة توهي بتحسين موقف السيولة مستقبلاً.

3 - التخيير بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة عند عرض التدفقات النقدية من نشاط التشغيل ، فعند اختيار الطريقة المباشرة فإن على الوحدة الاقتصادية أن ترفق بالقائمة جدولاً لتسوية التدفقات النقدية وصولاً لصافي الدخل ، وهذا التخيير يعد أمراً غير مرغوباً فيه وذلك للأسباب الآتية:

أ - لا بد من توحيد طريقة العرض لإجراء المقارنات بين الوحدات الاقتصادية .

ب - قد يؤدي استخدام الطريقة غير المباشرة إلى إخفاء التدفقات النقدية من نشاط التشغيل حيث لم تجري تسويات إلا لرقم صافي الدخل فقط بالعمليات غير النقدية .

(1) عبد المولي ، ناصر خليفة ، مرجع سابق ، ص 40 - 41 .

ج - إن استخدام الطريقة المباشرة يتطلب أيضاً إرفاق جدول تسوية للوصول إلى صافي الربح مما يمثل تعقيداً إجرائياً وعبئاً حسابياً لا مبرر له، كما أنه يعلق مصداقية القائمة الأساسية على مرفقات أخرى.

كما أضاف باحثاً آخر الانتقادات التالية⁽¹⁾:

- 1 - تجاهل المعيار رقم 95 الإفصاح بشكل مستقل عن التدفقات النقدية المرتبطة بكل من تكاليف الإنتاج والتسويق والمصروفات الإدارية العامة.
- 2 - تجاهل المعيار إعداد قائمة التدفقات النقدية على أساس قطاعي تحقيقاً لمتطلبات إعداد القوائم المالية القطاعية.

4 - 9 المؤشرات المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية :

تناول الفصل السابق بعض المؤشرات المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق والتي تستخدم في تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد الالتزامات قصيرة الأجل - نسبة التداول ونسبة السداد السريع - وكذلك الالتزامات طويلة الأجل - نسب الربحية - والتي وضح الباحث أنها تعاني من العديد من نقاط الضعف والقصور ، ولا تعد كافية للدلالة على قدرة الوحدة الاقتصادية على البقاء وسداد التزاماتها في مواعيدها .

ويعتبر توفير مقاييس التدفقات النقدية ذو أهمية كبرى لمستخدمي القوائم المالية ، إلى جانب المقاييس التقليدية الأخرى ، وقد أصبح من الضروري إعداد هذه القائمة واستخدام المعلومات التي توفرها ، لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية .

ولقد ذكر أحد الباحثين بعض مبررات الاتجاه نحو هذه القائمة والاهتمام والتأكيد على مقاييسها ومنها:⁽²⁾

- 1 - إن التدفقات النقدية أكثر صلابة نسبياً من الأرقام الناتجة عن تطبيق قواعد الاستحقاق ، فالتدفقات النقدية تتميز بالعديد من الخصائص المرغوب فيها مثل البساطة والموضوعية وسهولة الفهم .

(1) محمود، عبد الحميد أحمد، مرجع سابق، ص 187.

(2) الجوهري ، علي محمد ، مرجع سابق ، ص 42 - 43.

- 2 – إن التركيز الشديد على الأرباح كمؤشرات للأداء تلغي الرشد الاقتصادي لقرارات الاستثمار التي تعتمد على التدفقات النقدية .
- 3 – إن إي نظام يستخدم للتقرير عن التدفقات النقدية يتضمن أثر التضخم وذلك إذ ما أستخدم معدل مناسب لقيمة الوقت عند خصم التدفقات النقدية الدورية .
- 4 – لقد ثارت الشكوك حول الدوافع وراء اختيار مديري الوحدات الاقتصادية لإجراءات محاسبية معينة من بين تلك المقبولة قبولاً عاماً ، إذا ما كانت مكافآت المدراء تحسب على أساس الأرباح ، ولقد أوضحت بعض الدراسات أن المدراء يمكن أن يتلاعبوا في الأرباح على أساس الاستحقاق في محاولة منهم لتعظيم مكافأتهم .
- 5 – إن بقاء الوحدة الاقتصادية في الأجل الطويل يتطلب أن تكون الوحدة الاقتصادية رابحة ، كما يتطلب أن تكون قادرة على سداد التزاماتها النقدية عند استحقاقاتها ، فالأنشطة المربحة للوحدة الاقتصادية لا يترتب عليها بالضرورة استلام نقدية في الوقت الذي تحتاج فيه الوحدة الاقتصادية إليها، كما أن الأنشطة التي يترتب عليها استلام نقدية ليست بالضرورة مربحة .
- 6 – لقد زاد اهتمام مستخدمي القوائم المالية بتحليل التدفقات النقدية بالوحدة الاقتصادية ، حيث أصبح من الممارسات العادية أن يقوم المحللون الماليون بسوق الأوراق المالية والبنوك التجارية ومديرو الائتمان والمستثمرون بتقييم القوائم النقدية بالإضافة إلى القوائم التقليدية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق وذلك عند اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض .
- 7 – ربما يكون من أسباب زيادة الاهتمام بتحليل التدفقات النقدية هو ما حدث خلال السبعينات ، حيث كانت النقود قليلة وتكلفة الاقتراض مرتفعة، وسميت هذه الفترة بكارثة السيولة حيث أنه من غير المعتاد بالنسبة لبعض الوحدات الاقتصادية أن تقرر عن أرباح مرتفعة وفي نفس الوقت تقرر عن تدفقات نقدية منخفضة من العمليات .
- وفيما تبقى من هذا الفصل يمكن عرض ودراسة المؤشرات – النسب – المالية والتي تعتمد على التدفقات النقدية كما يلي :

4 - 9 - 1 مؤشرات القدرة على السداد في الأجل القصير :

أ - نسبة تغطية التدفقات النقدية من التشغيل إلى الخصوم المتداولة⁽¹⁾:

$$\frac{\text{التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{متوسط الخصوم المتداولة}} =$$

وتقاس هذه النسبة قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية داخلية من الأنشطة التشغيلية تكفي لتغطية التزامات الوحدة الاقتصادية الجارية. وتشير بعض الدراسات التطبيقية إلى أن الوحدات الاقتصادية المزدهرة تحقق نسبة تغطية قدرها 40% أو أكثر وهذه النسبة قد تلقي الضوء على أسباب التغيرات في نسبة التداول والتي يجب أن تفسر بحذر ، فعندما تتجاوز نسبة التداول 1 صحيح فإن الزيادات (أو الانخفاضات) تكون متساوية في كل من الأصول المتداولة والخصوم المتداولة تؤدي إلى انخفاض أو تحسين نسبة التداول ولكنها لا تعكس بالضرورة هبوط أو تحسين في المرونة المالية للوحدة الاقتصادية⁽²⁾.

ب - نسبة تغطية التوزيعات النقدية :

$$\frac{\text{التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{عدد الاسهم}} =$$

وتقاس هذه النسبة مقدار التوزيعات المدفوعة للمساهمين الناتجة عن التدفقات النقدية التشغيلية . حيث تدخل توزيعات الأرباح ضمن الاهتمامات الرئيسية لمساهمي الوحدة الاقتصادية، لذلك فإن عدد الأسهم مقسوماً على التدفقات النقدية المتوفرة من النشاط التشغيلي يمثل مؤشراً هاماً لملاك الوحدة

(1) حماد ، طارق عبد العال ، (2006 B)، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان - نظرة حالية ومستقبلية - منشورات الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، ص 459
(2) التير ، أحمد محمد ، مرجع سابق ، ص 56 .

الاقتصادية ، لذلك تُعد نسبة التدفقات النقدية المدفوعة لحملة الأسهم مؤشراً لسياسة توزيعات الأرباح التي تتبعها إدارة الوحدة الاقتصادية ، وكذلك مدى جاذبية العائد المتاح للاستثمار في الوحدة الاقتصادية . وتُشير النسبة التي تزيد على 100% إلى أن الوحدة الاقتصادية توزع أرباحاً نقدية على المساهمين لم تنتج من عمليات التشغيل العادية ، والأكثر من ذلك إنه كلما اقتربت هذه النسبة من 100% فإنه يجب أن يزيد القلق والاهتمام بمقدرة الوحدة الاقتصادية في المحافظة على هذه المستويات ، بالإضافة إلى انخفاض النقدية المتوفرة داخلياً لتغطية الطلبات الأخرى⁽¹⁾.

4 - 9 - 2 مؤشرات القدرة على السداد في الأجل الطويل :

أ - نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الالتزامات :

$$\frac{\text{التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{متوسط إجمالي الالتزامات}} =$$

(حيث يقصد بإجمالي الالتزامات الخصوم قصيرة الأجل + الخصوم طويلة الأجل) . وتقيس هذه النسبة قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد كافة التزاماتها ، وبالتالي تقيس قدرتها على السداد طويل الأجل⁽²⁾ . ويلاحظ أن هذه النسبة توضح بطريقة مباشرة مقدار التدفقات النقدية التشغيلية الذي يمكن أن تستخدمه الوحدة الاقتصادية في سداد جميع التزاماتها .

ب - نسبة تغطية التدفقات النقدية التشغيلية للفوائد .

$$\frac{\text{التدفقات النقدية التشغيلية قبل الفوائد والضرائب}}{\text{مدفوعات الفوائد}} =$$

وتقيس هذه النسبة قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد فوائد الديون من التدفقات النقدية الداخلة من نشاط التشغيل للوحدة الاقتصادية⁽¹⁾ .

(1) حماد ، طارق عبد العال ، (B 2006) ، مرجع سابق ، ص 459.

(2) عطية، صبري أسحق، (2001) ، مرجع سابق، ص 82.

ج - نسبة تغطية الأعباء الثابتة :

$$\frac{\text{التدفقات النقدية التشغيلية المعدلة}}{\text{الأعباء الثابتة}} =$$

ويقصد بالتدفقات النقدية التشغيلية المعدلة ، التدفقات النقدية التشغيلية بعد إضافة مدفوعات الفوائد ومدفوعات الضرائب . ويقصد بالأعباء الثابتة التعهدات والتعاقدات التي تلتزم بها الوحدة الاقتصادية كل فترة مثل : الفوائد ومدفوعات الإيجار التمويلية أو أقساط الديون (2).

وتقيس هذه النسبة قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية من نشاطها التشغيلي لتغطية الأعباء أو الالتزامات الثابتة (3).

4 - 9 - 3 مؤشرات تقييم العائد على الاستثمار :

يقسم الأدب المحاسبي العائد على الاستثمار إلى نوعين هما: (4)

أ - العائد المحسوب على أساس الاستحقاق .

ب - العائد المحسوب على أساس التدفقات النقدية .

وبين الجدول التالي رقم (4-4) النسب المالية شائعة الاستخدام في هذا المجال ومن خلال العرض الذي يوضحه هذا الجدول لنسب العائد على الاستثمار المعدة وفقاً للأساس النقدي وأساس الاستحقاق فإن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو ما الذي تضيفه النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية ؟.

(1) - Mills , John R . & Jeanne H . Yamamura , (1998) , OP . Cit., pp7-

(2) عطية، صبري اسحق، مرجع سابق ص 84.

(3) التير ، أحمد محمد ، مرجع سابق ، ص 59 .

(4) عطية، صبري اسحق، مرجع سابق، ص 86.

الجدول رقم (4-4)

نسب العائد على الاستثمار

نسب الأساس النقدي	نسب أساس الاستحقاق	نم
نسبة العائد النقدي إلى الأصول التدفقات النقدية التشغيلية قبل الفوائد والضرائب = متوسط إجمالي الأصول	نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول صافي الربح = إجمالي الأصول	
نسبة العائد النقدي إلى حقوق الملكية التدفقات النقدية التشغيلية = متوسط حقوق ملكية الأسهم العادية	نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية صافي الربح = حقوق الملكية للأسهم العادية	
نسبة التدفقات النقدية الكلية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية والاستثمارية	لا يوجد لها مقابل	
نسبة السهم من التدفقات النقدية التدفقات النقدية التشغيلية - توزيعات الأسهم الممتازة = المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية	ربحية السهم صافي الربح - توزيعات الأسهم الممتازة = المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية	

وبشكل عام فإن نسب التدفقات النقدية التي يتم بها تقييم العائد على

الاستثمار تتميز عن تلك الخاصة بأساس الاستحقاق بالتالي (1) :

- إن نسب التدفقات النقدية تعالج مشكلة التذبذب في الدخل الناتج عن اختلاف السياسات المحاسبية المطبقة في تقييم بنود المصروفات أو بنود الإيرادات .
- يتميز العائد النقدي على الأصول أو على حقوق الملكية بالتعبير الصادق عن الوضع الجاري للوحدة الاقتصادية. وذلك لتماثيه مع ظروف البيئة الاقتصادية المحيطة من حيث موجات التضخم والانكماش.

(1) المرجع السابق، ص 87 - 89.

— يمثل العائد النقدي على الأصول أو على حقوق الملكية قياساً للهدف النهائي والحقيقي الذي تسعى الوحدة الاقتصادية لتحقيقه ، فالهدف الاقتصادي للوحدة الاقتصادية هو في حقيقته ليس مجرد تحقيق الربح المطلوب بل يتمثل في الوحدات النقدية التي يضيفها الربح في خزينة الوحدة الاقتصادية .

— إن نسبة التدفقات النقدية الكلية تعبر عن كفاية التدفقات النقدية التشغيلية في تغطية التدفقات النقدية الخارجية من الأنشطة التمويلية، مضافاً إليها التدفقات النقدية الخارجة من النشاط الاستثماري ، ولذلك تعبر هذه النسبة بشكل جيد عن وضع السيولة في الوحدة الاقتصادية .

— إن نسبة حصة السهم من التدفقات النقدية ، تفيد المستثمرون في اتخاذ قرارات الاستثمار وشراء أسهم الوحدة الاقتصادية ، حيث أن هذه الحصة التي تعبر عليها هذه النسبة هي الحصة الفعلية للتوزيع على الأسهم.

4 - 9 - 4 مؤشرات تقييم جودة الدخل :

يعد مجال تقييم جودة الدخل من المجالات الجديدة في مجال تقييم الأداء، فلم تنطرق إليه النسب المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق، بصورة مباشرة، فهذه النسب تستخدم الدخل كمقياس للأداء ولم تنطرق إلى تقييم جودة ونوعية هذا الدخل ولقد طرح الفكر المحاسبي المعاصر منذ اهتمامه بجودة الأرباح مجموعة من المؤشرات التي تستخدم لتقييم جودة الربح ، ومن أهم هذه المؤشرات التي طُرحت علاقة الدخل بالمستحقات والتدفق النقدي واثرتلك العلاقة على صدق وفائدة رقم الربح لمتخذي القرارات ، وبالرغم من تعدد معايير قياس تلك العلاقة إلا أنها جميعها تتفق على أنه كلما زادت المستحقات في رقم الربح قلت جودته ، أي أنه كلما زاد اقتراب رقم صافي الربح بالتدفق النقدي ارتفعت جودته (1).

ومن المعروف أن الربح يتولد أساساً من نشاط المبيعات الذي تقوم به الوحدة الاقتصادية بصفة دورية ، ثم باستقطاع تكلفة البضاعة المباعة والمصروفات التشغيلية ليتم التوصل إلى الدخل التشغيلي.

(1) التير ، أحمد محمد ، مرجع سابق ، ص 64 - 65 .

لذلك يتم قياس جودة الدخل بواسطة مؤشرين أساسيين ، يقيس أحدهما جودة الدخل المتولد من المبيعات ، ويقيس الثاني جودة الدخل التشغيلي الذي حققته الوحدة الاقتصادية .

أ – جودة دخل المبيعات

$$\frac{\text{التدفقات النقدية من المبيعات ((النشاط الجاري))}}{\text{صافي المبيعات}} =$$

صافي المبيعات

وتقيس هذه النسبة جزء من إيراد المبيعات الذي تدفق بالفعل إلى الوحدة الاقتصادية في صورة نقدية ، وبالتالي تقيس مدى كفاية سياستها البيعية من جهة ، وجودة الإيرادات أو نوعيتها من جهة أخرى (1) .

ب – جودة الدخل التشغيلي :

$$\frac{\text{التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{الدخل التشغيلي}} =$$

الدخل التشغيلي

وتقيس هذه النسبة الجزء من الدخل الذي تتمكن الوحدة الاقتصادية من استخدامه بالفعل ، والذي يندرج تحت الأشياء العينية الملموسة ، وبالتالي يخضع لقواعد التصرف فيها – والمتمثلة في الحيابة ، والتخلص والاستخدام في الدفع – وبالتالي يمثل مقياساً لمدى قدرة الوحدة الاقتصادية على التصرف ، سواءً تجاه الدائنين أو تجاه الملاك (المساهمين) ، وهو مؤشر على مدى المرونة المالية التي تتمتع بها الوحدة الاقتصادية ، وقدرتها على فتح آفاق استثمارية جديدة . وإن كانت هذه الاستثمارات تحتاج إلى مصادر تمويلية خارجية (2) .

(1) مبارك ، صلاح الدين عبد المنعم ، (1991) ، دراسة اختبارية لمحتوى المعلومات في قائمة مقترحة للتدفقات النقدية للشركة المساهمة المصرية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة بسوهاج - جامعة أسيوط ، المجلد الخامس ، العدد الثاني ، ديسمبر ، ص 156 .

(2) Carlsaw , Charles . & John R.mills , (1991), " Developing Ratios For Effective Cash Flow statement Analysis "Journal of Accountancy , Nov . pp. 67 .

4 - 9 - 5 مؤشرات تقييم العمليات الاستثمارية:

تتناول طرق تقييم العمليات الاستثمارية توضيح نتائج العمليات الاستثمارية باستخدام المؤشرات المتاحة لهذا الشأن ، وتقوم قائمة التدفقات النقدية بوظيفة هامة في مجال خدمة قرارات الاستثمار ، إذ أنها توفر المعلومات اللازمة لقياس وتقييم القدرة على توفير التمويل لهذه المشروعات من فائض التدفقات النقدية التشغيلية ، ويعرض الباحث في هذا الجزء من الدراسة النسب المتعلقة بالعمليات الاستثمارية كما يلي :

أ - نسبة الحيازة الرأسمالية :

$$\frac{\text{التدفقات النقدية التشغيلية - إجمالي التوزيعات المدفوعة}}{\text{النقدية المدفوعة في الحيازة الرأسمالية}} =$$

وتقيس هذه النسبة قدرة الوحدة الاقتصادية على تمويل المدفوعات النقدية لاقتناء الأصول الرأسمالية من فائض التدفقات النقدية التشغيلية . وتستبعد التوزيعات المدفوعة (الأسهم العادية + الأسهم الممتازة) من هذا الفائض ، على اعتبار إن هذه التوزيعات وإن كانت ليست من الالتزامات ذات الأولوية في السداد ، فإن دفعها أمراً ضرورياً ويؤثر على وضع الوحدة الاقتصادية في أسواق المال ، حيث يتم استبعادها لكي يكون المؤشر أكثر دقة ووضوح . وذلك لأن الوحدة الاقتصادية يمكنها إجراء التوزيعات على المساهمين دون أن تؤثر على وعاء التمويل الذاتي ، وذلك بمنح المساهمين أسهم مجانية على سبيل المثال. (1)

(1) عطية، صبري اسحق، مرجع سابق، ص 96 .

ب – نسبة التشغيل إلى الاستثمار :

$$\frac{\text{التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الاستثمارية}} =$$

وتقيس هذه النسبة قدرة الوحدة الاقتصادية على تغطية صافي التدفقات النقدية الاستثمارية بواسطة الفائض النقدي المتحقق من عملياتها التشغيلية. ولزيادة الاستفادة في التحليل المالي، فإنه سوف يتم قياس قدرة الوحدة الاقتصادية على التمويل الذاتي لكل بند من بنود هذه الاستثمارات (كل بند على حده).

– نسبة التشغيل إلى الاستثمار في الأصول الثابتة :

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية - إجمالي التوزيعات المدفوعة}}{\text{صافي التدفق النقدي لاقتناء أصول ثابتة}} =$$

– نسبة التشغيل إلى الاستثمار في الأوراق المالية :

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية - إجمالي التوزيعات المدفوعة}}{\text{صافي التدفقات النقدية لشراء الاستثمارات في الأوراق المالية}} =$$

– نسبة التشغيل إلى الاستثمار في الإقراض طويل الأجل :

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية - إجمالي التوزيعات المدفوعة}}{\text{صافي التدفق النقدي للإقراض طويل الأجل}} =$$

ومن خلال هذا التبويب سوف يتم قياس قدرة الوحدة الاقتصادية على التمويل الذاتي لكل بند من بنود العمليات الاستثمارية كلاً على حده (1).

ج - نسبة إعادة الاستثمار النقدي:

$$\frac{\text{التدفقات النقدية التشغيلية - التوزيعات المدفوعة}}{\text{إجمالي الأصول غير المتداولة + رأس المال العامل}} =$$

وتستخدم هذه النسبة في الحكم على قدرة الوحدة الاقتصادية على التمويل الذاتي لعملية إعادة الاستثمار بصورة شاملة فهي غير مقتصرة على الأصول طويلة الأجل فقط بل تشمل أيضاً الأصول المتداولة .

ويقصد بإجمالي الأصول غير المتداولة، قيمة هذه الأصول دون خصم قيمة مجمع الإهلاك منها .

د - نسبة الاستثمار إلى التمويل :

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري}}{\text{صافي التدفقات النقدية من النشاط التمويلي}} =$$

تقيس هذه النسبة العلاقة بين صافي التدفقات النقدية المرتبطة بتنفيذ البرنامج الاستثماري للوحدة الاقتصادية في أحد السنوات ، وصافي التدفقات النقدية المترتبة على البرنامج التمويلي الذي تنتهجه ، فهي تقيس مدى اعتماد الوحدة الاقتصادية على مصادر التمويل الخارجية في تمويل عملياتها الاستثمارية (2).

هـ - نسبة الاستثمار إلى التشغيل والتمويل :

(1) المرجع السابق، ص 98 - 99.

(2) المرجع السابق ، ص 101 .

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

صافي التدفقات النقدية التشغيلية + صافي التدفقات النقدية التمويلية

وتقيس هذه النسبة قدرة الوحدة الاقتصادية على تمويل استثماراتها من مواردها الذاتية مضافاً إليها الأموال التي يمكن اجتذابها من المصادر الخارجية للتمويل (سواءً كان التمويل بالأسهم أو الاقتراض)⁽¹⁾.

الخلاصة:

تناول الباحث في هذا الفصل المحتوى الإخباري الذي تتضمنه قائمة التدفقات النقدية من حيث مفهوم التدفقات النقدية بشكل عام ، وكذلك الأهداف المرجو تحقيقها من خلال المعلومات التي تقدمها القائمة ، كما وضح أيضاً أهمية هذه القائمة بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية ، كما تطرق أيضاً إلى الطرق المختلفة لإعداد وتبويب القائمة المعنية ، والانتقادات التي تتضمنها القائمة وفقاً لما جاء بالمعيار الأمريكي رقم 95، وفي الختام تناول بالدراسة والتحليل مؤشرات التدفقات النقدية والتي يمكن أن يكون لها دور فعال في عملية تقييم الأداء .

(1) المرجع السابق ، ص 104 - 105 .

الفصل الخامس
الدراسة الميدانية

5- 1 مقدمة الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة النظرية أهمية ودور المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية لزيادة فاعلية اتخاذ القرارات التقييمية والتنبؤية للوحدات الاقتصادية . ويهدف هذا الفصل لاختبار ما تم التوصل إليه من إطار نظري من حيث معرفة مدى درجة قبوله في الواقع العملي في ليبيا واستقصاء رأي عينة من مستخدمي القوائم المالية في ليبيا بشأن مدى ملاءمة معلومات قائمة التدفقات النقدية لتقييم أداء الوحدات الاقتصادية، وما إذا كانت المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية تعكس الوضع المالي للوحدة الاقتصادية بشكل جيد إلى جانب المعلومات المستخرجة من النظام المحاسبي التقليدي (أساس الاستحقاق) .

2.5 إجراءات الدراسة :

يمكن توضيح إجراءات الدراسة الميدانية لاختبار مدى صحة فرضيات الدراسة في الخطوات التالية :

5.2.1 طبيعة مجتمع الدراسة وتحديد حجم العينة :

يشتمل مجتمع الدراسة على محلي الائتمان في المصارف التجارية العاملة في ليبيا ضمن المراكز الرئيسية وكذلك محلي الاستثمارات في سوق الأوراق المالية ، والمحليلين الماليين بالهيئة العامة للتنمليك .

وقد اعتمد الباحث في تحديد حجم العينة على الاعتبارات التالية :

أ - توافر الخبرة في مجال التحليل المالي سواء في اتخاذ ومتابعة قرارات منح الائتمان بالمصارف أو قرارات الاستثمارات في الأوراق المالية أو تقييم الوحدات الاقتصادية .

ب - مدى الاستجابة والاستعداد للمشاركة في الدراسة الميدانية .

وقام الباحث بتوزيع قوائم الاستبيان على المشاركين في الدراسة وجمعها بالاتصال المباشر بأفراد العينة ومن خلال المقابلة الشخصية .

ويبين الجدول رقم (5-1) ملخص بيانات العينة وعدد قوائم الاستبيان

الموزعة والمستلمة والصالحة للتحليل الإحصائي .

جدول رقم (5-1)

قوائم الاستبيان الموزعة والمستلمة والصالحة للتحليل الإحصائي

بيان	الإجمالي		المصارف التجارية		سوق الأوراق المالية		الهيئة العامة للتمليك	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
قوائم الاستبيان الموزعة	80	%100	58	%100	10	%100	12	%100
قوائم الاستبيان المستلمة	44	%55	30	%52	7	%70	7	%58
قوائم الاستبيان الصالحة للتحليل	41	%51	28	%48	6	%60	7	%58

يتضح من الجدول رقم (5-1) السابق إن إجمالي القوائم المستلمة والصالحة للتحليل الإحصائي قد بلغت 41 مفردة (أي بنسبة 51% من القوائم الموزعة) وتتكون عينة الدراسة الإجمالية من ثلاث مجموعات هي :

المجموعة الأولى : وتشمل محلي الائتمان في المصارف التجارية الرئيسية ، مصرف الأمة الإدارة العامة طرابلس ، مصرف الصحاري الإدارة العامة طرابلس ، مصرف الأهلي الإدارة العامة طرابلس ، مصرف الجمهورية الإدارة العامة طرابلس ، مصرف الوحدة الإدارة العامة بنغازي ، المصرف التجاري الإدارة العامة البيضاء ، وقد بلغت عدد استمارات الاستبيان المستلمة والصالحة للتحليل 28 استمارة من مجموع 58 استمارة أي بنسبة استجابة 48%.

المجموعة الثانية : وتشمل محلي الاستثمارات في سوق الأوراق المالية - بنغازي - وبلغ عدد الاستثمارات المستلمة والصالحة للتحليل 6 استمارة من مجموع 10 استمارات أي بمعدل استجابة 60%.

المجموعة الثالثة : وتشمل المحليين الماليين في الهيئة العامة للتمليك - طرابلس جنزور - وقد بلغت عدد استمارات الاستبيان المستلمة والصالحة للتحليل 7 استمارات من مجموع 12 استمارة أي بنسبة استجابة 58%.

5 - 2 - 2 أسلوب جمع البيانات :

استندت الدراسة الميدانية إلى استخدام أسلوب المقابلة الشخصية وقائمة الاستبيان المرفقة بالملحق في الحصول على البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات وتحقيق هدف البحث . وقد قام الباحث بتسليم قوائم الاستبيان للمشاركين في الدراسة الميدانية مع تقديم الإيضاحات لهم والإجابة عن ما أبدوه من استفسارات . وقد اشتملت قائمة الاستبيان الموزعة على عينة الدراسة على 25 سؤال من الأسئلة الترتيبية والتي يتم فيها التعبير عن آراء المشاركين في الدراسة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي والذي يتدرج من 1 إلى 5 كما يلي :

موافق جدا 5 درجات ، موافق 4 درجات ، محايد 3 درجات ، غير موافق 2 درجة ، غير موافق بشدة 1 درجة .

5 - 3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات وقاعدة قبول أو رفض فرضيات الدراسة:

5 - 3 - 1 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة في تحليل البيانات على إحصاء الوصفي وكذلك الإحصاء الاستدلالي :

– الإحصاء الوصفي :

اعتمدت هذه الدراسة على الإحصاء الوصفي في تحليل البيانات لتوضيح الاتجاهات العامة للإجابات المشاركين في الدراسة ، وذلك بالاعتماد على التكرارات والنسب المئوية ، ونظرا لاستخدام مقياس ليكرت الخماسي فقد اعتبر (موافق جدا وموافق) إشارة على القبول والموافقة ، و (غير موافق وغير موافق بشدة) إشارة على الرفض وعدم الموافقة .

– الإحصاء الاستدلالي :

لقد أستخدم الباحث اختبار (t. test) لاختبار فرضيات الدراسة .

$$t = \frac{\bar{x} - \mu_0}{\frac{S}{\sqrt{n}}}$$

T	اسلوب احصائي الاختبار
\bar{X}	المتوسط الحسابي للعينة لكل فقرة
μ_0	متوسط العينة
S	الانحراف المعياري
n	حجم العينة

وقد تم تشغيل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي Minitab.

5-3-2 القاعدة التي تتبع لاتخاذ قرار قبول أو رفض الفرضيات :

يتم قبول او رفض فرضيات الدراسة عن طريق مقارنة T المحسوبة والنتيجة عن تطبيق المعادلة السابقة مع قيمة T الجدولية بمستوى ثقة 95 % وبدرجة حرية (N-1) أي (41 - 1 = 40) حيث يتبين إن T الجدولية تساوي (-1.684) وذلك بمستوى ثقة 95 % ، فإذا كانت T المحسوبة أكبر من T الجدولية وهي (-1.684) تقبل الفرضية الأصلية وترفض الفرضية البديلة وعلى العكس من ذلك إذا كانت T المحسوبة أقل من T الجدولية ترفض الفرضية الأصلية وتقبل الفرض البديلة⁽¹⁾.

(1) د. العماري ، على عبدا لسلام . د. العجيلي ، على حسين ، 2000 . الإحصاء والاحتمالات – النظرية والتطبيق . منشورات شركة الجيا للنشر . قالتا ، مالطا ، ص 810 .

5 - 4 التحليل الوصفي للبيانات :

يتناول هذا الجزء من الدراسة تحليلاً وصفيًا لنتائج البيانات المتعلقة ببيان مدى صلاحية المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي لتقييم أداء الوحدات الاقتصادية، وكذلك مدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية في توفير معلومات محاسبية يمكن استخدامها إلى جانب المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي في عملية تقييم أداء الوحدات الاقتصادية، وقد طلب من المشاركين في الدراسة إبداء رأيهم على كل فقرة من الفقرات المتعلقة بهذه الفرضيات وذلك وفقاً لمقياس ليكرت ذو الخمس درجات ويوضح الجدول رقم (5-2) مجموعة من النتائج كما يلي :-

المجموعة الأولى: تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بمدى صلاحية المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي لتقييم أداء الوحدات الاقتصادية:

الجدول رقم (5-2)

صلاحية المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي لتقييم أداء الوحدات الاقتصادية:

ر.م	موافق جداً		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
1	6	14.6	19	46.4	5	12.2	10	24.4	1	2.4
2	4	9.7	22	53.7	10	24.4	5	12.2	-	-
3	5	12.2	20	48.8	8	19.5	6	14.6	2	4.9
4	8	19.5	19	46.4	10	24.4	3	7.3	1	2.4
5	3	7.3	13	31.7	10	24.4	13	31.7	2	4.9
6	6	14.6	19	46.4	8	19.5	7	17.1	1	2.4
7	7	17.1	16	39.1	8	19.5	6	14.6	4	9.7
8	6	14.6	12	29.3	16	39.1	6	14.6	1	2.4
9	7	17.1	24	58.6	3	7.3	6	14.6	1	2.4
10	8	19.5	24	58.6	4	9.7	4	9.7	1	2.4

ونلاحظ من خلال الجدول السابق :

إن نسبة (61%) من المشاركين في الدراسة (وهو مجموع نسبة موافق جداً وموافق يوافقون على أن الاعتماد على التحليل المالي باستخدام مؤشرات أساس الاستحقاق سوف يؤدي إلى استنتاجات غير سليمة نظراً لتأثر الأرقام المحاسبية بالمعايير المحاسبية البديلة .

وكذلك توضح النتائج الموجودة في الجدول السابق أن نسبة (63.4%) من المشاركين في الدراسة (وهو مجموع نسبة موافق وموافق جداً) يوافقون على أن استخدام أسلوب الأداء المرجعي والذي يعتمد على مؤشرات أساس الاستحقاق لا يؤدي إلى مقارنات سليمة بين الوحدات الاقتصادية وذلك لتأثر تلك المؤشرات بالبدائل المحاسبية والتقديرات التي يتضمنها أساس الاستحقاق .

وقد وافق المشاركون في الدراسة (بنسبة 61%) على أن تخصيص تكلفة الأصول الثابتة على الفترات يتضمن الكثير من عمليات التقدير الشخصي التي تؤثر على موضوعية رقم الربح وبالتالي تؤثر سلباً على صلاحية صافي الربح وإمكانية الاعتماد عليه لأغراض تقييم الأداء .

كذلك وافق المشاركون في الدراسة بنسبة (65.9%) على أن تعدد بدائل الاعتراف بالإيرادات مع حرية الإدارة في الاختيار من بين تلك البدائل قد يؤدي إلى عدم موضوعية رقم الربح وبالتالي نقل صلاحية الاعتماد على الربح لغرض تقييم الأداء .

كما توضح النتائج الخاصة بالفقرة الخامسة بأن نسبة (39%) من إجمالي المشاركين في الدراسة (وهو مجموع نسبة موافق جداً وموافق) يوافقون على أن قياس المصروفات بإتباع أساس الاستحقاق قد يترتب عليه عدم الدقة في تحديد مبلغ المصروفات وبالتالي تقلل من صلاحيتها لأغراض عملية تقييم الأداء وفي نفس الوقت يبدي بعض المشاركين رأيهم بعدم الموافقة بنسبة (36.6%) (وهو مجموع نسبة غير موافق وغير موافق جداً) في حين نجد أن نسبة (24.4%) من المشاركين كان موقفهم محايداً إتجاه هذه الفقرة .

كما يتضح لنا من النتائج المعروضة في الجدول رقم (5-2) بأن نسبة (61%) من إجمالي المشاركين في الدراسة (وهو مجموع نسبة موافق جداً وموافق) يوافقون على أن تعدد بدائل تحديد تكلفة المخزون وتكلفة المبيعات وتدخل الإدارة في اختيار بدائل السياسات المحاسبية قد يترتب عليه عدم دقة رقم الربح المحاسبي وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه لأغراض تقييم الأداء .

كما وافق المشاركون في الدراسة بنسبة (56.2%) على أن اعتماد الوحدات الاقتصادية في تحديد تكلفة المخزون على نظرية التكاليف الكلية يمكن الإدارة من زيادة رقم الربح عن طريق زيادة الانتاج وبالتالي زيادة المخزون وتحمله بجزء كبير من التكاليف الثابتة مما يؤدي إلى عدم الوثوق في استخدام صافي الدخل كمؤشر لتقييم أداء الوحدات الاقتصادية .

وقد وافق المشاركون في الدراسة بنسبة (43.9%) على أن إفتراض ثبات وحدة النفود التي تقوم عليها محاسبة الاستحقاق تجعل الكثير من الأرقام المحاسبية بعيدة عن القيمة الجارية وبالتالي تقل صلاحيتها لأغراض تقييم أداء الوحدات الاقتصادية وقد قابل هذه الموافقة رفض من قبل بعض المشاركين في الدراسة بنسبة (17%) وبنسبة (39.1%) من المشاركين كان موقفهم محايداً إتجاه هذه الفقرة .

يوافق المشاركون في الدراسة بنسبة (75.6%) على ان تأثير قيم الأصول المتداولة بالسياسات المحاسبية البديلة وتدخل الإدارة يؤثر على نتائج التحليل المالي للسيولة مثل نسبة التداول ونسبة رأس المال العام .

كما وضحت أيضاً النتائج الواردة بالجدول رقم (5-2) بأن أغلبية المشاركين في الدراسة يوافقون بنسبة (78.1%) على أن عدم موضوعية الربح المحاسبي وعدم دقة تقويم الأصول المستثمرة يؤدي إلى عدم إمكانية الاعتماد على معدل العائد على الاستثمار كمؤشر لتقييم الأداء .

ويتضح لنا من نتائج التحليل الوصفي للفقرات السابقة بأن المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق لا تصلح لوحدها لتقييم أداء الوحدات الاقتصادية وذلك لما يشوبها من قصور في بعض الجوانب .

— المجموعة الثانية: تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بمدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية في توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتقييم أداء الوحدات الاقتصادية:

الجدول رقم (5-3)

مساهمة قائمة التدفقات النقدية في توفير معلومات محاسبية تحسن من عملية تقييم أداء الوحدات الاقتصادية

ر.م	موافق جداً		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
11	29.3	12	51.2	21	14.6	6	4.9	2	-
12	31.7	13	36.6	15	22	9	7.3	3	2.4
13	34.2	14	36.6	15	14.6	6	14.6	6	-
14	31.7	13	53.7	22	12.2	5	2.4	1	-
15	17.1	7	58.6	24	19.5	8	4.8	2	-
16	29.3	12	53.7	22	12.2	5	4.8	2	-
17	19.5	8	44	18	9.7	4	24.4	10	2.4
18	22	9	58.5	24	12.2	5	7.3	3	-
19	26.8	11	34.2	14	24.4	10	14.6	6	-
20	31.7	13	46.4	19	19.5	8	2.4	1	-
21	24.4	10	51.2	21	17.1	7	7.3	3	-
22	26.8	11	61	25	12.2	5	-	-	-
23	36.6	15	51.3	21	9.7	4	2.4	1	-
24	31.7	13	61	25	7.3	3	-	-	-
25	39	16	44	18	14.6	6	2.4	1	-

ويستخلص من الجدول السابق مجموعة من النتائج كما يلي :

يوافق المشاركون في الدراسة بنسبة (80.5%) من مجموع المشاركين على أن معلومات التدفقات النقدية أكثر ملاءمة لأغراض إتخاذ القرارات وذلك لأن إتخاذ القرارات يتطلب المفاضلة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لكل بديل وبيانات التدفقات النقدية هي أكثر ملاءمة وصلاحيه لهذا الغرض .

وتشير نتائج إجابات المشاركين في الدراسة بأن نسبة (68.3%) من مجموع المشاركين في الدراسة موافقين على أن يتم تقييم الأداء المرجعي بالاعتماد على مؤشرات التدفقات النقدية حيث أنها توفر وحدة أساس للمقارنة ولا تتأثر بالبدائل أو التقديرات المحاسبية .

وتوضح نتائج إجابات المشاركين بأن نسبة (70.8%) من مجموع المشاركين يوافقون على انه يجب تقييم أداء أي وحدة إقتصادية على أساس مقدار ما تحققه من صافي التدفق النقدي الموجب .

كما يتبين لنا من خلال الجدول السابق(الجدول رقم 5-3) إن أغلبية المشاركين في الدراسة وبنسبة (35.4%) يوافقون على أن معلومات التدفقات النقدية تساعد في تقييم أداء الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية كلاً بشكل مستقل .

كما يوافق المشاركون في الدراسة بنسبة (75.7%) من مجموع المشاركين على أنه يفضل استخدام الطريقة المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية لأنها تؤدي إلى تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من كل مصدر على حدة .

ويوضح الجدول أيضاً بأن نسبة (83%) من المشاركين يوافقون على أن تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل يتحدد في ضوء قدرة التدفقات النقدية التشغيلية على تغطية الخصوم المتداولة .

ويتضح لنا من الجدول رقم (3-5) المشار إليه أعلاه كذلك بأن نسبة (63.5%) من مجموع المشاركين بالدراسة يوافقون على ان التدفقات النقدية التشغيلية هي التي تحدد قدرة الوحدة الاقتصادية على توزيع أرباحها وليس صافي الربح المحاسبي فقد .

ويوافق المشاركون في الدراسة بنسبة (80.5%) على ان التدفقات النقدية التشغيلية هي أفضل مقياس لقدرة الوحدة الاقتصادية على تغطية الفوائد والأعباء الثابتة .

كما تبين لنا من الجدول أن نسبة (61%) من مجموع المشاركين في الدراسة يفضلون حساب معدل العائد على الاستثمارات بدلاً من صافي الدخل فالعبرة بالعائد النقدي وليس بالأرباح التي تتضمن الكثير من المستحقات .

ويتبين لنا أيضاً أن أغلبية المشاركين في الدراسة وبنسبة (78.1%) يوافقون على تفضيل اعتماد التحليل المالي باستخدام بيانات التدفقات النقدية لأنها أكثر موضوعية .

ويوافق ما نسبته (75.6%) من المشاركين في الدراسة على تفضيل الاعتماد على صافي الدخل النقدي للأنشطة التشغيلية لتقييم الأداء التشغيلي لأنه أكثر استقراراً وأقل تذبذباً من صافي الربح كما أنه أكثر موضوعية ويخلو من احتمال التحيز الناتج عن تدخل الإدارة .

كما يتضح لنا من الجدول رقم (3-5) المشار إليه أن ما نسبته (87.8%) من مجموع المشاركين يوافقون على أن مؤشرات التدفقات النقدية تساعد في تقييم جودة الدخل من المبيعات والدخل من عمليات التشغيل .

ويتضح أيضاً أن ما نسبته (87.9%) من المشاركين في الدراسة يوافقون على أن مؤشرات التدفقات النقدية تساعد في تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على تمويل أنشطتها الاستثمارية من فائض الأنشطة التشغيلية .

كما وافق أغلبية المشاركين في الدراسة بنسبة (92.7%) من مجموع المشاركين على أن معلومات التدفقات النقدية تساعد في تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على الحصول على مصادر تمويل خارجية .
ووافق المشاركون أيضاً بنسبة (83%) من مجموع المشاركين على ان معلومات التدفق النقدي توفر معلومات أفضل عن المصادر النقدية وأوجه استخدامها في هذه الفترة .

ويتضح لنا من خلال نتائج التحليل الوصفي لل فقرات الخاصة بمساهمة قائمة التدفقات النقدية في تحسين عملية تقييم أداء الوحدات الاقتصادية إن المعلومات المحاسبية التي توفرها قائمة التدفقات النقدية تساهم في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية بشكل أفضل إذا ما استخدمت جنباً إلى جنب مع المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي .

5 – 5 التحليل الإحصائي ونتائج اختبار فقرات الفرضية الأولى :

الفرضية إن المعلومات المحاسبية المُعدّة وفقاً لأساس الاستحقاق لا الأصلية : تصلح لوحدها لتقييم أداء الوحدات الاقتصادية.

الفرضية إن المعلومات المحاسبية المُعدّة وفقاً لأساس الاستحقاق تصلح البديلة : لوحدها لتقييم أداء الوحدات الاقتصادية .

وقد تم اختبار هذا الفرضية من خلال الفقرات من 1-10 بقائمة الاستبيان،

وكانت النتائج الإحصائية المتعلقة بهذه الفرضية كما هي ظاهرة بالجدول التالي :

الجدول رقم (4-5)

نتائج التحليل الإحصائي المتعلقة بفقرات الفرضية الأولى

رقم الفقرة	حجم العينة	متوسط العينة	الانحراف المعياري للعينة	الحد الأقصى لفترة الثقة لمتوسط المجتمع	T	P	القرار
1	41	3.463	1.098	3.752	-0.21	0.416	قبول الفرض الأصلي
2	41	3.610	0.833	3.829	0.84	0.798	قبول الفرض الأصلي
3	41	3.488	1.052	3.764	-0.07	0.471	قبول الفرض الأصلي
4	41	3.732	0.949	3.981	1.56	0.937	قبول الفرض الأصلي
5	41	3.049	1.071	3.330	-2.70	0.005	رفض الفرض الأصلي
6	41	3.537	1.027	3.807	0.23	0.590	قبول الفرض الأصلي
7	41	3.390	1.222	3.712	-0.57	0.284	قبول الفرض الأصلي
8	41	3.390	0.997	3.652	-0.70	0.242	قبول الفرض الأصلي
9	41	3.732	1.001	3.995	1.48	0.927	قبول الفرض الأصلي
10	41	3.829	0.946	4.078	2.23	0.984	قبول الفرض الأصلي

وكانت نتائج اختبار فقرات الفرضية الأولى كما يلي :

1- سلامة الاستنتاجات في حالة استخدام مؤشرات أساس الاستحقاق المحاسبي:

إن الاعتماد على التحليل المالي باستخدام مؤشرات الاستحقاق سيؤدي إلى استنتاجات غير سليمة نظراً لتأثر الأرقام المحاسبية بالسياسات المحاسبية البديلة .

فيما يتعلق برأي المشاركين حول عبارة الفقرة الأولى والتي تبين بان الاعتماد على مؤشرات أساس الاستحقاق سوف تؤدي إلى استنتاجات غير سليمة نظراً لتأثر الأرقام المحاسبية بالسياسات المحاسبية البديلة وبيّن اختبار T كما في الجدول رقم (4-5) السابق أن T المحسوبة تساوي (-0.21) وهي أكبر من T الجدولية والتي تساوي (-1.684) ، وأن قيمة P تساوي 0.416 وهي أكبر من حد الرفض وهو 0.05 لمستوى ثقة 95% . وهذا يعني أن المشتركين في الدراسة يوافقون على أن الاعتماد على التحليل المالي باستخدام مؤشرات الاستحقاق سوف يؤدي إلى استنتاجات غير سليمة لأن الأرقام المحاسبية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق تتأثر بنوعية السياسة المحاسبية من بين السياسات البديلة . ويوضح الباحث أن هذه النتيجة تعني إدراك المشتركين أن السياسات المحاسبية البديلة مثل: سياسات استهلاك الأصول الثابتة أو سياسات تسعير المخزون يمكن أن تؤدي كل منها إلى أرقام مختلفة مما يؤدي في بعض الأحيان إلى استنتاجات غير سليمة في عملية التحليل المالي التي تتم باستخدام تلك الأرقام .

2- سلامة المقارنات في حالة الاعتماد على مؤشرات أساس الاستحقاق:

إن الاعتماد على مؤشرات أساس الاستحقاق في إجراء المقارنات لتقييم الأداء المرجعي ، لا يؤدي إلى مقارنات سليمة لتأثر تلك الأرقام بالبدائل والتقديرات المحاسبية

فيما يتعلق بهذا الجانب جاءت نتائج التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة المتعلقة بتلك الفقرة أن قيمة T المحسوبة تساوي 0.84 وهي أكبر من T

الجدولية والتي تساوي (-1.648) وأن قيمة P تساوي 0.416 وهي أكبر من حد الرفض وهو 0.05 مما يشير إلى موافقة المشتركين في الدراسة على هذه الفقرة . وأن الحد الأقصى لمتوسط المجتمع 3.829 بمستوى ثقة 95% أكبر من متوسط التقديرات وهو 3.5 وهو تقدير يميل إلى احتمال موافقة المجتمع على هذه الفقرة بمستوى ثقة 95% .

وتعني هذه النتائج أن المشتركين يرون أن الاعتماد على مؤشرات أساس الاستحقاق لتقييم الأداء المرجعي لا يؤدي إلى مقارنات سليمة، لتأثر تلك الأرقام بالبدائل والتقديرات المحاسبية . ويوضح الباحث أن تقييم الأداء بالمقارنة مع الأداء المرجعي يتطلب مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية بأفضل أداء لوحة الاقتصادية أخرى تعمل في نفس الصناعة . ولهذا فإنه مع حق الإدارة في إجراء بعض التقديرات المحاسبية والاختيار من بين البدائل المحاسبية واختلاف ذلك من وحدة اقتصادية لأخرى سيجعل المقارنة بينهما مضللة لاختلاف السياسات المحاسبية أو لاختلاف الفروض التي تقوم عليها التقديرات المحاسبية .

3- موضوعية رقم الربح و صلاحيته في ظل التقدير الشخصي :

إن عملية التقدير الشخصي التي تحيط بعملية تخصيص تكاليف الأصول الثابتة على الفترات تؤثر على موضوعية رقم الربح وصلاحيته لأغراض تقييم الأداء .

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي لتلك الفقرة أن قيمة T المحسوبة تساوي 0.07 وهي أكبر من T الجدولية والتي تساوي (-1.684) ، وأن P المحسوبة 0.471 وهي أكبر من حد الرفض وهو 0.05 وبمستوى معنوية 95%، مما يشير إلى موافقة المشتركين في الدراسة على هذه الفقرة. كما أن الحد الأقصى لتقدير متوسط المجتمع بلغ 3.764 وهو أكبر من المتوسط الحسابي وهو 3.5 مما يشير إلى اتجاه العينة واحتمال اتجاه المجتمع إلى الموافقة على تلك الفقرة بمستوى ثقة 95% .

وبهذا فإن عملية تخصيص تكلفة الأصول الثابتة على الفترات تتضمن قدرأ كبيراً من التقدير الشخصي للإدارة في تحديد معدل وطريقة الاستهلاك والعمر الإنتاجي للأصول الثابتة، وخاصة العمر الإنتاجي للأصل والذي يتأثر باحتمالات تقادم الأصل . وأن هذه التقديرات سوف تختلف من موقف لآخر ومن حالة لأخرى نتيجة لاختلاف دوافع الإدارة عند ممارسة تلك التقديرات

4- عدم موضوعية رقم الربح لتعدد بدائل الاعتراف بالإيرادات وحرية الإدارة في الاختيار من بين تلك البدائل.

إن تعدد بدائل الاعتراف بالإيرادات مع حرية الإدارة في الاختيار من بين تلك البدائل قد يؤدي إلى عدم موضوعية رقم الربح وتقل صلاحيته لغرض تقييم الأداء

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي لتلك الفقرة أن قيمة T المحسوبة تساوي 1.56 وهي أكبر من T الجدولية وقدرها (- 1.684)، وأن قيمة P المحسوبة 0.937 أكبر من حد الرفض بمستوى معنوية 95% وهي 0.05، مما يعني موافقة المشاركين في الدراسة على هذه الفقرة . ويبلغ الحد الأقصى لتقدير متوسط المجتمع 3.981 مما يعني أنه ستكون هناك موافقة عالية في المجتمع حول تلك الفقرة .

وبهذا تشير ردود المشاركين إلى أن تعدد بدائل الاعتراف بالإيرادات قد يؤدي بالإدارة إلى استخدام حريتها في الاختيار لإدارة الربح والتوصل إلى رقم الربح الذي يتماشى مع مصلحة الإدارة ولو كان ذلك على حساب الأطراف الأخرى في الوحدة الاقتصادية . مما يعني فقدان الربح الموضوعية المنشودة والتي تعني ضرورة الالتزام بالحياد عند قياس الربح وعدم التحيز لطرف ما من أصحاب المصلحة على حساب الأطراف الأخرى .

5- عدم الدقة في تحديد مبلغ المصروفات في حالة قياس المصروفات باتباع اساس الاستحقاق .

إن قياس المصروفات بإتباع أساس الاستحقاق قد يترتب عليه عدم الدقة في تحديد مبلغ المصروفات، وبالتالي تقلل من صلاحيتها لأغراض تقييم الأداء . وتوضح نتائج التحليل الإحصائي لإجابات المشتركين في الدراسة لتلك الفقرة أن قيمة T المحسوبة تساوي (-2.7) وهي أقل من T الجدولية والتي تساوي (-1.684)، وأن قيمة P المحسوبة تساوي 0.005 وهي أقل من قيمة P لحد الرفض بمستوى معنوية 95% وهي 0.05، مما يعني رفض المشتركين في الدراسة لهذه الفقرة التي تعني أن إتباع أساس الاستحقاق يترتب عليه دقة تحديد مبلغ المصروفات، وبالتالي لن يؤثر ذلك على صلاحية رقم المصروفات المستخدم في تقييم الأداء .

ويمكن للباحث أن يفسر ذلك بأن ما يقوم عليه أساس الاستحقاق من قياس المصروف الخاص بالفترة سواء دفع هذا المصروف أم لم يدفع فإنه يؤدي إلى الموضوعية في قياس المصروفات ويبعد عنها الكثير من عناصر التقدير الشخصي . وتضيف النتائج الإحصائية أيضاً أن الحد الأقصى لمستوى الثقة لمتوسط المجتمع سوف يكون في حدود 3.33 وهو يميل أكثر إلى صفة المحايد أكثر من الموافقة .

6- عدم دقة رقم الربح المحاسبي لتعدد بدائل تحديد تكلفة المخزون وبدائل السياسات المحاسبية .

أن تعدد بدائل تحديد تكلفة المخزون وتكلفة المبيعات وتدخل الإدارة في اختيار بدائل السياسات المحاسبية قد يترتب عليه عدم دقة رقم الربح المحاسبي، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه لأغراض تقييم الأداء .

ويتضح من التحليل الإحصائي لنتائج تلك الفقرة أن قيمة T المحسوبة تبلغ 0.23 وهي أكبر من T الجدولية والتي تساوي (-1.684)، وأن قيمة P تساوي 0.590 وهي أكبر من قيمة حد الرفض وقدره 0.05، مما يشير إلى موافقة المشاركين في الدراسة على هذه الفقرة، وهذا يعني أن المشتركين في الدراسة يدركون أثر تعدد بدائل السياسات المحاسبية لتحديد تكلفة المخزون وتكلفة المبيعات، وحق الإدارة في الاختيار والتغيير في السياسات المحاسبية قد يترتب عليه عدم دقة رقم الربح المحاسبي لأن من المحتمل أن تقوم الإدارة بالاختيار بطريقة متحيزة خدمة لمنفعتھا الذاتية أو لمنفعة أي طرف آخر للتأثير في رقم الربح وصولاً إلى رقم معين يحقق ذلك. وإذا ما توافر التحيز فإن ذلك يفقد رقم الربح دقته وموضوعيته

وقد جاءت تلك النتيجة متفقة مع العديد من الدراسات التي أكدت أن الإدارة قد يكون لها دوافعها الخاصة في اختيار السياسات المحاسبية مثل تعظيم مكافأة الإدارة أو الحفاظ على المركز الوظيفي للإدارة أو لتعظيم القيمة السوقية للسهم. وتبين كذلك من هذه الدراسات أن أحد الوسائل الهامة التي تستخدمها الإدارة لإدارة الربح تحقيقاً لهذه الدوافع والغايات هي سياسات المحاسبة عن المخزون السلعي وما يترتب عليها من أثر على تكلفة المبيعات والربح⁽¹⁾.

هذا وقد بلغت قيمة الحد الأقصى لتقدير متوسط المجتمع 3.807 وهو تقدير يقترب إلى درجة الموافقة وهي 4، وهذا يعني موافقة عالية إلى حد ما على هذا الفرض الأصلي.

(1) يراجع على سبيل المثال :

- إبراهيم، أيمن الصديق، (2007) أثر السياسات المحاسبية لقياس الربح على مستخدمي القوائم المالية مع دراسة ميدانية في البيئة الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.
- حسونة، إسماعيل مختار عبدالله، (2007) الدوافع والآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية للمحاسبة عن الأصول الثابتة واستهلاكها مع دراسة ميدانية للقطاع الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.

7- زيادة الربح بسبب زيادة الإنتاج وليس بسبب زيادة المبيعات.

تعتمد الوحدات الاقتصادية على نظرية التكاليف الكلية لتحديد تكلفة المخزون ويمكن للإدارة زيادة الربح عن طريق زيادة الإنتاج دون أن يصحبها زيادة في المبيعات لمجرد زيادة المخزون وزيادة الربح، وبالتالي تقل الثقة في استخدام الربح كمؤشر لتقييم الأداء .

وتشير النتائج الإحصائية لإجابات المشاركين في الدراسة حول تلك الفقرة أن قيمة T المحسوبة تساوي (-0.57) وهي أكبر من T الجدولية والتي تساوي (-1.684)، وأن قيمة P تساوي 0.284 وهي أكبر من قيمة حد الرفض مستوى معنوية 95% وقدرها 0.05 مما يشير إلى موافقة المشاركين في الدراسة على هذه الفقرة وقد بلغ الحد الأقصى لتقدير متوسط المجتمع 3.712 وهي قيمة أقرب للموافقة . ويوضح الباحث أن هذا يعني إدراك المشاركين في الدراسة لظاهرة اعتماد الإدارة في بعض الحالات في الوحدات الاقتصادية الصناعية التي تتبع غالباً نظرية التكاليف الكلية في تحديد تكلفة الإنتاج وتكلفة المخزون، حيث قد تقرر الإدارة زيادة الإنتاج بدرجة أكبر من زيادة المبيعات أو حتى دون أن تكون هناك زيادة في المبيعات بغرض زيادة المخزون وزيادة ما يحمل عليه من التكاليف الثابتة للفترة الحالية كي ترحل مع المخزون للفترة القادمة، وبالتالي تقل تكاليف الفترة ويزيد صافي الربح للفترة الحالية تحقيقاً لدوافع الإدارة مما يخل بموضوعية ودقة رقم الربح وبالتالي تهتز الثقة في صلاحية رقم الربح المستخرج في ظل هذه التدخلات من جانب الإدارة في أغراض تقييم الأداء .

8- في ظل أساس الاستحقاق كثيراً من الأرقام المحاسبية بعيدة عن القيمة الجارية.

إن افتراض ثبات قيمة وحدة النقود التي تقوم عليها محاسبة الاستحقاق تجعل كثير من الأرقام المحاسبية بعيدة عن القيمة الجارية، وبالتالي تقل صلاحيتها لأغراض تقييم الأداء .

وبوضوح التحليل الإحصائي لنتائج تلك الفقرة أن قيمة T المحسوبة تساوي (-0.70) وهي أكبر من T الجدولية والتي تساوي (-1.684)، وأن قيمة P تساوي 0.242 وهي أكبر من حد الرفض وقدره 0.05 بمستوى معنوية 95% وأن الحد الأقصى لتقدير متوسط المجتمع 3.652 وهي قيمة تقترب من الموافقة . وهذا يعني قبول المشتركين في الدراسة لهذه الفقرة وإدراكهم لحقيقة أن ما تقوم عليه المحاسبة من افتراض ثبات قيمة وحدة النقود كأساس للقياس يجعل القيم المحاسبية (للمصروفات والأصول بالتحديد) بعيدة عن القيمة الجارية، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها لأغراض تقييم الأداء الذي يجب أن يعكس دائماً الأداء الحاضر وليس التاريخي .

9- تأثر نتائج التحليل المالي للسيولة في ظل أساس الاستحقاق بسبب تأثر قيم الأصول المتداولة بالسياسات المحاسبية البديلة .

إن تأثر قيم الأصول المتداولة بالسياسات المحاسبية البديلة وتدخل الإدارة يؤثر على نتائج التحليل المالي للسيولة مثل نسبة التداول ورأس المال العامل .

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي لتلك الفقرة أن قيمة T المحسوبة بلغت 1.48 وهي أكبر من T الجدولية والتي تساوي (-1.684)، وأن قيمة P تساوي 0.927 وهي تفوق حد الرفض بمستوى معنوية 95% وقدرها 0.05 وأن الحد الأقصى لتقدير متوسط المجتمع بناءً على تلك النتائج يبلغ 3.995 وهو يقترب كثيراً من درجة الموافقة وهي 4 . مما يشير إلى موافقة المشتركين في الدراسة على هذه الفقرة وهذا يعني إدراك المشتركين لحقيقة أن تدخل الإدارة في تحديد

قيمة الأصول المتداولة باستخدام السياسات المحاسبية البديلة أو بتقدير بعض البنود مثل مخصصات انخفاض القيمة السوقية لبعض الأصول المتداولة أو قيمتها القابلة للتحقق يترتب عليه تأثير قيم هذه الأصول واحتمال عدم دقتها مما قد يؤثر على نتائج التحليل المالي للسيولة والتي تعتبر الأصول المتداولة أحد البنود الهامة في هذا التحليل .

10- مدى ملائمة معدل العائد على الاستثمار كمؤشر لتقييم الأداء في ظل أساس الاستحقاق.

تؤدي عدم موضوعية الربح المحاسبي وعدم دقة تقويم الأصول المستثمرة إلى عدم إمكانية الاعتماد على معدل العائد على الاستثمار كمؤشر لتقييم الأداء . ويوضح التحليل الإحصائي لإجابات المشتركين لتلك الفقرة أن قيمة T المحسوبة بلغت 2.23 وهي أكبر من T الجدولية والتي تساوي (-1.684)، وأن قيمة P تساوي 0.984 وهي أكبر من حد الرفض بمستوى ثقة 95% وقدرها 0.05 وأن الحد الأقصى لتقدير متوسط المجتمع يبلغ 4.078 وهو يفوق بقليل حد الموافقة وهي 4 . وهذا يعني موافقة المشتركين في الدراسة على هذه الفقرة ، وهذا يعني أن ما يشوب رقم الربح المحاسبي المستخرج وفقاً لأساس الاستحقاق من انتقادات، وكذلك ما يشوب قيم الأصول المستثمرة من انتقادات تقوم أساساً على إمكانية تدخل الإدارة في تحديد هذه القيم، وبالتالي عدم موضوعيتها، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على معدل العائد على الاستثمار كمؤشر لتقييم الأداء باعتبار أن عنصر معدل العائد على الاستثمار هما صافي الربح وقيمة الأصول المستثمر

6.5. التحليل الإحصائي ونتائج اختبار فقرات الفرضية الثانية :

الفرضية تساهم المعلومات المحاسبية التي توفرها قائمة التدفقات النقدية الأصلية : في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية بشكل أفضل إذا ما استخدمت جنباً إلى جنب مع معلومات أساس الاستحقاق.

الفرضية أن المعلومات المحاسبية التي توفرها قائمة التدفقات النقدية لا **البديلة** : تساهم في زيادة صلاحية عملية تقييم أداء الوحدات الاقتصادية إذا استخدمت جنباً إلى جنب مع المعلومات المستخرجة من أساس الاستحقاق.

وقد تم اختبار هذا الفرضية بالأسئلة من رقم 11-25 و الجدول رقم (5-5) يوضح نتائج التحليل الإحصائي لفقرات هذا الفرضية :

وكانت نتائج اختبار فقرات الفرضية الثانية كما يلي :

11- معلومات التدفقات النقدية ومدى صلاحيتها لاتخاذ القرار.

إن معلومات التدفقات النقدية أكثر صلاحية لأغراض اتخاذ القرارات التي تتطلب المفاضلة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لكل بديل.

ويوضح التحليل الإحصائي لإجابات المشتركين عن هذه الفقرة أن قيمة T المحسوبة 4.37 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (-1.684)، وأن قيمة P تساوي 1 وهي أكبر من قيمة P حد الرفض بمستوى ثقة 95% وقدرها 0.05 وأن الحد الأقصى لتقدير متوسط المجتمع يبلغ 4.26 وهو أكبر من حد الموافقة مما يؤكد أن هناك موافقة عالية على تلك الفقرة.

وبهذا فإن المشتركين في الدراسة اعتمدوا على فكرة أن اتخاذ القرارات عموماً يعتمد على المفاضلة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لكل بديل من بدائل القرار . وهذا يعني من وجهة نظرهم أن الحاجة عند اتخاذ القرارات تبدو ماسة لبيانات التدفقات النقدية التاريخية لكي يمكن الاعتماد عليها في التقدير والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لبدائل اتخاذ القرارات .

الجدول رقم (5-5)

نتائج التحليل الإحصائي المتعلقة بفقرات الفرضية الثانية

رقم الفقرة	حجم العينة	متوسط العينة	الانحراف المعياري للعينة	الحد الأقصى لفترة الثقة لمتوسط المجتمع	T	P	القرار
11	41	4.049	0.805	4.260	4.37	1.000	قبول الفرض الأصلي
12	41	3.878	1.029	4.149	2.35	0.988	قبول الفرض الأصلي
13	41	3.902	1.044	4.177	2.47	0.991	قبول الفرض الأصلي
14	41	4.122	0.812	4.336	4.90	1.000	قبول الفرض الأصلي
15	41	3.878	0.748	4.075	3.24	0.999	قبول الفرض الأصلي
16	41	4.073	0.787	4.280	4.66	1.000	قبول الفرض الأصلي
17	41	3.537	1.142	3.837	0.21	0.581	قبول الفرض الأصلي
18	41	3.951	0.805	4.163	3.59	1.000	قبول الفرض الأصلي
19	41	3.732	1.025	4.001	1.45	0.922	قبول الفرض الأصلي
20	41	4.073	0.787	4.280	4.66	1.000	قبول الفرض الأصلي
21	41	3.927	0.848	4.150	3.22	0.999	قبول الفرض الأصلي
22	41	4.1463	0.6149	4.308	6.73	1.000	قبول الفرض الأصلي
23	41	4.220	0.725	4.410	6.35	1.000	قبول الفرض الأصلي
24	41	4.244	0.5823	4.397	8.18	1.000	قبول الفرض الأصلي
25	41	4.171	0.771	4.374	5.57	1.000	قبول الفرض الأصلي

12- مؤشرات التدفقات النقدية توفر وحدها أساس للمقارنة ولا تتأثر بالبدائل أو التقديرات.

يفضل أن يتم تقييم الأداء المرجعي بالاعتماد على مؤشرات التدفقات النقدية حيث أنها توفر وحدة أساس للمقارنة ولا تتأثر بالبدائل أو التقديرات المحاسبية . وقد أظهر التحليل الإحصائي لإجابات المشتركين في الدراسة أن قيمة T المحسوبة 2.35 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (-1.684)، وأن قيمة P تساوي 0.988 وهي أكبر من حد الرفض بمستوى ثقة 95% وقدرها 0.05 . كما أن الحد الأقصى لتقدير متوسط المجتمع 4.149 . مما يشير إلى درجة موافقة عالية على هذه الفقرة وهو أن تقييم الأداء المرجعي اعتماداً على مؤشرات التدفقات النقدية أفضل لأن البيانات المستخدمة في المقارنة بين أداء الوحدة الاقتصادية وأداء أفضل المنافسين ستكون بيانات نقدية موضوعية لم تتأثر بالتقديرات المحاسبية للإدارة أو اختياراتها للبدائل المحاسبية مما يعطي ثقة أكبر في عملية تقييم الأداء المرجعي المرتكزة على تلك البيانات النقدية .

13- ملائمة تقييم أداء الوحدات الاقتصادية بمقدار ما تحققه من صافي تدفق نقدي .

يجب تقييم أداء الوحدة الاقتصادية أو أي وحدة فرعية بها على أساس مقدار ما تحققه من صافي تدفق نقدي موجب .

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي لإجابات المشتركين في الدراسة أن قيمة T المحسوبة 2.35 وهي أكبر من قيمة T الجدولية وقدرها -1.684، وأن قيمة P تساوي 0.988 وهي أكبر من قيمة P التي تمثل حد الرفض بمستوى ثقة 95% وهي 0.05 . كما بلغت القيمة القصوى لتقدير متوسط المجتمع 4.177 . وهي أكبر من نقطة الموافقة وهي 4 . مما يشير إلى موافقة عالية وقبول المشتركين لهذه الفقرة. وهذا يعني إدراك المشتركين لفكرة أن نجاح أي وحدة اقتصادية إنما

يعتمد بالدرجة الأولى على قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد صافي تدفق نقدي موجب وليس أي شيء آخر، مما يعني أن التدفقات النقدية الداخلة أكبر من التدفقات النقدية الخارجة، والذي يعبر عن قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد نقدية من عملياتها وليس مجرد تسجيل مستحقات قد تُحصل أو لا تُحصل .

14- مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تقييم أداء الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية.

إن معلومات التدفقات النقدية تساعد في تقييم أداء الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية كل بشكل مستقل .

وتوضح النتائج الإحصائية لتحليل إجابات المشتركين لهذه الفقرة أن قيمة T المحسوبة تساوي 4.9 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (-1.684)، وأن قيمة P تساوي 1 وهي أكبر من حد الرفض بمستوى ثقة 95% وهي 0.05 . وأن الحد الأقصى لتقدير متوسط المجتمع تساوي 4.336 . وهو أعلى من درجة موافق . وهذا يعني وجود موافقة عالية على هذه الفقرة . من قبل المشتركين في الدراسة مما يعني إدراكهم أن بيانات التدفقات النقدية مبنية حسب مصادرها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء تلك الأنشطة كل على حدة من حيث قدرته على تحقيق تدفقات نقدية . حيث أن صافي ربح الاستحقاق يوضح صافي ربح الوحدة الاقتصادية ككل دون تبويب مصادر الربح على الأنشطة أما التدفقات النقدية فإنها تبويب حسب مصادر النشاط وبالتالي فهي تساعد في تقييم أداء الأنشطة الفرعية .

15- الطريقة المفضلة في إعداد قائمة التدفقات النقدية .

يفضل استخدام الطريقة المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية لأنها تؤدي إلى تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من كل مصدر على حدة .

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي لإجابات المشتركين في الدراسة لتلك الفقرة أن قيمة T المحسوبة تساوي 3.24 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (-1.684)، وكذلك بلغت قيمة P 0.999 وهي أكبر من حد الرفض بمستوى ثقة 95% وهي 0.05 . كما بلغت القيمة القصوى لتقدير متوسط المجتمع 4.075 مما يشير إلى درجة موافقة عالية حول تلك الفقرة. وهذا يعني أن المشتركين في الدراسة يرون أن الطريقة المباشرة هي الطريقة الأفضل لإعداد قائمة التدفقات النقدية، حيث أنها تظهر التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية حسب مصادرها مثل المتحصلات من المبيعات الآجلة والمتحصلات من المبيعات النقدية وغيرها من الإيرادات النقدية، وكذلك التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية حسب استخداماتها مثل السداد للموردين أو المسدد للمصروفات والفوائد وغيرها من الأعباء أما الطريقة غير المباشرة فإنها تعمل على تسوية صافي الربح وتقبله لكي يعبر عن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية دون أن تفسر مصادر وأوجه استخدام التدفقات النقدية .

16- مدى ملاءمة استخدام قدرة التدفقات النقدية التشغيلية على تغطية الخصوم المتداولة كأساس لقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها.

أن تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها قصيرة الأجل يتحدد في ضوء قدرة التدفقات النقدية التشغيلية على تغطية الخصوم المتداولة .

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي لإجابات المشتركين لهذه الفقرة أن قيمة T المحسوبة تساوي 4.66 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (-1.684)، وأن قيمة P تساوي 1 وهي أكبر من 0.05 والتي تمثل حد الرفض بمستوى ثقة 95% . وأن الحد الأقصى لتقدير متوسط المجتمع تساوي 4.280 . مما يشير إلى موافقة عالية على هذه الفقرة. وهو ما يعني أن المشتركين في الدراسة يدركون أن تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها قصيرة الأجل يتحدد في ضوء قدرة التدفقات النقدية التشغيلية على تغطية الخصوم

المتداولة . فالخصوم المتداولة هي التزامات تستحق السداد في الأجل القصير . وتقاس القدرة على سدادها بما هو متوفر من صافي تدفق نقدي موجب، حيث أن قياس القدرة على السداد بنسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة تشوبه انتقادات عديدة وهي أن الأصول المتداولة ليست قابلة كلها للتحويل إلى نقدية في الأجل القصير بل أن جزءاً من المخزون وهو الحد الأدنى من المخزون يمكن اعتباره من الأصول الثابتة .

17- مدى ملائمة استخدام التدفقات النقدية التشغيلية كأساس لتحديد قدرة الوحدة الاقتصادية على توزيع الأرباح.

أن التدفقات النقدية التشغيلية هي التي تحدد قدرة الوحدة الاقتصادية على توزيع أرباح وليس صافي الربح المحاسبي .

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي لهذه الفقرة أن قيمة T المحسوبة تساوي 0.21 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (-1.684)، وأن قيمة P تساوي 0.581 وهي أكبر من حد الرفض وقدره 0.05 بمستوى معنوية 95% . وأن الحد الأقصى لتقدير متوسط المجتمع تساوي 3.837 . وهو يقترب كثيراً من درجة الموافقة وهي 4، مما يشير إلى وجود موافقة عالية على تلك الفقرة من قبل المشتركين في الدراسة وهذا يعني إدراك المشتركين في الدراسة إلى أن مقدار التدفقات النقدية التشغيلية هو الذي يحدد قدرة الوحدة الاقتصادية على توزيع أرباح وليس صافي الربح المحاسبي . فالأرباح الموزعة تتطلب توافر نقدية سائلة يعبر عنها صافي التدفقات النقدية التشغيلية، أما صافي الربح لا يعبر عن مدى توافر سيولة لتوزيع أرباح . فالعبرة في القدرة على توزيع أرباح بالنقدية السائلة المتوافرة وليس بصافي الأرباح المحققة فقط .

18- مساهمة التدفقات النقدية التشغيلية كمقياس لقدرة الوحدة الاقتصادية على تغطية الفوائد والأعباء الثابتة .

أن التدفقات النقدية التشغيلية هي أفضل مقياس لقدرة الوحدة الاقتصادية على تغطية الفوائد والأعباء الثابتة .

وتشير نتائج التحليل الإحصائي لتلك الفقرة أن قيمة T المحسوبة تساوي 3.59 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (-1.684)، وأن قيمة P تساوي 1 وأن الحد الأقصى لتقدير متوسط المجتمع تساوي 4.163 . وهي أكبر من درجة الموافقة وهي 4، مما يشير إلى موافقة عالية من عينة الدراسة على هذه الفقرة ، مما يعني إدراك المشتركين في الدراسة لفكرة أن حجم التدفقات النقدية التشغيلية هو أفضل مقياس لقدرة الوحدة الاقتصادية على تغطية الفوائد والأعباء الثابتة . فالفوائد والأعباء الثابتة هي التزامات نقدية تستحق السداد في الأجل القصير، ولذلك تقاس القدرة على سدادها بالمقياس إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتي تعبر عن مقدار النقد المتاح للاستخدام في سداد الالتزامات النقدية قصيرة الأجل .

19- ملائمة حساب معدل العائد على الاستثمار باستخدام التدفقات النقدية التشغيلية .

يفضل حساب معدل العائد على الاستثمار بنسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الاستثمارات .

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي لهذه الفقرة أن قيمة T المحسوبة تساوي 4.66 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (-1.684)، وأن قيمة P تساوي 0.922 وهي أكبر من 0.05 التي تمثل حد الرفض بمستوى ثقة 95% وأن الحد الأقصى لتقدير متوسط المجتمع تساوي 4.001 وهي تماثل تقريباً حد الموافقة وهي 4 مما يشير إلى موافقة عالية إلى حد ما من قبل المشتركين في الدراسة ، مما يعني إدراكهم لأفضلية حساب معدل العائد على الاستثمار بنسبة

التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الاستثمارات (إجمالي الأصول) وان المقدرة الإيرادية للأصول تتحدد بما تحققه من صافي تدفق نقدي موجب وليس بما تحققه من أرباح محاسبية تتحدد طبقاً لأساس الاستحقاق والتي يشوبها قدر كبير من عدم التأكد .

20- ملاءمة استخدام بيانات التدفقات النقدية في التحليل المالي .

يفضل الاعتماد في التحليل المالي على بيانات التدفقات النقدية لأنها أكثر موضوعية .

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي لإجابات المشتركين في الدراسة إلى أن قيمة T المحسوبة تساوي 4.66 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (-1.684)، وأن قيمة P تساوي 1 أكبر من قيمة حد الرفض بمستوى معنوية 95% وهي = 0.05 وأن الحد الأقصى لتقدير متوسط المجتمع تساوي 4.66 وهو يفوق حد الموافقة وهي 4 بكثير، ويكاد يقترب من حد موافق جداً وهو 5 وهذا يعني وجود موافقة عالية جداً على هذه الفقرة ما يعني إدراك المشتركين في الدراسة لأفضلية بيانات التدفقات النقدية في إجراء التحليل المالي نظراً لموضوعية هذه البيانات وتعبيرها عن أداء الوحدة الاقتصادية وقدرتها على توليد النقدية . بالإضافة إلى أن هناك انتقادات كثيرة توجه للبيانات المحاسبية وصلاحتها لأغراض التحليل المالي لما تقوم عليه من عمليات تقدير شخصي واختيار بين البدائل تحركه دوافع الإدارة .

21- صافي التدفق النقدي ومدى استقراره وموضوعيته بالمقارنة مع صافي الربح.

أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية أكثر استقراراً وأكثر موضوعية وأقل تذبذباً وتحيزاً من صافي الربح لهذا يفضل الاعتماد عليه في تقييم الأداء .

ويوضح التحليل الإحصائي لإجابات المشتركين حول تلك الفقرة أن قيمة T المحسوبة تساوي 3.22 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (-1.684)، وأن قيمة P تساوي 0.999 وهي أكبر من حد الرفض بمستوى ثقة 95% وهي تساوي 0.05 وأن الحد الأقصى لتقدير متوسط المجتمع يبلغ 4.28 وهو يتعدى حد الموافقة وهو 4 وتلخص تلك الفقرة أفضلية صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية حيث أنه أكثر استقراراً وأقل تذبذباً وأكثر موضوعية وأقل تحيزاً من صافي الربح حيث لا يخضع لعمليات تقدير شخصي من الإدارة .

22- استخدام التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في تقييم جودة الدخل .

تساعد التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في تقييم جودة الدخل من المبيعات ومن عمليات التشغيل .

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي لإجابات المشتركين لهذه الفقرة أن قيمة T المحسوبة تساوي 6.73 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (-1.684)، وأن قيمة P تساوي 1 وهي أكبر من قيمة حد الرفض لمستوى ثقة 95% وقدرها 0.05 وأن الحد الأقصى لتقدير متوسط المجتمع تساوي 4.308 وهو تقدير يفوق حد الموافقة وقدره 4 وهو ما يعني وجود موافقة عالية على تلك الفقرة من جانب المشتركين في الدراسة، وهو أن تقييم جودة الدخل لا تتوقف على مقدار هذا الدخل بشكل مطلق، وإنما يجب مقارنته بصافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل بحيث تزيد جودة الدخل المحاسبي كلما اقترب أكثر من صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل، وبالتالي يمكن اعتبار جودة الدخل مؤشراً هاماً لتقييم أداء الإدارة من حيث قدرتها على تحقيق ربح قريب من التدفق النقدي بقدر الإمكان .

23- ملائمة مؤشرات التدفقات النقدية في تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على تمويل أنشطتها الاستثمارية.

تساعد مؤشرات التدفقات النقدية في تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على تمويل أنشطتها الاستثمارية من فائض الأنشطة التشغيلية . وتوضح النتائج الإحصائية لإجابات المشتركين حول تلك الفقرة أن قيمة T المحسوبة تساوي 6.35 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (-1.684)، وأن قيمة P تساوي 1 وهي أكبر من حد الرفض لمستوى ثقة 95% وأن الحد الأقصى لتقدير متوسط المجتمع تساوي 4.41 وهي تفوق درجة الموافقة وقدرها 4 مما يعني وجود موافقة عالية على تلك الفقرة ، وهذا يعني إدراك المشتركين في الدراسة لفكرة أن مؤشرات التدفقات النقدية تساعد على تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على تمويل أنشطتها الاستثمارية من فائض الأنشطة الاستثمارية وهي مؤشرات هامة يمكن بها معرفة مصادر تمويل الاستثمارات الجديدة ومدى اعتمادها على فائض النشاط التشغيلي لتقييم أهميته في تمويل الاستثمارات مقارنة بالتمويل عن طريق الاقتراض .

24- معلومات التدفق النقدي و ملائمتها في تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية في الحصول على مصادر تمويل .

تساعد معلومات التدفق النقدي في تقييم قدرة الشركة للحصول على مصادر تمويل .

وتوضح النتائج الإحصائية أن قيمة T المحسوبة لهذه الفقرة تبلغ 8.18 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (-1.684)، كما بلغت قيمة P تساوي 1 وهي أكبر من حد الرفض لمستوى ثقة 95% وقدرها 0.05 كما بلغ الحد الأقصى لتقدير متوسط المجتمع تساوي 4.397 وهو يفوق حد الموافقة وهو 4 مما يعني وجود موافقة عالية من قبل المشتركين في الدراسة على هذه الفقرة، مما يعني إدراك المشتركين في الدراسة لأهمية معلومات التدفق النقدي في تقييم

قدرة الوحدة الاقتصادية للحصول على مصادر تمويل . فهي توضح بشكل منفصل أوجه استخدام الأنشطة التشغيلية ومصادر تمويلها وأوجه استخدام الأنشطة الاستثمارية ومصادر تمويلها .

25- دور معلومات التدفق النقدي في توفير معلومات جيدة عن مصادر التمويل .
توفر معلومات التدفق النقدي معلومات أفضل عن مصادر النقدية وأوجه استخدامها خلال الفترة .

ويوضح التحليل الإحصائي لإجابات المشتركين لهذه الفقرة أن قيمة T المحسوبة تساوي 5.57 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (-1.684)، وقيمة P تساوي 1 وهي أكبر من حد الرفض لمستوى ثقة 95% وقدرها 0.05 وقد بلغ الحد الأقصى لتقدير متوسط المجتمع تساوي 4.374 مما يوضح أن هناك موافقة عالية لتلك الفقرة . وقد جاءت هذه الفقرة بنتيجة عامة وشاملة تعتبر أساساً لصلاحيّة معلومات التدفق النقدي وهي أن معلومات التدفق النقدي توفر معلومات أفضل عن مصادر النقدية وأوجه استخدامها خلال الفقرة والذي يعتبر مدخلاً لتقييم أداء مختلف الأنشطة التي توضحها قائمة التدفق النقدي كل منها على حدة وهي الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية .

النتائج والتوصيات

أولاً : نتائج الدراسة النظرية :

من خلال الدراسة النظرية فإنه يمكن استخلاص النتائج التالية :

1. تهدف عملية تقييم الأداء إلى الحكم على الأداء وذلك بمقارنة الأداء الفعلي بمجموعة من المعايير المحددة مقدماً . وتحديد الانحرافات وتحليلها للوقوف على أسبابها ومعرفة المسئول عنها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة وهي بذلك جزء من عملية الرقابة ، بالإضافة إلى ذلك فإن التحليل المالي يعتبر أحد الأدوات الهامة لتقييم الأداء وخاصة بمقارنة النسب المالية المستخرجة من قوائم الوحدة الاقتصادية مع نسب مرجعية .
2. تتحقق عملية تقييم الأداء بالتكامل بين نظام المعلومات المحاسبي ونظام المعلومات الإداري.
3. إن الاعتماد على المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق تشوبه العديد من أوجه القصور والتي تتعلق بالمصروفات وتحدد من صلاحيتها في عملية تقييم الأداء كما يلي :
 - قد تؤثر نظرية التكاليف المتبعة على دقة تخصيص وتحميل التكاليف الناتجة عن خدمات فورية.
 - قد تتأثر دقة قياس التكاليف الناتجة عن خدمات الأصول قصيرة الأجل بسياسة تسعير المخزون المتبعة وكذلك بنماذج ومداخل التكاليف.
 - تتأثر دقة قياس التكاليف الناتجة عن خدمات الأصول طويلة الأجل بعدة عوامل منها عامل التقدير الشخصي والتدخلات الشخصية للإدارة.
4. هناك جوانب قصور في قياس الإيرادات طبقاً لاساس الاستحقاق المحاسبي وذلك بسبب تعدد بدائل الاعتراف بالإيرادات.
5. تفترض المبادئ المحاسبية ثبات قيمة وحدة النقود كمقياس للقيمة وهو فرض لم يعد واقعياً في اقتصاد اليوم ، وهذا يؤثر سلباً على قابلية بيانات الاستحقاق للتجميع الرياضي و المقارنة.
6. الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في قياس الأصول والمصروفات يخل بصلاحية البيانات المحاسبية وقابليتها للتجميع الرياضي والمقارنة .

7. يترتب على إتباع فرض الفترية في قياس الربح المحاسبي مغالاة الإدارة في التخطيط أكثر من اللازم واحتساب أي مصروفات محتملة ضمن المصروفات ، أو قد تعتمد الإدارة في المبالغة في التفاؤل برسملة بعض المصروفات بدون مبرر وتحميلها على فترات متعددة.
8. تؤثر أوجه القصور السابقة التي يعاني منها أساس الاستحقاق على كافة مؤشرات تقييم الأداء والمعدة وفقاً لأساس الاستحقاق مثل : مؤشرات السيولة والربحية .
9. هناك اتجاه عام في الفكر المحاسبي حول أهمية قائمة التدفقات النقدية وصلاحيتها في تقديم معلومات أكثر صلاحية لأغراض تقييم الأداء.
10. يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية – أي التي أصبحت إلزامية في بعض الدول أما باتباع الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة ، والتي تعطي معلومات عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية كل على حده ، ولكن الطريقة المباشرة تعطي تفاصيل أكثر عن مصادر واستخدامات النقدية من الأنشطة التشغيلية .
11. توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات أكثر صلاحية لإغراض تقييم الأداء لأن المعلومات التي توفرها تلك القائمة أكثر موضوعية ولا تتأثر بالتقدير الشخصي للإدارة وكذلك لا تتأثر بأي بدائل محاسبية لقياس التكاليف والمصروفات أو الاعتراف بالإيرادات ولا تتأثر بالتغير في مستوى الأسعار.
12. يمكن الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية باستخدام مجموعة من المؤشرات لتقييم السيولة والقدرة على تغطية الأعباء الثابتة والقدرة على السداد في الأجل الطويل ، وكذلك تقييم العائد على الاستثمار والحكم على مدى جودة الدخل بالإضافة إلى تقييم العمليات الاستثمارية .

ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية :

لقد أسفرت الدراسة الميدانية على مجموعة النتائج من أهمها مايلي:

أولاً : فيما يتعلق بأوجه القصور التي تعاني منه البيانات المحاسبية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق والتي تستخدم في عملية تقييم الأداء .فقد وافق المشاركون في الدراسة على أوجه القصور التالية:

1. إن تأثير الأرقام المحاسبية بالسياسات المحاسبية البديلة سيؤدي إلى استنتاجات غير سليمة نتيجة الاعتماد هذه البيانات .
2. إن تأثير الأرقام المحاسبية بالسياسات المحاسبية البديلة والتقديرات المحاسبية سوف يؤدي إلى اضعاف نتائج المقارنات بين الوحدات الاقتصادية ، وذلك لاختلاف الأسس التي تقوم عليها البيانات من وحدة اقتصادية إلى أخرى ، مما يؤدي إلى إضعاف أسلوب تقييم الأداء المرجعي
3. إن عملية التقدير الشخصي التي يتم من خلالها تخصيص تكلفة الأصول الثابتة على الفترات – استهلاك الأصول – يؤثر على موضوعية رقم الربح وصلاحيته وإمكانية الاعتماد عليه لأغراض تقييم الأداء.
4. إن حرية الإدارة في الاختيار من بين بدائل الاعتراف بالإيرادات قد يؤدي إلى التحيز وعدم الموضوعية ، مما يؤثر على صلاحية رقم الربح لأغراض تقييم الأداء.
5. إن تحديد تكلفة المخزون وتكلفة المبيعات يتم من خلال عمليات التقدير الشخصي من قبل الإدارة بالاختيار من بين البدائل المحاسبية وقد يؤدي ذلك إلى عدم دقة وموضوعية رقم الربح المحاسبي مما يؤثر على إمكانية الاعتماد عليه في عملية تقييم الأداء .
6. إن اتباع الوحدات الاقتصادية لنظرية التكاليف الكلية في تحديد تكلفة الإنتاج وتكلفة المخزون يؤدي إلى عدم موضوعية رقم الربح المحاسبي وذلك بزيادة الإنتاج مع عدم زيادة المبيعات وبالتالي زيادة حجم المخزون السلعي ومن ثم تحميل التكاليف الكلية على هذه الفترة مما يؤدي إلى تقليل الربح

في هذه الفترة وزيادته في الفترة القادمة ، الامر الذي يضعف الثقة في رقم الربح كمؤشر لتقييم الأداء.

7. يعتبر افتراض ثبات وحدة النقود كوسيلة في القياس المحاسبي من الأسباب التي تجعل كثيراً من الأرقام المحاسبية بعيدة عن الأرقام الجارية وبالتالي تفقد صلاحيتها لأغراض تقييم الأداء.

8. إن تأثير قيم الأصول المتداولة بالتقديرات المحاسبية واختيارات الإدارة سيؤثر على نتائج التحليل المالي لنسب السيولة.

9. أن عدم موضوعية الربح المحاسبي وعدم دقة تقييم الأصول المستثمرة سوف يؤدي إلى عدم إمكانية الاعتماد على معدل العائد على الاستثمار كمؤشر لتقييم الأداء.

هذا وقد رفض المشاركون في الدراسة القبول بان أتباع أساس الاستحقاق في قياس المصروفات يترتب عليه عدم الدقة في تحديد مبلغ المصروفات وتقليل صلاحية هذه الأرقام لأغراض تقييم الأداء.

ثانياً: فيما يتعلق بصلاحية و ملاءمة معلومات التدفقات النقدية لأغراض تقييم الأداء إلى جانب معلومات أساس الاستحقاق حيث وافق المشاركون على ملائمة هذه المعلومات في تحقيق المزايا التالية :

1. تعطي قائمة التدفقات النقدية بيانات واضحة عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وهي أكثر تماثلاً مع عمليات اتخاذ القرارات التي تتطلب المفاضلة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة.
2. المعلومات المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية تعد أكثر صلاحية للقيام بعملية تقييم الأداء المرجعي لوحدة أساس المقارنة .
3. تساعد في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية أو أي وحدة فرعية بها على أساس قدرتها على توليد النقدية وتغطية التزاماتها.
4. تساعد في تقييم أداء الأنشطة الرئيسية للوحدة الاقتصادية – التشغيلية ، الاستثمارية ، التمويلية – بشكل مستقل لكل نشاط.

5. من الأفضل إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة وذلك لوضوح الإفصاح عن مصادر استخدامات النقدية بشكل مباشر وواضح .
6. تساعد معلومات التدفقات النقدية في تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها قصيرة الأجل وذلك من خلال معرفة مقدار النسبة التي تغطي بها التدفقات النقدية التشغيلية الخصوم المتداولة .
7. تساعد معلومات التدفقات النقدية في تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توزيع أرباحها .
8. تعتبر التدفقات النقدية التشغيلية أفضل مقياس لقياس قدرة الوحدة الاقتصادية على تغطية الفوائد والأعباء الثابتة.
9. تساعد المعلومات التي تقدمها القائمة في تقييم قدرة الأنشطة التشغيلية على تحقيق فائض لتمويل الأنشطة الاستثمارية .
10. تساعد معلومات التدفقات النقدية في تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية في الحصول على مصادر التمويل .
11. توفر معلومات التدفقات النقدية صورة واضحة عن مصادر النقدية وأوجه استخداماتها .

ثالثاً: التوصيات :

يوصي الباحث بما يلي:

1. إصدار معيار ملزم للوحدات الاقتصادية العاملة في ليبيا بضرورة إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية جنباً إلى جنب مع القوائم المالية الأخرى والمعدة وفقاً لأساس الاستحقاق للاستفادة منها في عملية تقييم الأداء بشكل أفضل.
2. إلى حين صدور معيار ملزم لإعداد قائمة التدفقات النقدية يوصي الباحث بأن تقوم الهيئات المهنية المتخصصة مثل : النقابة العامة للمحاسبين والمراجعين بنشر وتوضيح أهمية هذه القائمة وخصوصاً في اتخاذ قرارات تقييم الوحدات الاقتصادية .

3. العمل على تطوير نسب مالية متفق عليها علمياً وعملياً للاستفادة من معلومات قائمة التدفقات النقدية في الحصول على مؤشرات مالية، وذلك إلى جانب النسب المالية التقليدية والمعدة وفقاً لأساس الاستحقاق .
4. توحيد طريقة العرض والإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية لتوفير القابلية للمقارنة بين الوحدات الاقتصادية .

قائمة المراجع

أولا : المراجع العربية

أ- الكتب :

- أدم ، يوحنا، (2000) ، المحاسبة الإدارية والسياسيات الإدارية الحديثة ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى.
- الحصادي ، سالم إسماعيل،(2005) ، مفاهيم - أساليب وأدوات - مجالات تطبيقية- تحليل القوائم المالية، منشورات المكتب الوطني للبحث والتطوير ، طرابلس ، ليبيا ، الطبعة الأولى .
- الحيايي ، وليد ناجي ، (1991) ، مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية ، منشورات الجامعة المفتوحة،طرابلس ،ليبيا ، الطبعة الاولى.
- الدهراوي ، كمال الدين ، (2005) ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، منشورات الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر.
- الهادي ،محمد محمد، (1989) ، نظم المعلومات في المنظمات المعاصرة، منشورات دار الشروق.
- الدهراوي،كمال الدين، (2005) ، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية ، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر .
- القباني، ثناء علي ، (2002- 2003) ، نظم المعلومات المحاسبية ، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر.
- العماري ، على عبدا لسلام ، العجيلي ، على حسين ،(2000) ، الإحصاء والاحتمالات – النظرية والتطبيق ، منشورات شركة الجا للنشر ، فالستا ، مالطا ،
- حماد ، طارق عبد العال ، (2006) ، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ، منشورات الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر .
- _____ ، (2006B) ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان - نظرة حالية ومستقبلية ، منشورات الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية مصر .
- حسبو ، هشام احمد ، (1996) ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و المحاسبي ، منشورات مكتبة عين شمس ، القاهرة ، مصر .
- حسين، أحمد ،و حسين ،علي،(2003- 2004) ، نظم لمعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية ، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر .
- حنفي ،عبد الغفار ، (بدون سنة نشر)، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات ، منشورات المكتب العربي الحديث ،الإسكندرية، مصر.
- جاريسون، ري إتش. و نورين، إريك ،(2002)، المحاسبة الإدارية ، ترجمة محمد عصام الدين زايد، دار المريخ للنشر .

- عبد اللطيف ، ناصر نور الدين،(2006) ، أساسيات المحاسبة المالية في المنشآت الخدمية و التجارية و الصناعية - تحليل القوائم المالية و المحاسبية عن الالتزامات ، منشورات الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر.
- عقل ، مفلح ، (2005) ، مقدمة الإدارة المالية ، أنظر في شبكة المعلومات العالمية : www.copyright@2005muffleh-akel.alrightsreserved.com
- عمارة ، مجدي و آخرون (1992) ، دراسات منهجية معاصرة في محاسبة التكاليف الفعلية ، منشورات كلية المحاسبة - جامعة غريان، ليبيا - الطبعة الأولى.
- عوض الله ، وآخرون ، (2001) ، تحليل ونقد القوائم المالية أساسيات وتطوير ، منشورات مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى.
- كيسسو،دونالد، و يجانت ،جيزي،(1999) المحاسبة المتوسطة ، ترجمة أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر .
- كمال، حسن محمد، (بدون سنة نشر)، التحليل المالي، منشورات مكتبة عين شمس، القاهرة ، مصر.
- لطفي ، أمين السيد أحمد،(2006)، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- موسكوف،ستيفن ،و مارك ج.سيمكن،(1989)، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات - مفاهيم وتطبيقات ، ترجمة كمال الدين سعيد ، دار المريخ للنشر.
- نوري، أحمد، (2003 - 2004)، المحاسبة المالية القياس وتقييم والإفصاح المحاسبية وفق للمعايير المحاسبية الدولية والعربية والمصرية، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- هندي، منير إبراهيم،(2003)، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، منشورات المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ، مصر الطبعة الخامسة .

ب - الدوريات :

- إبراهيم، محمد زيدان وإبراهيم ، محمد عبد الفتاح،(2002)، استخدام مؤشرات التدفقات النقدية كأداة لإعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية في مصر ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثالث ص 55-111 .
- السوافيري، فتحي رزق،(1995)، تطوير نموذج الإفصاح المحاسبي لقائمة التدفقات النقدية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية ، العدد الأول مارس ، ص 3 - 53 .
- السيد ، محمد جلال صالح ،(1997) ، دور المعلومات المحاسبية في تقييم أداء الهيئة القومية لسكك حديد مصر - دراسة تطبيقية ، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، العدد الرابع . أكتوبر . ص 521- 603 .

- الصعدي ، إبراهيم احمد ، (1985) ، ديناميكية تقييم الأداء في إطار منهج النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية و الإدارية" ، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، الجزء الأول، ص 623-673.
- الزنقراني ، الشحات محمد عطوة ،(1992) ، تقييم الأداء في قطاع الأعمال العام - إطار محاسبي مقترح ،المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ص 279-322 .
- السيد، أبو زيد كامل ، (1995)، الدعم المتبادل بين نظام المعلومات المحاسبية ونظام إدارة الجودة الشاملة وأثر ذلك على دالة هدف المنشأة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني، ص 1301 - 1361.
- ألغاز ،مصطفى علي ،(1990)،مدخل مقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ،العدد الثاني ، ص 111 - 153 .
- الخلايلة ، محمود عبد الحليم ، (2004)، مؤشرات الأداء المبنية على الإرباح ومؤشرات الأداء النقدية وعلاقتها بالتغيرات في عوائد الأسهم - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق عمان المالية ، المجلة العربية للعلوم الإدارية ، جامعة الكويت ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثاني ، ص 183 - 201.
- الجوهرى ، علي محمد ، (1991) ، أهمية بيانات التدفقات النقدية لمستخدمي القوائم المالية ، المجلة العلمية للتجارة ،كلية التجارة - جامعة طنطا ، العدد الأول ، ص 41 - 60 .
- العراقي ، عراقي ، (1990) ، المحاسبة عن التدفقات النقدية - دراسة اختبارية - مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة بسوهاج - جامعة أسيوط ، المجلد الثالث ، العدد الأول ، ص 107 - 143.
- الخولي ، هالة عبدالله ، (1989) ، دراسة تحليلية لبعض التطورات الحديثة في مجال التقارير المالية الخارجية ، المجلة العلمية المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة - جامعة المنصورة ، المجلد الثالث عشر ، العدد الخامس ، ص 97 - 131.
- بيت المال ، محمد عبدالله ، (1990)، أهمية المعلومات المحاسبية وكيفية تطويرها لخدمة التنمية الاقتصادية ، مجلة البحوث الاقتصادية ، الهيئة القومية للبحث العلمي - مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، ليبيا ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، ص 25 - 36.
- حجير ، إسماعيل ،(2002)، البيانات المالية والتحليل المالي والائتماني ، مجلة البنوك في الأردن ، عمان ، الاردن، العدد السادس ، المجلد الثاني والعشرون ، ص 16 - 24.
- جريس ، إبراهيم شكري ،(1993)، المعلومات المحاسبية للقوائم المالية التقليدية ومدى تأثيرها على اتخاذ القرارات الداخلية للوحدة الاقتصادية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، القاهرة ، ملحق العدد الأول ، ص 1715-1736.

- دياب ، محمد عبد القادر ، (1999) ، إطار مقترح لاستخدام أساليب الفحص التحليلي ، في مراجعة قائمة التدفقات النقدية - دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان ، العدد الأول والثاني ، ص 149 - 274.
- دردير ، أمل صلاح ، (2003) ، مقارنة الدقة التنبؤية التبادلية لنماذج التدفقات النقدية ونماذج الإرباح - دراسة تطبيقية ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة - جامعة القاهرة ، العدد الستون ، ص 1 - 53 .
- زكي، أسامة محمد ،(1994)، الفكر المحاسبي لأهمية إعداد وتوحيد ونشر قائمة التدفقات النقدية - دراسة نظرية تطبيقية ، مجلة العلوم الإدارية ، كلية التجارة - جامعة المنوفية ، العدد السابع ، ص 33 - 77 .
- سبع، محمود ، (1976- 1977)، نسبة التداول التفصيلية، مجلة كلية التجارة، كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الرياض، العدد الخامس، ص 37 - 49.
- صيام ، واليد زكريا ، و الخدش ، حسام الدين ، (2003) ، تأثير التدفقات النقدية على القيمة السوقية لسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبد العزيز ، المجلد السابع عشر ، العدد الأول ، ص 69 - 91 .
- عاشور ، عصاف سيد احمد حسين ، (1990)، التكامل بين القوائم المالية المعدة وفقا لأساس الاستحقاق والقوائم المعدة وفقا للأساس النقدي في الإفصاح عن نوعية الدخل ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، العدد الأول ، ص 663 - 727.
- عامر ، أحمد حسن ، (1999) ، انعكاسات التدفقات النقدية على القيمة السوقية لأسهم شركات قطاع الصناعة في مصر ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ابريل ، 1999 ، ص 271 - 319.
- عبد المولى ، ناصر خليفة ، (2002) ، تطوير النظام المحاسبي لخدمة إعداد قائمة التدفقات النقدية ، المجلة العلمية ، كلية التجارة بنين - جامعة الأزهر ، العدد السابع والعشرون ، ص 15 - 91.
- عبد الفتاح ، زكريا فريد ، (1993) ، تحليل علاقة صافي نتيجة النشاط بصافي التدفقات النقدية عند تقدير المقدرة الكسبية للوحدة الاقتصادية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، ملحق العدد الثاني ، ص 1433 - 1443.
- فؤاد ، محمد نشأت ، (1991) ، التقرير عن التدفقات النقدية كخطوة نحو التجانس في المحاسبة الدولية - دراسة مقارنة ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة بسوهاج - جامعة أسيوط ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، ص 1 - 32.
- _____ ، (1992) ، دراسة اختبارية لمحتوى قائمة التدفقات النقدية والمقاييس المستمدة منها في المشروعات المصرية ، مجلة البحوث التجارية

المعاصرة ، كلية التجارة بسوهاج ، جامعة أسيوط ، المجلد السابع ، العدد الثاني ، ص127-167 .

- فراج ، عثمان محمد يسن، (1988)، الإفصاح عن السيولة في الوحدات الاقتصادية كأحد الاتجاهات المحاسبية المعاصرة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج - جامعة أسيوط ، العدد الأول، المجلد الثاني، ص 1-25.
- _____ ، (1993) ، مدخل التدفقات النقدية كأداة لتطوير التقرير المالي في ظل متغيرات البيئة الاقتصادية المصرية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، العدد الأول ، المجلد الثلاثون ، ص 283-337 .
- ملحم ، محمد فضل ، (2003) ، أساسيات التحليل المصرفي ، مجلة البنوك في الأردن ، العدد الرابع ، المجلد الثاني والعشرون ، ص 90-95.
- محمود، عبد الحميد أحمد ، (1995) ، محتوى معلومات قوائم التدفقات النقدية- دراسة حالة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ،كلية التجارة بسوهاج- جامعة جنوب الوادي ، المجلد التاسع ، العدد الثاني ، ص 177 - 219 .
- مبارك ، صلاح الدين عبد المنعم ، (1991) ، دراسة اختباريه لمحتوى المعلومات في قائمة مقترحة للتدفقات النقدية للشركة المساهمة المصرية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة بسوهاج - جامعة أسيوط ، المجلد الخامس ، العدد الثاني ، ديسمبر ، ص 137-193.

رسائل علمية غير منشورة:

- أبو العز ،منى عبد الهادي صالح،(1992)، تقييم الأداء في ظل الأهداف المتعددة لمنشآت الأعمال باستخدام مقياس محاسبي كمي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة القاهرة ، مصر.
- أبو عجيلة ، سامية محمد، (2004) ، تقييم الأداء المالي و الاقتصادي للمشروعات- دراسة حالة شركة استثمار أموال المنتجين ،رسالة ماجستير غير منشورة ،أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، ليبيا .
- أحمد ، خالد حسين ، (1998) ، قياس القدرة التنبؤية للنسب المحاسبية في ظل تغيرات الأسعار في الوحدات الاقتصادية في جمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، القاهرة، مصر .
- إبراهيم، أيمن الصديق،(2007)، أثر السياسات المحاسبية لقياس الربح على مستخدمي القوائم المالية مع دراسة ميدانية في البيئة الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
- التير ، احمد محمد،(2005)، بيان اثر القياس والإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات لمستخدمين القوائم المالية - دراسة نظرية تطبيقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة 7 أكتوبر ، مصراتة ، ليبيا .

- الشريف ، حسين الهادي سالم، (2005)، تقييم الأداء المالي و الاقتصادي و الاجتماعي في المشروعات العامة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات ، طرابلس ، ليبيا .
- الصباغ ، أحمد عبدا لمولى أحمد ، (1981-1982) ، دراسة تحليلية مقارنة لمدى ملائمة مفاهيم الدخل المحاسبية والاقتصادية لخدمة مستخدمي بيانات منشآت الأعمال مع تطبيق على قطاع السياحة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة القاهرة ، مصر .
- الطويل ، مختار الهادي ، (2003) ، تقييم أداء المشروعات الصناعية - دراسة حالة المجمع الإنتاجي لصناعة اللدائن والإسفنج بمصراتة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا .
- العربي، جلال عبدا لسلام، (2001)، مفهوم الشخصية المعنوية المحاسبية ودورها في تقييم الأداء ، دراسة تطبيقية على شركات قطاع الصناعات الخفيفة ذات الفروع بالجماهيرية، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، ليبيا.
- الغنيمي ، هاني عبد السلام ، (1990) ، معايير و مؤشرات تقييم أداء المصارف الإسلامية على المستوى القومي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة القاهرة ، مصر .
- بركات ، احمد فاروق محمد ، (2005) ، دراسة مقارنة لأساليب الإفصاح عن التدفقات النقدية لأغراض تقييم الحالة المالية للوحدة الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، القاهرة ، مصر .
- بعيو ، على عمر (2003) تقييم أداء المشروعات الصناعية - دراسة حالة المجمع الإنتاجي لصناعة الاحذية بمصراتة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا - طرابلس - ليبيا .
- حسونة، إسماعيل مختار عبدالله ، (2007)، الدوافع والآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية للمحاسبة عن الأصول الثابتة واستهلاكها مع دراسة ميدانية للقطاع الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
- حليلة ، أمينة أحمد عبد الوهاب (2002) ، إطار مقترح لإعداد قائمة التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام البيانات الاستحقاق وبيانات النقدية لخدمة قرارات التمويل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة الإسماعيلية - جامعة قناة السويس، مصر .
- خليفة، ، جميلة ميلاد، (2003)، جدوى التزام المؤسسات الليبية بإعداد قائمة التدفقات النقدية، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، ليبيا .
- عطية ، صبري اسحق ، (2001) ، دراسة تحليلية لقائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، مصر .

- مصطفى، شريفة على حسن، (2003)، اثر القياس والإفصاح المحاسبي عن معلومات التدفقات النقدية على المقدرة التقييمية والتنبؤية لمستخدمي القوائم المالية - دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، مصر.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

- B , Vivien , K . Edwards & Alan Goodacre , (1998) : " The Impact of Constructive Operating Lease Capitalisation on Key Accounting Ratios " **Accounting and Business Research** , Vol , 28 , no . 4 , Autumn , pp . 233-254
- Carslaw , Charles . & John R.mills , (1991)," Developing Ratios For Effective Cash Flow statement Analysis " **Journal of Accountancy** , Nov . pp. 63-70
- Charito , A.G. and G.Vaniars, "The Need For Cash Flow Reporting : Greek Evidence", **British Accounting Review**, (June,1990),pp107-117.
- C . J. Casey & N . j .Bartczak , "Cash Flow It Is not the Bottom line " , **Harvard Business Review**, (July \ August , 1984) , pp, 61-66 .
- Daves .S.Sharma and Errol R. Isalil, " The Decision Usefulness of Reported Cash Flow and Accural In Formation In Behavioral Field Experiment " , **SSEP**. Company,2001
- F , Micah & T. Robert , (1994): " The Year – End LIFO Inventory Purchasing Decision An Empirical Test " , **The Accounting Review** , Vol . 69 NO . 2 , April , pp . 381 – 398 .
- S , Divesh & P. A. Stevenson , (1997): " The Impact of Impending Corporate Failure on The Incidence and magnitude of Discretionary Accounting policy changes " , **The British Accounting Review** , vol .29 , no2 , June , pp . 129-153.
- Largay , J.A. and C.P.stickney, " Cash Flow Ratio Analysis and the W.T.Grant Company Bankruptcy" , **Financial Analysis Journal**, (July-August,1980). P.50-54.
- Lee, T.A., "Cash Flow Accounting and the Allocation Problem", **Journal of Business Finance and Accounting** , (Autumn ,1982).pp. 58-59.

- Mills , John R . & Jeanne H . Yamamura , (1998) , " The Power of cash Flow Ratios" , **Journal of Accountancy** , October ., pp1-9.
- Pablo Fernantez , " Valuing Companies By Cash Flow Discounting: Eight Methods and Six Theories" **SSRN Resources**, 2001,p.3
- M. Rugoub, " An Empirical investigation of the Discriminant and Predictive Ability of the Statemant of Cash Flows", (Sfas No.95), Dissartation Abstracts International.,(Vol50, No 7,January,1990) , pp2143-A
- Gantry , J.A., et ,al ., " Classifying Bankrupt Firms with Funds Flow Components" , **Journal of Accounting Research**, (Spring , 1985 b) ,pp.47-56.
- Kockanek , R.F and C. T. Norgaard, " Analyzing the Components of Cash Flow: The Charter Company", **Accounting Horizons** , (March,1988),pp.58-66.
- Charito , A.G. and G.Vaniars, "The Need For Cash Flow Reporting : Greek Evidence", **British Accounting Review**, (June,1990),pp107-117.
- Zane Swanson, " Free Cash Flow and R & D",**SSRN Resources**, 2001,p.2.
- William H. Beaver , "Financial Ratios as Predictors of Failure" **Journal of Accounting Research** , Vol .4 (Supplement), 1966 , pp. 71-111.
- Wilcx ,J.W., "A prediction of Business Failure Using Accounting Data" , **Journal of Accounting Research** , (Supplement), 1973 , pp. 163-179.

الملحق رقم (1)
نموذج قائمة الاستبيان المستخدمة
في إجراء الدراسة الميدانية

قائمة الاستبيان

الأساذ الفاضل :

بعد التحية،،،،،

تعد هذه القائمة لأغراض الدراسة التطبيقية التي تمثل جزءاً من رسالة يعددها الباحث للحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة التحدي ، بعنوان :

دراسة تحليلية للاتجاهات المعاصرة للمحاسبة عن قائمة

التدفقات النقدية لتقييم أداء الوحدات الاقتصادية .

وتتطلب منهجية البحث إجراء دراسة ميدانية لاستقراء الأخوة المسؤولين عن تقييم الأداء بالشركات الصناعية اللبية .

يرجى التفضل بالإجابة على أسئلة الاستبيان المرفق للمساعدة في إنجاز تلك الدراسة الميدانية .

والباحث إذ يشكر مقدماً على حسن تعاونك معه ومساهمتك الفعالة في الدراسة ، ويؤكد الباحث أن إجاباتك على كافة الأسئلة التي اشتملت عليها القائمة لها بالغ الأثر في إنجاز هذه الدراسة ، وللمساهمة في تطوير القوائم المالية المحلية .

وأحيطك علماً بأن الإجابات الواردة ستعالج بسرية تامة وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول الشكر والتحية،،،،،

الباحث

يرجى التفضل بملء البيانات التالية :

1- الوظيفة :.....

2- المؤهل العلمي :.....

3- عدد سنوات العمل حتى الآن :.....

يرجى التفضل بإبداء رأيكم في كل فقرة من الفقرات التالية بوضع علامة (√) أسفل درجة الموافقة التي ترونها مناسبة لكل حالة .

ر.م	الفقرات	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	إن الاعتماد على التحليل المالي باستخدام مؤشرات الاستحقاق سيؤدي إلى استنتاجات غير سليمة نظرا لتأثر الأرقام المحاسبية بالمعايير المحاسبية البديلة .					
2	تعتبر المقارنات بين الشركات أحد وسائل تقييم الأداء المرجعي والاعتماد على مؤشرات أساس الاستحقاق لا تؤدي إلى مقارنات سليمة لتأثر تلك المؤشرات بالبدائل والتقديرات المحاسبية التي يتضمنها أساس الاستحقاق .					
3	إن تخصيص تكلفة الأصول الثابتة على الفترات يتضمن الكثير من عمليات التقدير الشخصي التي تؤثر على موضوعية رقم الربح وبالتالي تؤثر سلبا على صلاحية صافي الربح وإمكانية الاعتماد عليه لأغراض تقييم الأداء .					
4	إن تعدد بدائل الاعتراف بالإيرادات مع حرية الإدارة في الاختيار من بين تلك البدائل قد يؤدي إلى عدم موضوعية رقم الربح وبالتالي تقل صلاحية الاعتماد على الربح لغرض تقييم الأداء .					
5	إن قياس المصروفات باتباع أساس الاستحقاق قد ترتب عليه عدم الدقة في تحديد مبلغ المصروفات وبالتالي تقلل من صلاحيتها لأغراض تقييم الأداء .					
6	إن تعدد بدائل تحديد تكلفة المخزون وتكلفة المبيعات وتدخل الإدارة في اختيار بدائل السياسات المحاسبية قد يترتب عليه عدم دقة رقم الربح المحاسبي وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه لأغراض تقييم الأداء .					
7	تعتمد الشركات على نظرية التكاليف الكلية لتحديد تكلفة المخزون ويمكن للإدارة زيادة الربح عن طريق زيادة الإنتاج لمجرد زيادة المخزون وتحمله بجانب كبير من التكاليف الثابتة لزيادة الربح وبالتالي تقل الثقة في استخدام الربح كمؤشر لتقييم الأداء .					
8	إن افتراض ثبات وحدة النقود التي تقوم عليها المحاسبة تجعل كثير من الأرقام المحاسبية بعيدة عن القيمة الجارية وبالتالي تقل صلاحيتها لأغراض تقييم الأداء .					

					9 إن تأثر قيم الأصول المتداولة بالسياسات المحاسبية البديلة وتدخل الإدارة يؤثر على نتائج التحليل المالي للسيولة مثل نسب التداول ونسبة رأس المال العامل
					10 تؤدي عدم موضوعية الربح المحاسبي وعدم دقة تقويم الأصول المستثمرة إلى عدم إمكانية الاعتماد على معدل العائد على الاستثمار كمؤشر لتقييم الأداء .
					11 إن معلومات التدفقات النقدية أكثر ملاءمة لأغراض اتخاذ القرارات لأن اتخاذ القرارات يتطلب المقاضلة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لكل بديل وبيانات التدفقات النقدية أكثر ملاءمة وصلاحيه لهذا الغرض .
					12 يفضل أن يتم تقييم الأداء المرجعي بالاعتماد على مؤشرات التدفقات النقدية حيث أنها توفر وحدة أساس المقارنة ولا تتأثر بالبدائل أو التقديرات المحاسبية .
					13 يجب تقييم أداء الشركة أو أي وحدة فرعية بها على أساس مقدار ما تحققه من صافي تدفق نقدي موجب .
					14 إن معلومات التدفقات النقدية تساعد في تقييم أداء الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية كل بشكل مستقل .
					15 أفضل استخدام الطريقة المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية لأنها تؤدي إلى تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من كل مصدر على حدة .
					16 إن تقييم قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل يتحدد في ضوء قدرة التدفقات النقدية التشغيلية على تغطية الخصوم المتداولة .
					17 إن التدفقات النقدية التشغيلية هي التي تحدد قدرة الشركة على توزيع أرباح وليس صافي الربح المحاسبي .
					18 إن التدفقات النقدية التشغيلية هي أفضل مقياس لقدرة الشركة على تغطية الفوائد والأعباء الثابتة .
					19 يفضل حساب معدل العائد على الاستثمار بنسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الاستثمارات بدلا من صافي الربح فالعبرة بالعائد النقدي وليس بالأرباح التي تتضمن الكثير من المستحقات .
					20 يفضل الاعتماد على التحليل المالي باستخدام بيانات التدفقات النقدية لأنها أكثر موضوعية .

					21	يفضل الاعتماد على صافي التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية لتقييم الأداء التشغيلي لأنه أكثر استقراراً وأقل تذبذباً من صافي الربح كما أنه أكثر موضوعية ويخلو من احتمال التحيز الناتج عن تدخل الإدارة .
					22	تساعد التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في تقييم جودة الدخل من المبيعات والدخل من عمليات التشغيل .
					23	تساعد مؤشرات التدفقات النقدية في تقييم قدرة الشركة على تمويل أنشطتها الاستثمارية من فائض الأنشطة التشغيلية .
					24	تساعد معلومات التدفق النقدي في تقييم قدرة الشركة على الحصول على مصادر التمويل .
					25	توفر معلومات التدفق النقدي معلومات أفضل عن مصادر النقدية وأوجه استخدامها خلال الفترة .

نتائج التحليل الإحصائي بواسطة
برنامج MINITAB

Inverse Cumulative Distribution Function
 Student's t distribution with 40 DF

P(X <= x) x
 0.0500 -1.6839

Test of mu = 3.5 vs mu < 3.5

Variable	N	Mean	StDev	SE Mean
x1	41	3.463	1.098	0.171
x2	41	3.610	0.833	0.130
x3	41	3.488	1.052	0.164
x4	41	3.732	0.949	0.148
x5	41	3.049	1.071	0.167
x6	41	3.537	1.027	0.160
x7	41	3.390	1.222	0.191
x8	41	3.390	0.997	0.156
x9	41	3.732	1.001	0.156
x10	41	3.829	0.946	0.148
x11	41	4.049	0.805	0.126
x12	41	3.878	1.029	0.161
x13	41	3.902	1.044	0.163
x14	41	4.122	0.912	0.127
x15	41	3.878	0.748	0.117
x16	41	4.073	0.787	0.123
x17	41	3.537	1.142	0.178
x18	41	3.951	0.805	0.126
x19	41	3.732	1.025	0.160
x20	41	4.073	0.787	0.123
x21	41	3.927	0.848	0.132
x22	41	4.1463	0.6149	0.0960
x23	41	4.220	0.725	0.113
x24	41	4.2439	0.5823	0.0909
x25	41	4.171	0.771	0.120

Variable	95.0% Upper Bound	T	P
x1	3.752	-0.21	0.416
x2	3.929	0.84	0.798
x3	3.764	-0.07	0.471
x4	3.981	1.56	0.937
x5	3.330	-2.70	0.005
x6	3.807	0.23	0.590
x7	3.712	-0.57	0.284
x8	3.652	-0.70	0.242
x9	3.995	1.48	0.927
x10	4.078	2.23	0.984
x11	4.260	4.37	1.000
x12	4.149	2.35	0.988
x13	4.177	2.47	0.991
x14	4.336	4.90	1.000
x15	4.075	3.24	0.999
x16	4.280	4.66	1.000
x17	3.837	0.21	0.581
x18	4.163	3.59	1.000
x19	4.001	1.45	0.922
x20	4.280	4.66	1.000
x21	4.150	3.22	0.999
x22	4.3080	6.73	1.000
x23	4.410	6.35	1.000
x24	4.3970	8.15	1.000
x25	4.374	5.57	1.000